عبد الخالق فاروق

تجربتى بين ثورتين

مكتبة جزيرة الورد

تجربتى بين ثورتين

- أسرار وحقائق -

عبد الخالق فاروق

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: تجربتى بين ثورتين

تأليف: عبد الخالق فاروق

رقم الإيداع: ٢٤٦٥/٢٠١٥

الطبعة الأولى ٢٠١٥

القاهرة: ٤ ميدان حليم - خلف بنك فيصل

شارع ٢٦ يوليو - من ميدان الأوبرا

٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهـــداء..

إلى المستشار فكرى خروب

الذى شرفتنى الحياة بمعرفته وصداقته فى غروب العمر

فكان رمزا لكل ما نتمناه فى قضاءنا

من نزاهة القصد.. وطهارة اليد

وإستقامة العمل.. وإستقلال القاضى

وبعده عن المغانم والمحسوبيات

المؤلف

تقديم ضرورى..

تعرضت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، خلال السنوات الأربعة الماضية إلى حجم هائل من التشويش والتشويه، والمتاجرة بها من جانب أطراف متعددة، بعضهم كان خصما سياسيا وإجتماعيا لهذه الثورة ومضامينها فى الحرية والعدالة الاجتماعية، وفى مقدمة هؤلاء رجال المال والأعمال الذين أثروا ثراءا فاحشا وإجراميا فى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك وأنجاله وزوجته، والمتحلقين حولهم، وهذا مفهوما وطبيعيا.

وبعضهم الأخر من أجهزة الدولة الأمنية التى توحشت فى عهد هذا الرئيس لأكثر من ثلاثين عاما، وشكلت شبكات واسعة من الأفراد العاملين فيها (وعددهم يزيد على ٨٠٠ ألف بخلاف قوات الأمن المركزى) والعاملين معها من شبكات المرشدين والعملاء والجواسيس (وهؤلاء يزيدون على ٤٠٠ ألف عميل وجاسوس فى كل مواقع العمل والانتاج والجامعات والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية وغيره)، وهذا أيضا مفهوما وطبيعيا.

ولكن المدهش والغريب فى الحالة الثورية المصرية تلك، هو تآمر أطراف وشخصيات وأحزاب كانت مشاركة فيها - بصرف النظر عن الأسبقية الزمنية - وصاغت شعاراتها التى سقط تحتها ومن أجلها مئات من أنبل شباب هذه البلاد..!!

كان قيادة تنظيم الأخوان المسلمين هم أول من خانوا هذه الثورة وتآمروا عليها، سواء مع المجلس العسكرى الأول (طنطاوى - عنان)، أو مع الولايات المتحدة

ورجال إستخباراتها فى مصر وفى المنطقة، من أجل التوقف بها عند الحدود التى تقبلها الولايات المتحدة وتتفق ورؤيتها لأحوال المنطقة العربية والشرق الأوسط، وكان بسقوط قيادة تنظيم الأخوان (مكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة وقيادات المحافظات)، قد خانوا شباب الأخوان المسلمين أنفسهم، الذين كانوا وقودا حامية فى هذه الثورة، كما رأيت بعينى ويحفرها ضميرى ووجدانى.

وكان السلفيون، أو التيارات الغالبة فيهم - الذين عارضوا الثورة منذ شراراتها الأولى - قد مدوا خطوط الحوار مع السفارة البريطانية فى القاهرة منذ اللحظة الأولى (وعناصر إستخباراتها)، ليجدوا لأنفسهم مكانا فى التركيبة الجديدة التى لم يدفعوا فيها نقطة دم واحدة، وهكذا نشطوا فى التحالف مع الأخوان المسلمين وتنظيمهم ليتشاركوا فى إلتهام الكعكة التى تصورها قد نضجت لهم، فدفعوا دفعا إلى الانتخابات البرلمانية، وأتهموا مخالفيهم الذين كانوا أصحاب الثورة الحقيقيين وشراراتها، بالكفر والخروج على صحيح الدين.

وكان المجلس العسكرى الأول (طنطاوى - عنان)، الذين قبلوا مطالب الثورة والثوار شكليا بتنحى مبارك ووقف مسلسل التوريث لنجله، قد خططوا منذ اللحظة الأولى لوضع حد لها، وإحتواء آثارها وتداعياتها وطوفانها، وهكذا رأينا حالات إطلاق النيران المباشرة من جانب بعض وحدات الجيش فى ميدان التحرير، وأعتقال العشرات من الشباب والفتيات، وإجراء جريمة ما سمى كشف العذرية.

وكان - للأسف - بعض الشباب الذين لم يتجاوز عددهم العشرات على الاطلاق، والذين شاركوا فى الثورة والتمهيد لها عبر وسائل الاتصال الحديثة (الفيس بوك والتويتر) خلال السنوات الثلاثة السابقة عليها، أو عبر التظاهرات الإحتجاجية هنا أو هناك، قد سقطوا فى غواية بعض المنظمات الغربية المشبوهه، فمولتهم بالأموال

وتحولوا إلى تجار معارك وتجار ثورات، فمكنوا أعداء الثورة من الإمساك بهذا العمل التاريخى غير المسبوق فى تاريخ مصر الحديث لتشويهه وتجريح الثورة والثوار الحقيقيين.

وكان الغرب وفى طليعته الولايات المتحدة ومعه إسرائيل حاضرا، بعد حدوث المفاجأة فى الأيام الأولى، وبدا الارتباك الغربى والأمريكى ظاهرا للعيان - بين موقف وزارة الخارجية والبنتاجون من ناحية وموقف البيت الأبيض من ناحية أخرى - والمؤكد أن دولة بحجم الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدى أمام حدث ضخم يهدد كنزها الاستراتيجى بالضياع، دون أن تضع الخطط والسياسات من أجل إحتواء الموقف، وتوجيه الأحداث بما لا يضر بمصالحها الضخمة فى مصر والمنطقة العربية، وقد عبر "عاموس يادين" رئيس الاستحبارات العسكرية الأسرائيلية السابق، وأحد منظرى الأمن القومى الإسرائيلى عن هذه الحقيقة أمام لجنة الأمن والدفاع فى الكنيسيت وتسربت إلى الصحف بتاريخ ٢ / ١١ / ٢٠١٠ قائلا (أن مصر هى الملعب الأكبر لنشاطات جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلى، وأن العمل فى مصر تطور حسب الخطط المرسومة منذ عام ١٩٧٩. لقد أحدثنا الإختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية فى أكثر من موقع، ونجحنا فى تصعيد التوتر والإحتقان الطائفى والاجتماعى لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائما، ومنقسمة إلى أكثر من شطر فى سبيل تعميق حالة الإهتراء داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية، لكى يعجز أى نظام يأتى بعد حسنى مبارك فى معالجة الانقسام والتخلف والوهن المتفشى فى مصر).

ثم أستكمل الأمر غايته بتشرذم القوى الثورية الحقيقية، وعدم توافقها على برنامج للثورة، وقيادة موحدة لها، فسقطت الثورة كلها فى أيدى خصومها وأعداءها، ومن المفارقات المضحكات المبكيات، أن بعض الشباب الثورى، وبعض شيوخ الثورة

قد طالبوا فى مزادات الإختيارات الوزارية فى يوليه عام ٢٠١٣، بتعيين بعض رموز نظام مبارك، الذين لو فتحت سجلات التحقيقات الجادة لكان مكانهم الحقيقى هو السجن، وكأن الثوار بعد ثورة عظيمة يطالبون من نقيضهم الاجتماعى والسياسى أن يأتى مرة أخرى ليحكمهم..!!

وهكذا عبر المشهد كله عن طابعه السيرالى، بقدر ما عبر عن حقيقة سياسية علمتنا أياها التجارب الثورية فى المجتمعات التى أنجزت فعلا ثوريا مكتملا، وهو أنه لكى تتحقق شروط الثورة الناجحة لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية:

الأول: ظرف موضوعى ناضج للثورة، وفى حالتنا المصرية كان متحققا، حيث الغضب والاحتقان بلغ نهايته بعد التزوير الفاجر لانتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠.

الثانى: ظرف ذاتى ناضج للثورة، أى توافر قيادة تنظيمية وسياسية للثورة، سواء كان حزبا سياسيا أو جبهة ثورية متحدة، وهو ما لم يتوافر فى الحالة المصرية، فقد نجح النظام وأجهزة أمنه طوال أربعين عاما من تجريف الحياة السياسية (رغم التعددية الشكلية)، وإختراق وإفساد أعداد كبيرة من النخبة السياسية والثقافية، عبر الإغواء والإغراء، والتهديد والوعيد وغيرها من الأساليب، كما ساهمت حالة التجريف الاجتماعى التى صاحبت بروز الحقبة النفطية وتداعياتها من سفر أكثر من عشرين مليون مصرى خلالها إلى بلاد كنز علاء الدين النفطى، وإلى تعميق الهوة وأتساع المسافات بين الكوادر الثورية التى أستمرت داخل البلاد وبين جمهورها العريض الذى تحول فكريا وإجتماعيا واقتصاديا إلى الضفاف المحافظة، بل والرجعية.

الثالث: برنامج متفق عليه للثورة ومطالبها، وهذا أيضا لم يكن حاضرا ومتفقاً

عليه بين كافة المكونات التى شاركت فى الثورة، سواء فى مجال سياسات العدالة الاجتماعية، أو السياسات الدولية لمصر، أو غيرها.

وفى المحصلة النهائية كان لدينا غضب مكتوم لسنوات طويلة، وكان الغليان يتصاعد يوما بعد يوم، ولم تكن النخبة السياسية واعية لهذا التحول فى المزاج العام، كما أن الكثيرين منهم قد تورطوا لسنوات فى علاقة مصالح شخصية مع النظام وأجهزة أمنه.

ومن هنا لم تنجح الثورة المصرية فى تحقيق غاياتها، والمحزن أنها قد سهلت على أعداءها الانقضاض عليها من كل جانب.

لقد تفشى بين بعض الشباب، خصوصا هؤلاء الذين تلاعبوا بالثورة المصرية وأسترزقوا من وراء أحداثها، مقولات خاطئة ومفاهيم مغلوطة، حاولوا تمريرها بين كثير من الناس، ومنها أن الثورة بدأت بهم وسوف تنتهى لديهم.

وبشر بعض الكتاب الذين رددوا مقولات من قبيل أن مصر ليست " تونس "، مقولات من قبيل أن الثوار لا يصلحون لإدارة الدولة وأجهزتها، ومن المفيد ترك الحكم لرجال الحكم، الذين هم فى النهاية رجال النظام القديم الذى ثار ضده الشعب المصرى بقواه الحية.

كما بثرت إلى السطح من رسموا لأنفسهم بطولات كاذبة، وأدواراً خيالية - ليس أقلهم صفوت حجازى وأسامة ياسين وأيمن نور وغيرهم كثير - وتوارى البعض خجلا وتواضعا بعد أن كثر " الأبطال الواهمين ".

ومن هنا وبعد أن هدأ غبار حوافر الجياد المتصارعة، فتحت أوراقى التى يعلمها البعض ويجهلها البعض الأخر، لأنشر بعض الحقائق وبعض الأدوار الخفية، علها

تكون مادة صالحة للمؤرخين الصادقين الذين لا شك سوف يتوقفون كثيرا أمام أحداث وخفايا هذه الثورة العظيمة، بالفحص والتأمل والتحليل وفقا لمناهج علم التأريخ بعيدا عن الهوى والظن والدسائس.

وقد يكون من المناسب هنا عرض الأساس النظرى والسياسى للموقف الذى أتخذته قوى المعارضة الوطنية المصرية التى شاركت فى ثورة يناير، خصوصا وأن الإلتباس الذى جرى بين هذه القوى بعد صعود تنظيم الأخوان المسلمين قد ألقى بظله الكئيب على المشهد السياسى، وأقتنصته بعض القوى الموالية لنظام الفساد والاستبداد لحسنى مبارك، فقد أنطلق موقفنا من محاولة الإجابة على السؤال الاستراتيجي الأساسى وهو:

أين يكمن التناقض الرئيسى فى تلك اللحظة؟ وأين هو التناقض الثانوى؟

بمعنى أخر من هو العدو الرئيسى الذى يهدد الدولة والمجتمع المصرى الراهن؟ ومن هو العدو المحتمل أو التهديد المحتمل فى المستقبل؟

وجاءت إجابتنا جميعا حاسمة: أن العدو الرئيسى فى تلك اللحظة الذى يهدد مصر، ويعرضها للبيع فى سوق السياسة الدولية والاقليمية هو نظام الرئيس حسنى مبارك، وجماعات المافيا التى تحيط به، وتبيع وتهدر كل مقدرات الدولة المصرية. أما الأخوان المسلمين فهم خطر محتمل، وتهديد محتمل قد يكون فى المستقبل، وإذا ما لاح فى الأفق حضور هذا الخطر والتهديد، فسوف نحاربه بكل قوة كما حاربنا لثلاثة عقود سابقة نظام حسنى مبارك وجماعته؟

وهذا يقدم تفسيرا نظريا كافيا، لمن يتساءل حول تحالفنا مع جماعة الأخوان المسلمين قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.

وأنا هنا أعرض ما لدى على الناس، دون أن أبخس حقوق الأخرين الذين ناضلوا بشرف ضد سلطة الفساد والاستبداد، وهم للحقيقة كثر، يستحقون التحية والإجلال، وأطالب كل من لديه وثيقة أو قرينة، أو معلومة حول هذه الثورة العظيمة أن ينشرها ويقدمها للناس، علنا بهذا نكون قد قدمنا للشهداء بعض من حقوقهم.

عبد الخالق فاروق

يناير ٢٠١٥

الفصل الأول

كتابات مهدت للثورة المصرية
فى يناير عام ٢٠١١

هل أهدر الرئيس مبارك أمن مصر القومى؟*

تنص دساتير الدول كافة على مجموعة من الصلاحيات والمسئوليات المعينة المناطه إلى رؤساء الدول حصرا دون سواهم، وتحملهم بالمقابل بمجموعة من الالتزامات والخضوع للمساءلة فى حال الإخلال بتلك الواجبات والمسئوليات، والتى بموجبها يمارس الرئيس عادة هيمنته على كافة مؤسسات الدولة الثلاث (التنفيذية - التشريعية - القضائية)، بالإضافة بالطبع إلى المؤسسة الإعلامية أو الصحفية كما هو الحال فى الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ وتعديلاته الثلاثة فى أعوام (١٩٨٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧).

ولعل فى مقدمة مسئوليات الرئيس - أى رئيس - الحفاظ على الأمن القومي للدولة بكل ما يتضمنه هذا المصطلح أو المفهوم - الواسع والفضفاض أحيانا كثيرة - من معانى ودلالات وإجراءات.

وفى الدستور المصرى الراهن جاءت سلطات الرئيس موزعة بين فصلين أساسيين، هما الفصل الأول من الباب الخامس المتعلق بسلطات وصلاحيات رئيس الدولة (باب نظام الحكم) والمتضمنة فى المواد الثلاثة عشر من المادة (٧٣) حتى المادة (٨٥). وفى الفصل الثالث من نفس الباب الخاصة بالسلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية وهى ثلاثة وعشرين مادة أخرى (من المادة ١٣٧ حتى المادة ١٥٢ والمواد ١٧٣ و ١٨٢و ١٨٤و١٨٩) وبهذا يكون رئيس الجمهورية فى مصر قد

* نشرت هذه الدراسة على ثلاث حلقات أسبوعية متتابعة بجريدة العربى الناصرى بتاريخ ١٨/١/٢٠٠٩ و ٢٥/١/٢٠٠٩ و ١/٢/٢٠٠٩

أستحوذ وحده على ٣٦ مادة من مواد الدستور البالغة ٢١١ مادة، أى بنسبة ٦ , ١٧٪ من مجموع مواد الدستور المصرى.

وقد منحت هذه المواد مجتمعة رئيس الجمهورية سلطات تكاد تكون " إلهية " فله وحده كل تلك الصلاحيات دون أن يكون هناك مادة واحدة تحدد أشكال مساءلة الرئيس أو محاسبته إذا ما قصر فى أداء واجباته ومسئولياته الكثيرة والمتعددة، وهو أمر ينافى التنظيم الدستورى السليم، ويمثل أحد أوجه الاختلال الجسيم والضار فى البناء السياسى والدستورى المصرى،

فهو الذى يسهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام الدستور (م ٧٣) وهو الذى يتخذ إجراءات فى حال قيام خطر حال يهدد الوحدة الوطنية (م٧٤)، وهو الذى يتولى رئاسة السلطة التنفيذية (م١٣٧) وهو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (م١٤١) وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم (م١٤٣) وهو الذى يصدر اللوائح التنفيذية للقوانين (م١٤٤) وهو الذى يصدر لوائح الضبط (م١٤٥) وهو الذى يصدر القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة (م١٤٦) وهو الذى يتخذ فى غيبة مجلس الشعب الإجراءات والتدابير الاحترازية (م١٤٧) وهو الذى يعلن حالة الطوارئ (م١٤٨) وهو الذى له حق العفو من العقوبة أو تخفيفها (م١٤٩) – لاحظ بما يعنى سلطة التدخل فى أعمال القضاء – وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (م١٥٠) وهو الذى يبرم المعاهدات (م١٥١) وهو الذى يدعو الشعب للاستفتاء وفقا للظروف التى يقدرها (م١٥٢) وهو الذى يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م١٧٣) وهو الذى يرأس مجلس الدفاع الوطنى (م١٨٢) وهو الذى يرأس هيئة الشرطة (م١٨٤)، وله كذلك أن يطلب تعديل بعض مواد

الدستور (م١٨٩)، وله أيضا إلقاء بيانات عن السياسة العامة أمام مجلسى الشعب والشورى عند الضرورة (م٢٠٤ م١٣٦).

هذا بالإضافة إلى ما جاءت به تعديلات الدستور عام ٢٠٠٧ (أو بتعبير دستورى صحيح الانقلاب على الدستور) من مواد جديدة أبرزها وأخطرها المادة (١٧٩) المسماة مكافحة الإرهاب التى منحت رئيس الجمهورية سلطة إحالة أية مواطنين متهمين قد يراها هو ومن حوله أنها " إرهابا " إلى أية جهة " قضائية " والمقصود هنا بالطبع المحاكم العسكرية.

هذه السلطات الواسعة جدا، والمغالى فيها لدرجة غير مسبوقة ولا معروفة فى النظم الدستورية الحديثة، تجعل من المهم النظر إلى تصرفات الرئيس والدائرة المحيطة به والمؤثرة فيه وفى قراراته وسياساته بما تستوجبه المسئولية الوطنية من أجل الحفاظ على مصالح ومستقبل الأجيال القادمة.

ووفقا لكل هذه المواد خاصة المواد (٧٣، ٧٤، ٧٩، ٨٥،٨١، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤) تصاغ سياسات الأمن القومى المتعلقة بحماية الدولة داخليا من التمزق، وخارجيا من الاعتداء.

والسؤال: هل قام الرئيس محمد حسنى مبارك منذ توليه السلطة رسميا فى أكتوبر من عام ١٩٨١ بواجباته فى هذا الشأن بصورة مناسبة ومقبولة؟ وهل هناك شبهة إهدار لأمن مصر القومى داخليا وخارجيا خلال هذه الفترة؟

وبادىء ذى بدأ ينبغى التوقف بالشرح والتحليل حول مكونات الأمن القومى لدولة من الدول، وهل هناك نظرية للأمن القومى المصرى لها من المعالم والثوابت والركائز المستقرة ما يجعل القياس والتقييم ذا طابع موضوعى بعيدا عن التقديرات الشخصية لكل كاتب أو باحث فى قضايا من قبيل هذه الموضوعات المعقدة؟ أم أن

المسألة كما يقول أنصار " الماريتز الفكرى " فى مصر والمنطقة العربية، أن كل عناصرها من المتغيرات وليس الثوابت، حيث كل شيء من منظورهم قابل للتغيير والتعديل؟

ووفقا لنص المادة (٧٩) من الدستور يلتزم رئيس الجمهورية بأداء أربعة واجبات كاملة يستوجب الإخلال بها محاسبة الرئيس ومحاكمته وهى:

- الواجب الأول: الحفاظ مخلصا على النظام الجمهورى.
- الواجب الثانى: احترام الدستور والقانون.
- الواجب الثالث: رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة.
- الواجب الرابع: الحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

فهل أدى الرئيس هذه الواجبات بصدق، وهل أحترم الدستور بحق، وهل حافظ على النظام الجمهورى بكل ما يقتضيه الواجب؟ وما هى مناط المصالح القومية لمصر وشعبها وأمنها القومى؟

فى نظرية الأمن القومى للدول

قبل أن يبرز مفهوم الأمن القومى national security بمعناه الحديث بعد الحرب العالمية على يد الكاتب الأمريكى " جورج كينان " G. Kenyan كانت الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة (بريطانيا - البرتغال - روسيا القيصرية - فرنسا - بلجيكا - أسبانيا - إيطاليا - النمسا - المجر) تنظر إلى مفهومها للأمن من منظور دائم يرتبط بفكرة المصلحة القومية national interests التى تركزت على تأمينها للأسواق وتأمين مصادر المواد الخام، ومن ثم التوسع فى المستعمرات، ومع ذلك فقد حافظت كل دولة استعمارية أوربية على مجموعة من السياسات والإجراءات التى من شأنها إضعاف خصومها فى القارة، وذهبت بريطانيا - ولا زالت - إلى صياغة

رؤية استراتيجية ثابتة منذ ذلك التاريخ يقوم على مناهضة أية محاولات لتوحيد دول القارة الأوربية أو هيمنة أحدى دولها على ربوع القارة لما لذلك من مخاطر على النفوذ البريطاني داخل القارة، هكذا فعلت ضد الهيمنة «النمساوية - الهنغارية» وضد محاولات فرنسا تحت قيادة « نابليون بونابرت» وضد محاولات ألمانيا تحت حكم هتلر والحزب النازى.

-- على أية حال ودون أن نستغرق فى نظريات الأمن القومى وأدبياتها، نود أن نلخص ما انتهت إليه تلك النظريات جميعا من أسس ومرتكزات لا تتغير عناصرها بتغير الظروف، ولا تتبدل أسسها بتغير الزمن وتبدلات الأصدقاء أو الأعداء.

لقد استقرت نظريات الأمن القومى تلك، إلى أن نظرية الأمن القومى لدولة ما من الدول، تتحدد فى عنصرين أساسيين يتفرع عنهما عشرات العوامل والعناصر، وهذين العنصرين الرئيسين هما:

- المحدد الأول: تحديد طبيعة ومناط المصالح الحيوية للدولة.

- المحدد الثانى: تحديد لمصادر الخطر والتهديدات القائمة والمحتملة بمختلف مستوياتها وأنواعها.

وإذا حاولنا أن نجسد هذه العناصر فى صورة توضيحية فأنها ستكون على النحو التالى:

مكونات وعناصر نظرية الأمن القومى للدولة

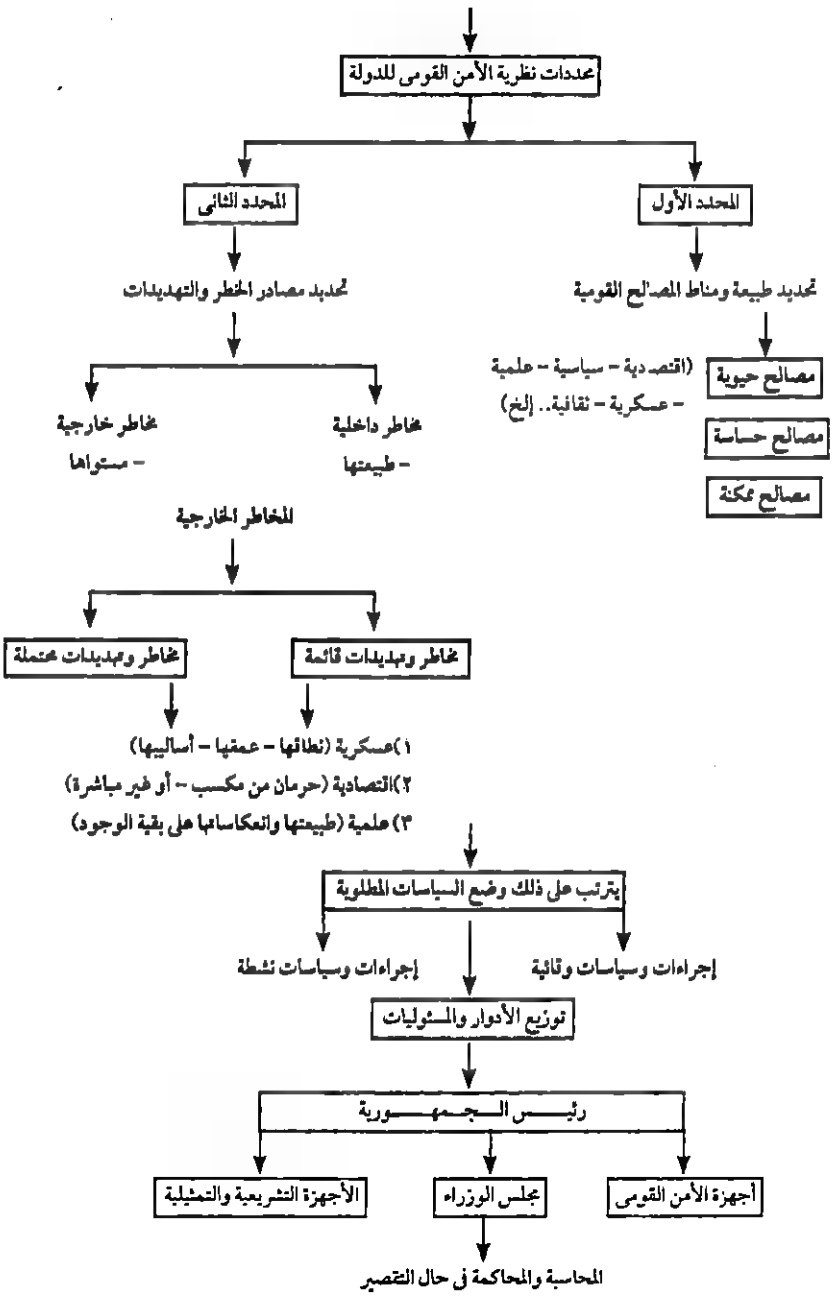

فلنتوقف عند كل عنصر من هذه العناصر بالشرح والتحليل حتى نتمكن من التعرف بدقة وبصورة علمية – بعيدا عن التجاذبات السياسية – عن الإجابة عن سؤالنا الإستراتيجي:

هل أهدر الرئيس حسنى مبارك أمن مصر القومى؟

أولا: تحديد طبيعة ومناط المصالح القومية لمصر

دائما ما كان الرئيس السابق (أنور السادات) يهاجم خصومه السياسيين، واصفا إياهم بأنهم يعادون «المصالح القومية» لمصر، دون أن يكون هناك معنى وتحديد علمى دقيق لهذا المصطلح فى علوم الأمن القومى national security بحيث بدا مع كثرة تكرارها أنها قد تماهت مع رغبات وطموحات وسياسات وقرارات الرئيس السادات نفسه، ومن هنا أصبح فى منظور الأعلام الرسمى بأن كل من يعارض الرئيس السادات أو قراراته هو بمثابة عدو للمصالح القومية المصرية..!!

أذن ما الذى يعنيه مصطلح المصالح الحيوية أو القومية لمصر على وجه الخصوص؟

الحقيقة أن هذا المصطلح يتحدد فى ثلاثة مستويات من الأهمية، بحيث قد تتداخل أحيانا، أو تتقاطع أحيانا أخرى، أو تتراتب من حيث الأهمية أحيانا كثيرة وهى:

– المصالح الحيوية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو حتى ثقافية أو علمية.

– المصالح الحساسة، وهى درجة أدنى من الأولى، وقد تكون ذات طبيعة دائمة أو مؤقتة مثل اتفاقيات التعاون فى مجالات الاستثمار أو تنقل العمالة أو منح تسهيلات تجارية أو أمنية.. الخ.

– المصالح الممكنة وهى أقل أهمية من سابقتها، ولكنها قابلة للتطور والتفعيل،

وهى هامة لمصر سواء على المستوى الإقتصادى أو السياسى أو العسكرى أو الأمنى، لذا فأن وجود سياسة مصرية فى بعض الدوائر الجيو - سياسية البعيدة عن أنظار ومشاهد الرأى العام (مثل حالة اريتريا أو الصومال أو مدغشقر أو الرأس الأخضر أو حتى كردستان العراق) من القضايا التى تمس الأمن القومى المصرى، وتؤثر على المصالح القومية سواء على المدى البعيد أو المتوسط أو حتى القريب.

ولا ينحصر مجال تحديد دوائر المصالح القومية على شخص الرئيس أو حتى الأجهزة الأمنية ومراكز رسم السياسات، بل يتعداها فى الكثير من الأحيان ليشارك بها الكتّاب والمحللين الاستراتيجيين الذين قد يتحلون ببعد النظر ونقاء الرؤية والبصيرة الاستراتيجية.

ومن هذه الزاوية فأن المصالح القومية لمصر - بمستوياتها الثلاثة - تتطلب ومنذ اللحظة الأولى الأهداف التالية:

١-لعل أولى تلك المصالح القومية لمصر هو تحقيق التوازن فى القوى والمصالح داخل الإقليم العربى، وأبعاده بالتالى عن دوائر التأثير والاستقطاب الدولى الحاد، صحيح أن هناك مصالح لدول كبرى ومتوسطة داخل الإقليم، وصحيح أن هناك ميول قد تصل إلى حد التحالف والتبعية بين بعض دول المنطقة العربية ودول كبرى مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، أو الاتحاد السوفيتي فيما مضى، ولكن تظل السياسة المصرية والمصالح القومية المصرية تقتضى دون هوادة أبعاد دول المنطقة عن حالة الاستقطاب الحاد والضارة الجارية على المسرح الدولى، والتى قد تدفع بالضرورة إلى تفتيت الجهد العربى بل والوصول به إلى حد التناحر العربى - العربى، وهو ما يصب مباشرة ودون لحظة تردد واحدة لمصلحة (إسرائيل) التى هى العدو القومى الرئيسى، أو على الأقل لدى البعض الأخر مصدر التهديد والخطر الرئيسى فى المنطقة بحكم

طبيعة تكوينها العنصرى والعدوانى، وبالتالى فأن ضرورات المصلحة القومية المصرية هى فى أتباع مجموعة من السياسات النشطة - سياسيا واقتصاديا وعلميا وعسكريا وأمنيا - لتحقيق هدف التوازن فى الإقليم وإبعاده عن سياسات المحاور والاستقطاب وليس شده إلى تلك الحالة عبر سياسات الرئيس «مبارك» التى دفعت المنطقة دفعا إلى مزيد من الاختلال والاستقطاب لصالح المشروع الإسرائيلى والأمريكى عبر شد الدول العربية شدا منذ عام ١٩٨٦ إلى مسار التسوية بنهج كامب ديفيد، وتشجيع بقية الأطراف العربية على سلوك نفس الطريق وكأنه دور وظيفى مدفوع إليه من خلال التعاون والتحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل من ورائها.

٢- ويترتب على هذا الهدف القومى والاستراتيجي لمصر، محاربة محاولات التفتيت والتقسيم الجارية داخل دول المنطقة (فلسطين - السودان - العراق - الصومال - اليمن - الجزائر - المغرب) عبر أتباع سياسة نشطة وإيجابية فى وأد ومحاربة هذه المحاولات، وعدم الاكتفاء بموقف المتفرج لتترك المنطقة ودولها وشعوبها مجالا حرا لتحركات الدول الكبرى والإقليمية لتحقيق كل منها مصالحها، ولا يجوز والأمر كذلك أن يدفع البعض بأن مسئولية رئيس مصر تقتصر على حماية حدود بلاده الجغرافية فقط، ذلك أن بديهيات المصلحة القومية المصرية وحماية حدود مصر ذاتها يبدأ من حيث يستقر الآخرون فى المنطقة العربية، ودفع دولها وحكوماته نحو العمل التكاملى - والتوحيدي - سواء على المستوى الإقتصادى أو السياسى أو العسكرى، أما ترك العراق للحصار والغزو - بل والمشاركة النشطة فى الجريمتين - وترك السودان لمصيره المجهول تتقاذفه الرغبات الأمريكية أو البريطانية أو الطموحات الفرنسية، وسيطرة الأساطيل الأجنبية من كل صنف على البحر الأحمر فى عملية تدويل فاضحة وظاهرة، وتركها فى مهب الريح تتلاعب بها القوى الكبرى

وظروف التقسيم الجيو – سياسى فهو أهدار واضح وفاضح لأمن مصر القومى على المدى المتوسط والبعيد. ولا بحاجج، البعض بالقول بأن مصر التى لا تشار بالرأى من جانب الحكومات العربية لا ينبغى أن تتحمل مسئولية ووزر تصرفات الآخرين المشبوهه والمجنونة أحيانا (القذافى فى ليبيا – الترابى أو البشير فى السودان – صدام حسين فى العراق.. الخ)، وبرغم بعض الوجاهة فى هذا الرأى فأن مسئولية أمن مصر القومى تتطلب سياسة نشطة – غير كسولة أو مدفوعة بدورها باستقطاب دولى من نوع أكثر خطورة مثل المحور الأمريكى الأسرائيلى – تقوم على حفظ توازن المصالح والقوى فى الإقليم العربى وليس على دفعه دفعا إلى الحضن الأمريكى الإسرائيلى.

٣- ومن جملة المصالح الحيوية لمصر عدم التورط فى توقيع اتفاقيات ومعاهدات سواء على المستوى الأمنى أو السياسى أو الإقتصادى ترتب إلتزامات أو تضع قيودا تؤثر سلبا على حرية صانع القرار، أو قدراته على المرونة والمناورة، والحقيقة أن نظام الرئيس حسنى مبارك، ومن قبله الرئيس السادات قد أفرطا فى توقيع معاهدات واتفاقيات دولية أو إقليمية وضعت قيودا صارمة على قدرات مصر المستقبلية، بدءا من اتفاقيات « كامب ديفيد» فى سبتمبر من عام ١٩٧٨ ، ومعاهدة « السلام» المصرية الإسرائيلية فى مارس من عام ١٩٧٩، ثم اتفاقية التجارة الحرة (دورة أرواجواى عام ١٩٩٤) واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز» مع إسرائيل والولايات المتحدة، والبروتوكول الخاص بتوريد الغاز الطبيعى لإسرائيل، وفى غيرها من الاتفاقيات مع بعض الأطراف الخليجية (كالكويت) التى قيدت الخيارات المصرية الاقتصادية والسياسية. صحيح أن العلاقات الدولية قد تتطلب إجراء بعض التنازلات أو المساومات مع بعض الأطراف لتحقيق مصالح متبادلة، بيد أن ما جرى فى حالة إسرائيل تحديدا كانت خسارة صافية لمصر من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية،

حتى لو تحقق بعض الأرباح - بالمعنى المالى المجرد لبعض رجال المال والأعمال المصريين - فمراجعة اتفاقيات الكويز أو الغاز الطبيعى تؤكد بما لا يدع مجالا للشك إلى تحقق خسارة استراتيجية لمصر على أكثر من ناحية، سواء من زاوية تعزيز نفوذ وقوة إسرائيل، أو بدعمها من خلال منحها الغاز المصرى بأقل من عشر ثمنه فى السوق العالمية وقت التعاقد وبعدها، وفى نفس الوقت لقد أضرت بمصر وسمعتها أمام كل الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني الذى يكتوى من الحصار الذى تفرضه إسرائيل وأدى إلى موت المئات بسبب هذا الحصار الذى يشارك فيه للأسف نظام الرئيس حسنى مبارك، وهو ما سنعود لتناوله تفصيلا بعد قليل.

٤ - كما أن المصلحة الحيوية لمصر تقتضى بدون تردد المساعدة فى تحرير بقية الأراضى العربية المحتلة لكل من سوريا ولبنان وفلسطين، حتى لو كان هناك اتفاقية ومعاهدة تسوية سياسية بين « إسرائيل» ونظام الحكم فى مصر، فممارسة مصر دورا مسئولا من أجل مساعدة الدول العربية فى تحرير أراضيها سواء بالجهد الدبلوماسى أو القانونى أو الإقتصادى أو الإعلامى، هو من ضرورات الحفاظ على عمق استراتيجي مطلوب مع المحيط الحيوى لمصر، وبالتالى فأن الخصومة والعداء المستمر فى العلن وفى الخفاء الذى يمارسه نظام الرئيس حسنى مبارك ضد الحكم فى سوريا أو الحركات الوطنية المقاومة فى فلسطين (حماس وكل فصائل المقاومة) وموقفه الأرعن وغير المسئول أثناء العدوان الإسرائيلى الوحشى ضد لبنان وحزب الله فى يوليو (تموز) عام ٢٠٠٦، هو امتداد طبيعي لسياساته المتواطئة ضد العراق أثناء الغزو والإحتلال الأمريكى والبريطانى والغربى عموما لهذا البلد العربى الهام، والتى وصل فيها الحال إلى مطالبة الرئيس المصرى لقوات الاحتلال الأمريكى بعدم الخروج من العراق بزعم الحرص على العراق..!!

هذا السلوك هو بمثابة تهديد خطير ونهائي للأمن القومى العربى ولأمن مصر

بالتالى، وكله فى النهاية مدفوع بوضوح لمهادنة والخضوع للمطالب الأمريكية التى يتوارى خلفها النفوذ والمصالح الإسرائيلية.

٥- من مقتضيات المصلحة القومية لمصر، تعزيز والإصرار على تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الإقتصادى العربى والإقليمي (شاملة إيران وتركيا)، وليس الانغماس أكثر فأكثر فى الاندماج فى الاقتصاد الأوربى والأمريكى، اللذين باتا يشكلان حوالى ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من تجارة مصر الدولية (استيرادا وتصديرا) بينما لا تتعدى نسب التعاون الاقتصادى المصرى العربى حوالى ٨٪ إلى ١٠٪ من تجارتنا الدولية طوال حكم الرئيس مبارك ومن قبله الرئيس السادات، وبرغم الدعوات التى أطلقها الرئيس الحالى (حسنى مبارك) بشأن ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة مع البلدان العربية، أو منطقة اتحاد جمركى، فأن سياساته العملية كانت تستسهل التعاون والتبعية لدول الغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص، مدفوعا باعتبارين هما:

الأول: أن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى الذى حرص وشارك بمنتهى القوة والحماس فى بنائه منذ عام ١٩٧٤ كان قد خلق واقعا جديدا متمثلا بوجود طبقة اجتماعية رأسمالية مصرية - سواء كانت تجارية بتوكيلات أو شبه صناعية - تعتمد وتفضل التعامل مع الغرب دونما عداه، بعضها لاعتبارات مرتبطة بالبنية الموضوعية التى تخلقت منذ عام ١٩٧٤، أو بسبب ممارسات الفساد وتقاضى الرشا والعمولات من الشركات والمؤسسات والأجهزة الغربية. فإذا راجعنا بعض الدراسات الأكاديمية الجادة التى تناولت نشأة هذه الطبقة من رجال المال والأعمال وجمعياتهم التى يمارسون من خلفها الحكم وتوجيه سياسات الوزراء والرئاسة نتعرف بدقة على هذه الحقيقة (أنظر دراسة الدكتوراه لناهد عز الدين عبد الفتاح ودراسة الماجستير لسامية أمام السعيد حول الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح فى مصر).

الثانى: أن ارتباطات الرئيس حسنى مبارك - وسلفه الرئيس السادات - وبنية نظاميهما قد تعمقت تماما مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص وأجهزتها الأمنية والاستخبارية، لأسباب قد يكون بعضها غير أخلاقى ومتعارض مع نصوص الدستور المصرى، بحيث أصبح من المستحيل فضها دون أن ينهار النظام السياسى الحاكم ذاته.

ومن هنا فأن عدم بذل الجهد الضرورى والكافى من أجل بناء وتعزيز مساحة التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادى العربى يتحمل مسئوليته - كبقية الحكام والملوك العرب- مما قلص فى المحصلة النهائية قدرات مصر كدولة ومجتمع على الحفاظ على استقلاله السياسى والاقتصادى بل وحتى الغذائي، بحيث أصبحت القرارات التى يصدرها هذا الرئيس مرتهنة بالكامل سواء على الصعيد الدولى أو الأقليمى أو الفلسطينى لإرادة ورغبات وقرارات الولايات المتحدة وبالتالى لإسرائيل.

٦- وفى مجال إهدار فرص مصر فى التنمية (المصالح الممكنة) فأن التصرفات المحكومة بشبهات سوء التقدير - ناهيك عن شبهات فساد فجة ومكشوفة - فيما يتعلق بإدارة مرفق الطاقة وخصوصا الغاز الطبيعى المصرى، والتلاعب بأساليب أقل ما يمكن وصفه بها أنها أساليب " إحتيالية " من أجل تصدير هذا الغاز إلى الكيان العنصرى الصهيونى فى فلسطين المحتلة، وبأسعار ليس لها نظير ولا مثيل فى العالم (دولار إلى ٢٥ , ١ دولار لكل مليون وحدة حرارية بينما متوسط سعرها فى الأسواق العالمية يتراوح بين ٠ , ٦ دولار إلى ٠ , ٩ دولار وقت التعاقد وبدء التنفيذ)، ولمدة زمنية طويلة جدا (٢٠ عاما) بما يساعد هذا المشروع الإستعمارى المعادى على المدى الطويل من السيطرة والهيمنة على مقدرات ليس فقط الفلسطينيين بل على المنطقة العربية برمتها، وتكشف التعاقدات التى تمت مع أسبانيا وفرنسا والنمسا، فيما يتعلق

بتصدير الغاز الطبيعى المصرى إليها منذ عام ٢٠٠١ على نفس المنحى الضار بالمصلحة الاقتصادية المصرية المجردة، من حيث تدنى السعر جدا، وعدم التفكير فى استخدام هذا المورد الاستراتيجي الناضب فى التوسع الصناعى وتطوير حياة المواطنين فى مصر بمد هذا المصدر إلى المنازل وتخفيف العبء عن البسطاء ومحدودى الدخل، ولم تكن هذه التصرفات والقرارات المسئول عنها مباشرة الرئيس حسنى مبارك سوى تعبير عن جهل وسوء تقدير للموقف من ناحية، ومشفوعة بشبهات فساد هائلة كما كشفت عنها تحقيقاتنا بشأن العمولات التى قدمت فى مشروع " أجريوم الكندية " فى دمياط، وإلى الغاز المدعم لكبار الاحتكاريين المصريين مثل أحمد عز ومحمد أبو العينين وحسين سالم وغيرهم المرتبطين بعلاقات شخصية برئيس الجمهورية، مما أهدر حوالى ٢٥ مليار جنية خلال السنوات السبعة من (٢٠٠٠- ٢٠٠٧) على الأقل.

٧- لقد تحققت لمصر فرصة تاريخية نادرة لتجاوز حاجز الأزمة والتعثر الاقتصادى والاجتماعى، حينما تدفقت موارد لم تكن أبدا عنصر أساسيا فى الاقتصاد والموارد المصرية بمثل هذه الكثافة، وهى عوائد البترول وإيرادات قناة السويس، وعوائد السياحة، ثم أخيرا تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، لقد بلغت هذه الموارد مجتمعة حوالى ٥٠٠ مليار دولار خلال الثلاثين عاما الأخيرة، بددت فى التمويل الترفي وأنشطة التمويل العقاري والمضاربة على الأراضى والعقارات وفى بناء وتشجيع القرى السياحية على طول السواحل المصرية الشمالية والشرقية - ناهيك عن إحساس متنامى بالحرمان لملايين المصريين من جراء سرقة حقهم فى البحر وفى النيل - وأدت سياسات هذا الرئيس فى تبديد هذه الفرصة التاريخية للتنمية نظرا لافتقاره إلى منظومة وطنية للأولويات تعيد لمصر ثقلها، وترتب للمستقبل حاجاته ومقتضياته فشهدنا فى عهده تقاتل المصريين دون مبالغة وقتلهم لبعضهم بعضا فى

طوابير طويلة وحزينة للحصول على الخبز، تجاوز عدد المشاجرات المسجلة فيها خلال خمسة شهور من أزمة الخبز (يناير – مايو ٢٠٠٨) حوالى خمسة آلاف مشاجرة بين الفقراء الواقفين فى تلك الطوابير أدت بعضها إلى قتل حوالى أثنى عشرة مصريا، فأشاعت مناخ من الكراهية بين الناس الفقراء، وأفرزت حالة من التوجس والتوتر بينهم، وزاد عليها ما أدت إليه سياساته بفتح باب الاستيراد فى السلع الاستراتيجية (كالقمح) للمستوردين الرأسماليين إلى ما كشفت عنه التحقيقات الصحفية، وتبين باليقين من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات فى نوفمبر من عام ٢٠٠٨ من قيام كثير من هؤلاء – وبتواطأ واضح من أجهزة وزارة التضامن الإجتماعى والرقابة على الصادرات والواردات – من استيراد كميات كبيرة من القمح الرخيص من أوكرانيا غير المناسب للاستخدام الأدنى..!!

٨- وفى مجال التعليم والبحث العلمى: لقد تدهور بصورة غير مسبوقة فى عهده مستوى الأداء التعليمى الحكومى، وجرى اعتماد سياسات وإجراءات لدفع الناس دفعا إلى تعليم أولادهم فى المدارس الخاصة (من ٦٧٦ مدرسة عام ١٩٧٧ إلى ٤٥٥٠ مدرسة عام ٢٠٠٥)، وإلى الجامعات الخاصة (من جامعة واحده فى بداية عهده إلى ١٦ جامعة عام ٢٠٠٥)، وانتشرت خطيئة الدروس الخصوصية بين العاملين فى النظام التعليمي بسبب سياسات الإفقار المتعمدة التى أتبعها الرئيس ونظامه للمدرسين وغيرهم من العاملين بأجر ومرتب salary فى القطاع الحكومي (٥,٥ مليون مواطن)، فانهارت أولى خطوط الدفاع الأخلاقية والقيمية أمام النشء والشباب بسبب من انتشار هذه الممارسة المجرمة قانونا وأخلاقا، وكان صمت الرئيس عنها ونظامه وأجهزته هو بمثابة توريط لملايين الناس فى ممارسات فاسدة مسكوت عنها طالما أن النظام كله محكوم ومنذ مطلع التسعينات بجرائم رشا وفساد وعمولات

أصبحت حديث كل بيت فى مصر، وحديث كل مؤسسات الأعمال والمنظمات الدولية. وفى ظل التحدي العلمى الأسرائيلى ذو الأبعاد العسكرية الواضحة، وقيامها بإطلاق ستة أقمار صناعية منذ عام ١٩٨٨ (نظام أفق)، وتملكها أكثر من مائتي رأس نووي مؤكد، لم يتحرك هذا الرئيس ونظامه فى تطوير منظومة البحث العلمى والتكنولوجي بما يناسب تطوير قدرات علمية حقيقية مصرية قادرة على مواجهة هذا التحدي العلمى الإسرائيلي حتى فى أطره السلمية، فشهدنا تدهور أداء مراكز الأبحاث العسكرية، وتدهور الأداء البحثي بالجامعات المصرية، وتدهور مركز المعامل العلمية فى الجامعات والمدارس الحكومية، وعبر التضييق على مكتب التنسيق وفرض التوزيع الإقليمي الإليكتروني (عام ٢٠٠٧) والمبالغة الشديدة فى مجموعات القبول بكليات ما يسمى القمة، كان الدفع يجرى نحو اتجاه المواطنين المصريين وإجبارهم واقعيا نحو التوجه لإلحاق أولادهم بالجامعات والمعاهد الخاصة فى أطار فلسفة وموقف سياسى معادى عمليا لمبدأ مجانية التعليم الذى أكتسبه المصريون منذ عام ١٩٤٢ وبتضحيات هائلة. وتكشف الدراسات الحديثة التى قمنا بها وقام بها آخرون حول إنفاق المصريون على التعليم (٥٤,٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) مقدار العبء الضخم الذى تتحمله الأسر المصرية من أجل تعليم أبنائهم مقابل انسحاب تدريجى واضح للدولة من حقل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الحيوية للمصريين خاصة الفقراء ومحدودى الدخل منهم.

٩- وفى مجال الأمن والموازنة العامة للدولة والتى تكشف فى حد ذاتها عن نمط أولويات هذا الرئيس ونظامه، نجد وزارة الداخلية وحدها قد زاد عدد العاملين فيها من ضباط وأمناء وصف ضباط - وبعض المدنيين - من ٣٥٠ ألفا عام ١٩٨١ إلى أن بلغ عددهم عام ٢٠٠٨ حوالى ٨٠٠ ألف فرد، هذا بخلاف أفراد الأمن المركزى

(خدمة العلم) الذين يقارب عددهم ٣٥٠ ألفا أخريين، يتولون قهر والتنكيل بالمصريين وحرمانهم من حقوقهم الدستورية والقانونية الخاصة بحق الاعتراض والاحتجاج على تلك السياسات، وقد أدى ذلك إلى ابتلاع هذه الوزارة لنحو ٧,٠٪ إلى ١٠,٠٪ سنويا من مخصصات الموازنة العامة للدولة بينما كان قطاع الصحة الذى يخدم ٧٠,٠ مليون مصرى يخصص له ما بين ٣,٠٪ إلى ٤,٠٪ من إنفاق الموازنة العامة سنويا، وزاد الأمر أن لجأ الرئيس ووفقا لتعليماته إلى التلاعب بالموازنة العامة للدولة عبر ما يسمى «بند الاعتماد الإجمالى» لتسريب عدة مليارات أضافية من وراء ظهر الأجهزة الرقابية والتشريعية إلى أجهزة الأمن فى صورة مكافآت لكبار الضباط والقيادات والأفراد، وبرغم صرخات آلاف المعذبين تحت سوط الجلادين فى أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز بجهاز أمن الدولة ومقراته، ونشر آلاف التقارير الخاصة بالتعذيب فى مصر، سواء فى الصحف، أو التقارير الدولية، فقد أصر هذا الرئيس على تجاهل صرخات الملايين من المعذبين، فأهدر بذلك كرامتهم وخان الواجب الدستورى المتضمن فى القسم الدستورى وفقا للمادة (٧٩) ولم يراعى مصالح الشعب رعاية كاملة، بل وأوغل هو ورجاله ومرؤوسيه فى تلك الوزارة فى كرامات الناس وأعراضهم، فانتهكت المحرمات فى الكثير من حالات التعذيب تلك، وسقط القتلى والشهداء تحت معاول التعذيب المنظم والممنهج.

ثانيا: تحديد والتعامل مع مصادر الخطر والتهديدات المحيطة بمصر

كما سبق وأشرنا فان العنصر الثانى فى كفة ميزان نظرية الأمن القومى للدولة، هو تحديد والتعامل مع مصادر الخطر والتهديدات المحيطة بالدولة، بكافة أبعادها ومستوياتها ومصادرها فمن ناحية:

- قد يكون الخطر قائما وآنيا.

- وقد يكون الخطر محتملا أو متوقعا.

- وقد يكون مجرد تهديدات قائمة.

- أو تهديدات محتملة.

وهنا لابد من تحديد طبيعة تلك المخاطر والتهديدات:

- هل هو خطر ذو طبيعة عسكرية أو تهديد على حدود الدولة السياسية ومن أى الاتجاهات والمحاور.

- هل هو خطر غير مباشر يتخذ من وسائل العمل غير المباشر (مثل التجسس) أسلوبه وآلياته.

وهى كلها ترتب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الدفاعية أو الوقائية أو الردعية، وأخيرا الأعمال التعرضية (الهجومية).

وفى حالتنا المصرية، لقد أدت سياسات الرئيس حسنى مبارك طوال الثلاثين عاما من حكمه إلى استفحال مصادر الخطر والتهديد، وليس العكس، بما أضعف ميزان قوتنا فى الصراع الإقليمي الدائر حولنا، والمتوقع أن يطاولنا رصاصه وربما قذائفه النووية فى المستقبل.. كيف؟

١ - إذا كان من الصحيح والثابت القول بأن الرئيس حسنى مبارك قد ورث عن سلفه (الرئيس أنور السادات) أتفاقيتى كامب ديفيد (سبتمبر عام ١٩٧٨) واتفاقية " السلام " المصرية الإسرائيلية (مارس ١٩٧٩)، بكل ما رتباه من قيود والتزامات شديدة الوطأة على الإرادة السياسية والعسكرية المصرية (مناطق منزوعة السلاح فى معظم سيناء - قيود على تحركات القوات المصرية فيها - قيود على تغيير فى مسارح العمليات الشرقية.. الخ)، فأن مقتضيات الحصافة وبعد النظر الاستراتيجي كانت

تتطلب حصار نفوذ ونهج " كامب ديفيد " السلبى، وعدم الاندفاع أكثر فى إلزام مصر بقيود أضافية، وقد حاول الرئيس حسنى مبارك فى أوائل عهده أن يروج بين قوى المعارضة المستأنسة فى مصر وفى بعض الحكومات العربية أن " كامب ديفيد " قد ماتت، فراح البعض من المعارضين فى مصر وفى حكومات سوريا والجزائر وليبيا يروج لهذه الفكرة من أجل إعادة النظام المصرى الجديد إلى جامعة الدول العربية ومنظومات العمل العربى المشترك، وفى ظل أكبر خديعة إستراتيجية قام بها الرئيس المصرى الجديد، حيث نجح هو فى توريطهم واحدا بعد الآخر فى المشاركة فى نهج «كامب ديفيد»..!! ثم أضاف الرجل قيودا جديدة على مصر والعرب تمثلت فى:

أ) ربط وتنسيق الجهد المعلوماتى والاستخبارى المصرى بالنشاط الاستخبارى الأمريكي والإسرائيلي (السى أى إيه – أف بى أى– الموساد – الشين بيت – الشاباك)، عبر التعاون فيما سمى مواجهة حركات التطرف فى فلسطين ومصر وبقية المنطقة العربية، ومن خلال رعاية أمريكية بدت مكشوفة وفى حضور وزيرة خارجيتها (كونداليزا رايس) وترأسها لاجتماع قادة أجهزة الاستخبارات العربية للدول الست (مصر – الأردن – السعودية – الإمارات – البحرين وغيرهم) فى سابقة غير معهودة ولا معروفة فى العلاقات الدولية، حيث جرى تدشين غرفة عمليات إستخبارية سوداء فى مواجهة ما سمى « التطرف»، وكان المقصود بالطبع قوى المقاومة العربية الجديدة فى لبنان وفلسطين والعراق، وكذا فى مواجهة « إيران» وسوريا، وزاد الأمر أن تحولت بعض العواصم العربية (القاهرة – دمشق – الرباط – عمان – الخرطوم) إلى مسالخ تعذيب لصالح استنطاق المعتقلين الذين تقوم القوات الأمريكية فى أفغانستان وفى غيرها باعتقالهم..!!

ب) ربط قطاعات حيوية من الصناعة المصرية (الغزل والنسيج والملابس

الجاهزة) بالصناعات الإسرائيلية وتحت مظلة أمريكية فيما سمى بمشروع «المناطق الصناعية المؤهلة» أو الكويز quiz، والذى قد يحقق بعض الأرباح المالية والاقتصادية لبعض رجال المال والأعمال فى مصر، ولكنه يمثل ضررا فادحا على الصناعة المصرية فى الأجلين المتوسط والطويل، وكذا بالتأثير سلبا على مركز مصر الإقليمي ويشجع أطراف عربية خليجية بالتوغل فى تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذا الكيان العنصرى المعادى.

ت) الاندفاع المتكرر منذ عام ١٩٨٢ فى إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية سنويا فيما سمى «مناورات النجم الساطع»، بما ساعد القوات الأمريكية على دراسة والتعامل مع الطابع الطبوغرافى لمسارح العمليات العربية المرتقبة، وهو ما مهد وساعد هذه القوات على اجتياح واحتلال العراق بعد أقل من عشر سنوات على هذه المناورات، كما فتح هذا السلوك المصرى تحت قيادة هذا الرئيس، الطريق أمام بقية الدول العربية من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب على تنظيم مناورات مشتركة مع قوات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، اتخذت عناوين شتى منها التدريب على مكافحة ما يسمى الإرهاب.

٢- وإذا كانت مقتضيات الأمن القومى لمصر تقتضى الحفاظ على جاهزية القوات المسلحة وتطوير أسلحتها ومعداتها وأساليب عملها وتكتيكاتها، بما يتيح لها فاعلية القيام بواجباتها الدفاعية أو التعرضية (الهجومية) وفقا للظروف، ومواجهة المخاطر والتهديدات من أى محور من محاور الخطر والتهديد، فأن هذه المصلحة تتنافى تماما مع استفراد طرف دولى واحد - تقريبا - بتوريد السلاح الرئيسى لمصر (مثل الطائرات والدبابات، ونظم الرادار والدفاع الجوى، ونظم القيادة والسيطرة وغيرها)، نظرا للارتباط العضوى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا يحجج أحدا بأن توقيع

اتفاقية « سلام» بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٧٨، قد ألغى اعتبار « إسرائيل» المصدر الرئيسى للخطر، والمكمن الحقيقى للتهديد الذى على أساسه مازالت القوات المسلحة المصرية تضع خرائط عملياتها وتجهز مسارح تلك العمليات، ومن ثم فأن استسهال وإدمان المعونة العسكرية الأمريكية منذ عام ١٩٧٩ والتى تراوحت سنويا بين ١٣٠٠ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار حاليا، والتى على أساسها يجرى تجديد الأسلحة والمعدات، وتعد مخازن قطع الغيار والذخيرة، بما يجعل القوات المسلحة المصرية عرضة لنفس الموقف الذى تعرضت له الجيوش العربية فى يونيه من عام ١٩٤٨، وبعد فرض الغرب الهدنة الأولى على العرب، بحيث فرغت مخازن أسلحتهم، وفرض عليهم حظر شامل لتوريد السلاح والذخيرة من مصدرها الوحيد (بريطانيا)، فى الوقت الذى كانت أوربا كلها تقريبا قد أقامت ما يشبه جسرا لتوريد أحدث الأسلحة إلى العصابات الصهيونية، فانقلبت موازين القوى العسكرية فى الجولة الثانية لغير صالح العرب وحدثت الهزيمة العربية فى تلك الحرب. ولا شك أن صانع القرار فى مصر – أى كان فى الحاضر أو المستقبل – سوف يجد نفسه أمام خيارات مستحيلة لمواجهة أى عدوان إسرائيلي جديد على مصر، فأما أن يتجنب هذه الحرب وتقديم التنازلات المطلوبة لإسرائيل، وإما التعرض لهزيمة ساحقة، لأن ظهيرة من مورد الأسلحة الأمريكية لن يسعفه أبدا. أنها أكبر الأخطاء الاستراتيجية التى أرتكبها الرئيس حسنى مبارك وسلفه الرئيس السادات وسوف ندفع ثمنها غاليا فى المستقبل سواء كنا نحن أو أولادنا من بعدنا.

٣- أن مقتضيات الأمن القومي المصرى تتطلب باستمرار – حتى فى ظل ما يسمى قيود اتفاقيات كامب ديفيد – الحرص على تقويض ولإضعاف قوة ونفوذ إسرائيل فى المنطقة، بل والعمل الحثيث بوسائل العمل غير المباشرة على تفتيتها

وفك برنامجها النووى الخطير، ومن ثم القيام بالدعم الصامت والهادىء لقوى المقاومة العربية إزاء ها، ومن هنا فأن الموقف الذى أتخذه هذا الرئيس أثناء العدوان الإسرائيلى الغاشم على الضفة الغربية وغزة فى إبريل من عام ٢٠٠٢، وحصار القيادة الفلسطينية فى رام الله (ياسر عرفات) وكذلك المساندة العلنية والتغطية السياسية التى قام بها هذا الرئيس – وملكا السعودية والأردن – للعدوان الإسرائيلي ضد لبنان وحزب الله فى تموز (يوليو) عام ٢٠٠٦، ثم الاستمرار فى هذا النهج أثناء حصار أهل ومقاومة قطاع غزة لمدة عامين كاملين، بل والذهاب إلى حد المساهمة الإجرامية فى فرض هذا الحصار ولإغلاق معبر رفح، وقتل أكثر من ٢٥٠ مريضا فلسطيني بسبب الحصار ولإغلاق المعبر المصرى فى وجوههم، وكذلك المساهمة فى مساندة تيار « أبو مازن – دحلان» الموالى للمشروع الإسرائيلي والأمريكي والراغب فى تصفية القضية الفلسطينية – وليس حلها – كل هذه السياسات هى عناصر مدمرة ومخربة للأمن القومى المصرى، ومعززة بالمقابل لهيمنة ونفوذ إسرائيل فى المنطقة العربية، علاوة ما خلفته من حساسيات عدائية وضارة بين الشعوب العربية ومصر، وهى مشاعر ستظل ساكنة فى الوجدان العربى لعقود طويلة، وسوف نجنى نحن قبل غيرنا ثمارها المرة (أكلت يوم أكل الثور الأبيض).

(٢)
مناط الأكاذيب.. فى إنجازات حزب التخريب

أنعقد المؤتمر السادس للحزب الوطنى الحاكم خلال الأيام الأربعة الماضية (٣٠/ ١٠ حتى ٢/ ١١/ ٢٠٠٩م)؛ وكما هى العادة قدم رئيس الحزب وبعض قادته تقريراً بانجازات حكومة الحزب على مدى الأعوام الماضية.

وحتى لا يمر تقرير الإنجازات مرور الكرام فيسجل علينا وكأنه حقيقة واقعة لا رد لما جاء فيها؛ فقد يكون من المناسب تقديم صورة أخرى لحجم التدهور وانعدام الكفاءة اللذين ميزا أداء حكومة الحزب " الوطنى " الحاكم.

أولاً: قبل أن تقرأ تقارير الإنجازات الحكومية

هناك ثلاث ملاحظات منهجية ينبغى البدء بها قبل الخوض فى الأرقام المقدمة من قادة الحزب أو وزراء حكومته:

الأولى: أنه من الضرورى التمييز فى الإنجاز بين ما هو نتاج لسياسات حكومة ما، وأثر التغيرات الإقليمية أو الدولية على تحسين أو تدهور مستويات المعيشة لقطاعات معينة من السكان قد تتسع أو تضيق؛ فمثلما يلجأ كُتَاب الحكومة والحزب إلى «شماعة» الأزمة المالية العالمية أو ارتفاع سعر الدولار أو انخفاض أسعار برميل النفط، كأسباب لانخفاض الإنتاج أو ارتفاع الأسعار أو تدهور مستوى المعيشة للفقراء؛ فينبغى كذلك أخذ أثر الحقبة النفطية وسفر حوالى ١٢ مليون مصرى منذ عام ١٩٧٤م حتى اليوم إلى دول الخليج والعراق وغيرها فى ارتفاع نسب الأسر التى

تمتلك سيارات خاصة أو أجهزة تكييف أو ثلاجات أو غسالات أو زيادة إيداعات القطاع العائلى فى المصارف والبنوك، أو غيرها كمؤشرات يقدمها بعض كُتَاب الحكومة لتحسن مستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان (هذا غالباً ما يرد فى كتابات د. عبد المنعم سعيد) أى أن الجزء الأكبر من هذه المؤشرات فى تحسن مستوى المعيشة هو نتاج وضع إقليمى لم تكن الحكومة وحزبها وسياساتها عاملا مؤثرا فيها.

الثانية: أن الاستعمار البريطانى فى مصر والفرنسى فى الجزائر بل وحتى الإسرائيلى لسيناء؛ قد أدخل بعض التعديلات والتحسينات فى الأداء الأقتصادى والتعليمى؛ كل لأهدافه ولم تكن أبداً هذه " الإنجازات " مبرراً لمشروعية اغتصاب بلد أو احتلالها أو اغتصاب سلطة من خلال تزوير الانتخابات واستخدام وسائل القهر والتعذيب للحفاظ على هذه السلطة ومزاياها فى يد قلة من الناس؛ ونفس الشئ ينطبق على "إنجازات" حكومة الحزب «الوطنى» فللدولة موارد وميزانية لابد من إنفاقها فى مد طرق أو بناء بعض المدارس والمستشفيات أو عدة آلاف من المساكن الشعبية هنا وهناك؛ تماماً كما يردد الوزراء بأن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قد زاد فى بعض السنوات إلى ٢,٧٪ بينما كان لا يزيد عن ٤٪ قبل عام ٢٠٠٢م فالعبرة دائماً هى:

- كيف توزعت ثمار النمو الإقتصادى (كم لخدمة الأغنياء وكم للفقراء؟).

- ما هى القطاعات التى زاد نموها عن غيرها (البترول مثلاً - السياحة وقناة السويس - تحويلات العمالة المصرية).

- ما هو أثر حساب زيادة الأسعار فى زيادة معدل النمو أى ما هو الأثر السعرى المضلل فى إظهار معدل النمو بهذا الارتفاع.

الثالثة: والأهم من كل ذلك ما هى القطاعات الضرورية والمجالات الحيوية

التى كان من الضرورى أن تقدم عليها حكومة وطنية فعلاً وديمقراطية بحق لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية ولم تنفذها حكومات الحزب الوطنى؟

والقائلين دائماً بنصف الكوب الفارغ لا يدركون أن النصف الملآن قد يكون هو الذى يطالب به ويضغط من أجله رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة وعائلاتهم دون غيرهم من المواطنين.

بعد هذه الملاحظات المنهجية السريعة تعالوا معاً؛ نقرأ فى بعض " إنجازات" حكومة الحزب «الوطنى»؛ والكثير من إخفاقاتها وإهدارها لفرص التنمية الحقيقية.

ثانياً: ثمار النمو وبركات الحزب:

عندما يذكر تقرير «ستون إنجازاً فى ستين شهراً»، الذى نشره مركز معلومات مجلس الوزراء فى الأسابيع القليلة الماضية أن من ضمن انجازات حكومات الحزب «الوطنى» هو زيادة إنتاج الكهرباء فى مصر من ٢٥ مليار كيلو وات ساعة عام ١٩٨٠م إلى ١١٣,٨ مليار كيلو وات ساعة عام (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) فإنه يتغاضى عن ذكر الحقائق التالية:

١- أن ٥٥٪ من الطاقة المخصصة للقطاع الصناعى تذهب إلى ٤٠ مصنعاً فقط كثيفة استخدام الطاقة من أمثال «حديد عز» وسيراميكا محمد أبو العينين وأسمنت حسن راتب وغيرهم..

٢- وأن ٦١٪ من الدعم المخصص للكهرباء للقطاع الصناعى تذهب إلى هذه المصانع تحديداً.

٣- وأن ٧٥٪ من دعم الغاز الطبيعى للصناعة تذهب إلى نفس هذه المصانع.

والمثير للسخرية أن هذه المصانع الأربعين لا تساهم سوى بخُمس الناتج

الصناعى فى مصر، ولا تشغل سوى ٧٪ فقط من العمالة الصناعية فى البلاد.. بل والأدهى أن معظم هذه المصانع تصدر منتجاتها المدعمة إلى الخارج بأسعار دولية فتحصل على أرباح إضافية بسبب دعم الغاز والكهرباء ويزيد القبح أن معظم هذه المصانع تبيع منتجاتها فى السوق المحلية بالأسعار العالمية (مثلما هو فى الاسمنت وحديد عز وغيره)..!!

((إذن من يستفيد من ثمار النمو ياعم جمال وعم مبارك وعم نظيف؟))

***

خذ مثال آخر؛ القروض والتسهيلات الإئتمانية التى منحتها البنوك المصرية – وكلها إيداعات لأفراد ومؤسسات عامة – نكتشف أن:

– ٣٣٣ عميلاً فقط من كبار القوم حصلوا على ٤٥٪ من إجمالى هذه القروض والتسهيلات الإئتمانية أى ما يزيد على ٣٠٠ مليار جنيه، جزءا كبيرا منها بالعملات الأجنبية لسهولة التهريب..!! وهو ما جرى فعلاً بعد أزمة لصوص البنوك عام ٢٠٠٢م التى أطلقوا عليها تخفيفاً من الوقع والأثر السيء على الإسماع " المتعثرون ".

– والأدهى والأمرَ أن هذه الأموال والقروض الطائلة قد ذهبت إلى قطاعات التجارة والسياحة والخدمات (بنسبة ٦٥٪) بينما لم تنل الصناعة سوى (٢٥٪) وإذا دققنا فى بعض ما يسمى المشروعات الصناعية نجدها لا تنخرط فى النشاط الصناعى الحقيقى، أما الزراعة فلم تنل سوى أقل من ٥٪.

– وفى نفس الوقت جرى " خنق " شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام من أجل تخريبها تمهيداً لبيعها فالسماسرة لا ينتجون بل هم حشرة طفيلية على أنشطة الآخرين وجهودهم.

فى مجال الفقر والفقراء: من نتائج سياسات الحزب وحكوماته ووفقاً للبيانات الرسمية – المشكوك فى طريقه إعدادها وأسس قياسها – نجد الآتى:

– بلغ عدد المترددين من الفقراء على موائد شهر رمضان المعظم حوالى ٢ مليون مواطن بينما نقدرهم بأكثر من ٣ مليون مواطن؛ وهم أفقر الفقراء فى البلاد.

– بلغ عدد ما تم إصداره من بطاقات تموين ذكية حتى أول يوليو ٢٠٠٩م حوالى ٤,٨ مليون بطاقة أى ٤,٨ مليون أسرة بما يشكل حوالى ١٥ مليون إلى ١٦ مليون مواطن لا يستطيعون بدخلهم ومرتباتهم أن يستكملوا غذاءهم الشهرى وهؤلاء يندرجون فى الفئات الفقيرة أو تحت خط الفقر.

– عدد الأسر التى تحصل على معاش الضمان الإجتماعى زادوا عاماً بعد آخر من ٨٠٠ ألف أسرة عام (٢٠٠٠/٢٠٠١) إلى ١,٣ مليون أسرة عام ٢٠٠٨م، أى ما يمثل ٣,□ إلى ٤,■ مليون مواطن وتحصل كل أسرة على مائة جنيهاً شهرياً لا تكفى للحصول على خبز الشهر فقط.

– عدد المخابز لإنتاج الرغيف البلدى المدعم فى مصر بلغ عام ٢٠٠٩م حوالى ١٩ ألف مخبز أى بمتوسط مخبز واحد لكل أربعة آلاف شخص ومع تسرب حصص الدقيق وبيعها خارج السعر المدعم فلنا أن نتصور حجم طوابير الخبز التى سقط فيها عشرات القتلى والجرحى من الفقراء وهذه نتيجة سياسات عامة وليس مجرد مصادفة أو سؤ تقدير.

– ووفقاً للإحصاءات الحكومية فإن عدد المتسولين فى مصر قد زادوا حتى بلغ حوالى ٢٥ ألف متسول، وهؤلاء هم من تحررت لهم محاضر شرطية بالتسول؛ أما من لم يحرر ضدهم محاضر ويقومون بأعمال تسول واضحة مثل معظم أنشطة الباعة الهامشيين، ورجال النظافة وغيرهم فإن العدد يتجاوز حالياً مليون متسول من جميع

الأعمار وفى جميع المحافظات.

- انخفض متوسط الاستهلاك السنوى للفرد من اللحوم والدواجن من ١٤,٤ كيلو جرام عام ٢٠٠٥م إلى ١٠,٩ كيلوا جرام عام ٢٠٠٧م، ومع الأخذ بالاعتبار أن المتوسطات الحسابية هى وسيلة لإخفاء التفاوتات الإجتماعية فإن متوسط حصة الفرد الفقير فى مصر تقل عن ٥ كيلوا جرامات من اللحوم سنوياً أى ما يعادل ١٣,٧ جرام لحوم يوميا للفرد الفقير...!!

***

فى مجال البطالة؛ وكأنعكاس مباشر لسياسات حزب رجال المال والأعمال طوال ثلاثين عاماً؛ فقد زاد عدد العاطلين من الشباب والفتيات وجلهم من المتعلمين ليجاوز الرقم حالياً ٧ مليون عاطل؛ طاقة بناء هائلة يجرى تدميرها وإهدارها بسبب سياسات الحزب " الوطنى " وقادته؛ ثم يجد بعضهم الجرأة ليقف ليكيل الإتهامات للشباب بأنهم لا يرغبون فى العمل وأنهم غير مؤهلين للخبرات الجديدة..؟!.

***

فى مجال الصحة؛ بلغ عدد المترددين على المستشفيات العامة والحكومية عام ٢٠٠٦م حوالى ٤٩ مليون مريض (بمعدل تردد ٣,٤ مرة لكل مريض) أقام منهم داخل المستشفيات حوالى ٤,٧ مليون مريض ووفقاً لبيانات المسح الصحى الأخير الذى أعلنه وزير الصحة فإن لدينا حوالى:

- ٩ مليون مريض بأمراض الكبد وفيروس (سى).
- مرضى السكر يزيدون على ٤ مليون مريض.
- مرضى الكلى بأنواعها يزيدون على ٧ مليون مريض.

- مرضى القلب يزيدون على ٣ مليون مريض.

- مرضى السرطان يزيدون على ٣ مليون مريض.

وكل هؤلاء نتيجة بيئة غير صحية وزراعة مروية بمياه المجارى ومبيدات مسرطنة وتلويث للنيل ومياه الشرب ومواسير مياه مضى عليها خمسون عاماً، وسياسات عامة تصيب المرء بكل، أمراض الدنيا وعندما يقعون فريسة للمرض لا يجدون سوى معاملة يحسدون فيها حيوانات أوروبا وأمريكا على الرعاية والمعاملة.

وبالمقابل فإن المستشفيات الخاصة الاستثمارية قد استقبلت ٢,٦ مليون مريض أقام منهم داخل هذه المستشفيات حوالى ٩٥٠ ألف مريض وتتفاوت أسعارها من فئة إلى أخرى والمطلوب من وزير الصحة رجل الأعمال حاتم الجبلى هو خصخصة العلاج وهذه هى السياسة المعلنة بوضوح والجارى تنفيذها بنشاط من جانب الحزب " الوطنى " وحكومته.

***

فى مجال التعليم: برغم الزيادة الكبيرة فى مخصصات والأعتمادات المالية لقطاع التعليم من أقل من ٤,٠ مليار جنيه فى مطلع التسعينات إلى ١١,٠ مليار جنيه عام (٢٠٠٩/ ٢٠١٠) فإن تدهور أداء العملية التعليمية مازال مستمراً من حيث:

١) مازال معدل الكثافة بفصول المدارس الحكومية يزيد فى المتوسط عن ٥٠ تلميذ لكل فصل ويصل فى كثير من مدارس القرى والأحياء الشعبية الفقيرة فى المدن إلى ٧٠ تلميذ/ فصل مما يستحيل معه إقامة عملية تعليمية وتربوية سليمة.

٢) مازالت أجور ومرتبات المدرسين والعاملين فى حقل التعليم - برغم صدور قانون مشوه للكادر الخاص عام ٢٠٠٧م - متدنية لا تحقق مستوى معيشى مناسب

ولا تتكافئ مع زملائهم المعينون فى الوزارات الكبرى بالعاصمة المصرية (المالية – جهاز المحاسبات – رئاسة الجمهورية – مجلس الوزراء.. إلخ) والأمر يحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة للموازنة العامة وأولوياتها.

٣) أثبتت الدراسات الحديثة أن هناك سياسة حكومية مرسومة منذ عشرين عاماً لإزاحة الطلاب وأولياء أمورهم من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمعاهد العليا بمصروفات، حيث بلغ ما أنفقته الأسر عام ٢٠٠٦م على تعليم أبنائها فى مصر حوالى ٥٤ مليار جنيه فى حين أن مخصصات التعليم الحكومية فى ذلك العام لم تكن تزيد على ٢٨ مليار جنيه.

٤) زاد عدد تلاميذ المدارس الخاصة فى مصر من ١٥٠ ألفا عام ٧٦/ ١٩٧٧م إلى ١,٧ مليون طالب وطالبة عام ٢٠٠٨م.

٥) كما زاد عدد طلاب الجامعات والمعاهد الخاصة من عدة آلاف فى منتصف السبعينات إلى ما يزيد على ٥٥٠ ألفاً عام ٢٠٠٨م ويؤدى تطبيق نظام التوزيع الجغرافى لمكاتب التنسيق الجامعى والمبالغة فى ارقام القبول بكليات القمة إلى إزاحة مئات آلاف الأسر إلى إلحاق أبنائهم بمؤسسات التعليم الخاصة الباهظة التكاليف.

كل هذا قد أدى عملياً إلى إلغاء مجانية التعليم وهو الحق الدستورى الذى حصل عليه المصريون عبر نضال طويل استمر مائة عام أو يزيد.

***

فى مجال الدعم:

– لعل من أكبر الخدع السياسية والمحاسبية والمالية التى جاءت بها حكومة رجال المال والأعمال عام ٢٠٠٥م وهى ما يسمى " دعم المشتقات البترولية " وبعدها

قفز رقم الدعم من ٢٣ مليار جنيه الى ٦٥ مليار جنيه ثم إلى ١٣٢ مليار جنيه عام (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) ثم عاد وانخفض عام (٢٠٠٩/ ٢٠١٠) إلى ٠,٧٣ مليار جنيه وفقاً لأرقام الموازنة العامة

- لكن الحقيقة غير ذلك تماماً؛ فهذا الدعم "الإفتراضى" يعامل المصريين وكأنهم ضيوف فى هذا البلد؛ فحساب المشتقات البترولية بالأسعار العالمية لا تقوم به سوى حكومة " محتالين " لا تطبقه دول النفط الكبرى كالسعودية والكويت والولايات المتحدة وروسيا وغيرهم.

- ولا يمكن اعتبار هذا الرقم دعماً حقيقاً إلا فى حالتين:

الأولى: أن تكون مصر دولة غير منتجة للنفط وتقوم باستيراد احتياجاتها من المشتقات كلها أو بعضها من الخارج.

الثانية: أو أن يكون هيكل الأسعار والأجور المحلية قد أصبح جزء من هيكل الأجور والأسعار العالمية.

ودون هذا أو ذاك يصبح الأمر إحتيالاً سياسياً ومالياً دون زيادة أو نقصان.

أما القول بأن بعض المشتقات نستوردها من الخارج بالاسعار العالمية فلا بد من تحديد قيمة هذا البعض دون مخاتلة أو خداع.

فى مجال نهب المال العام وإهدار فرص التنمية :

١- لعل أولى الخطايا والجرائم التى ارتكبها هذا الحزب وحكوماته هو إهدار فرص التنمية الحقيقية. لقد دخل مصر موارد هائلة لم تكن متاحة من قبل خاصة من المصادر الأربعة (بترول - سياحة - قناة السويس - تحويلات العمالة) قدرت منذ عام ١٩٧٤م حتى عام ٢٠٠٨م بحوالى تريليون جنيه مصرى (ألف مليار

جنيه) فتحويلات العمالة المصرية وحدها بلغت أكثر من ٤٥٠ مليار جنيه وبدلاً من توجيه هذه الموارد الهائلة الجديدة إلى أحداث نهضة صناعية وزراعية وجهت لصالح عمليات المضاربة على الأراضي والعقارات وتغذية النزوع الإستهلاكي السفيه لدى طبقات هجينة طفرت على سطح الحياة في البلاد بتأثير الحقبة النفطية والسياسات الحمقاء لهذا النظام الحاكم وحزبه.. وغالباً ما كان رئيس الجمهورية ورئيس الحزب السابق (أنور السادات) يتفاخر علناً وفي خطاباته العامة بأن سعر الأراضي قد زاد في عهده إلى عشرة أضعاف ما كان عليه وأعتبر ذلك مصدراً للإنجاز..!!

٢- وقد شهد هذا الحكم وحزبه اكبر عمليات نهب المال العام ونزحه من العام إلى الخاص وخلق طبقة جديدة من رجال المال والأعمال كونوا ثرواتهم من عمليات النهب وشراء الأصول العامة بأبخس الأسعار وبتمويل من البنوك العامة؛ وترك الأسواق للمحتكرين لتحقيق أرباح هائلة على حساب المواطنين البسطاء. (خذ أحمد عز نموذجاً للدراسة والفحص).

٣- ولنعطي نموذجاً عملياً آخر؛ وهو ما جرى من شراء الشركة المصرية للاتصالات (وهو وكر لكثير من عمليات النهب والفساد) في أغسطس عام ٢٠٠٦ لحصة السيد " محمد نصير " في أسهم فودافون وعددها ١٢ مليون سهم اشتراها الرجل عام ١٩٩٨م بسعر ٦٠ مليون جنيه (سعر السهم ٥ جنيهات)، فإذا بالشركة المصرية للاتصالات (عقيل بشير له صلة عمل سابقة بمحمد نصير) وبمشاركة احمد نظيف (رئيس الوزراء) يشترون هذه الأسهم بسعر ١٢٠٠ مليون جنيه..!! أليس هذا نهباً وإزاحة للمال العام إلى أصحاب المال الخاص؟!

بالاضافة إلى هذا فهناك عشرات القضايا التي يمكن التوقف عندها لشرح أبعاد وأضرار سياسات الحزب " الوطني " عليها لكن ضيق المساحة لا تسمح بما هو أكثر

مثلما حدث فى مجال الزراعة والفلاحين؛ وفى اختلال التركيب الهيكلى فى الإقتصاد المصرى وفى عمليات تهريب الأموال والأضرار الناتجة عن بيع البنوك وشركات التأمين للأجانب وعملائهم المحليين.

لربما نجد فى المستقبل القريب فرصة للرد على كل ما أثارته حكومة رجال المال والأعمال وحزبها المغموس بالفساد والاستبداد.

• نشرت مختصرة فى جريدة الكرامة بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٩.

(٣)

جدل الداخل والخارج
فى النضال الديموقراطى فى مصر*

تثير مسألة علاقة الخارج بالداخل فى النضال الديموقراطى عموما، مشكلات عديدة، سواء على الصعيد النظرى والسياسى، أو على الصعيد الأخلاقى، وتزداد صعوبة وتعقيدات الموضوع، حينما يكون هذا الخارج مجروحا فى شرفه السياسى، ومشكوكا فى أغراضه وأهدافه ونواياه. كما يؤدى غياب وإنقطاع التراث النضالى والخبرة العملية والسياسية للكثيرين من الشباب حديثى العمل بقضايا التغيير السلمى فى المجتمعات، إلى صعوبات يطغى فيها البعد الأخلاقى المجرد على المعطيات السياسية ومتطلباتها.

وتواجه المناضلين المصريين – من كافة التيارات والفصائل المعارضة – هذه المعضلة فى نضالهم القاسى وغير المتوازن فى القوى بينهم وبين النظام، من أجل التغيير السلمى لهذا النظام الذى أوصل البلاد إلى حافة الإنهيار على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والإجتماعية، بل حتى الأخلاقية.

وقد إنقسم الشارع السياسى المصرى والرأى العام المتابع – أو المتفرج بالمعنى الأدق – بتياراته المختلفة بين ثلاثة تيارات هى:

* إعد هذا المقال عبد الخالق فاروق عام ٢٠١٠ قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ووزعت على أعضاء الجمعية الوطنية من أقل تغيير بعد أن أثير نقاش واسع حول مدى إمكانية التعاون مع الخارج.

الأول: وهو الأكثر أتساعا، حيث يرفض تماما فكرة التحالف مع الخارج أو التعاون معه من أجل ممارسة الضغوط على النظام السياسى الراهن من أجل إجراء إصلاحات حقيقية وذات معنى، أو حتى تغيير بعض قواعد اللعبة السياسية الاستبدادية القائمة منذ يوليو عام ١٩٥٢، ويستند هذا التيار فى موقفه هذا، إلى بعدين، أحداهما يرتبط « بميراث عرفى» للحركة الوطنية المصرية القديمة التى نظرت دائما إلى الأجنبى باعتباره مستعمرا وله أجندته الخاصة، ويجد هذا الميراث العرفى خبرته فى ذلك الشرخ الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، حينما قبل «النحاس باشا» وحزب الوفد تشكيل الوزارة بطلب من السفير البريطانى وتحت حراب القوات البريطانية التى أهانت الملك - رمز السيادة فى الدولة فى ذلك الحين - وحاصرت قصره وهددت بإزاحته عن العرش أما البعد الثانى فهو يستمد تأثيره من تجربة العراق " الجديد " الذى دمرته القوات الأمريكية والبريطانية بدعوى تغيير النظام الاستبدادى، وجاءت فى صحبتها بمجموعات من السياسيين العراقيين الموجودين فى المنافى والمرتبط معظمهم بأجهزة الاستخبارات الأجنبية من كل نوع وصنف، فأغرقوا العراق فى حمامات دم استمرت طوال ثلاث سنوات من " التحرير " ومازالت، والمؤكد أنها ستستمر لسنوات طويلة قادمة.

الثانى: تيار أقل اتساعا، يرى أنه وإن كان لا يجوز التحالف مع الشيطان (الخارج) ضد إبليس (النظام المصرى والأنظمة العربية عموما)، فإنه ينبغى الاستفادة من التناقضات القائمة بين الطرفين، سواء كان بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى من جهة، والنظام العسكرى الحاكم فى مصر من جهة أخرى، أو بين منظمات المجتمع المدنى فى العالم والنظام الحاكم فى مصر، من أجل التخلص من هذا النظام وتقديم رموزه وقياداته إلى المحاكمات المحلية أو الدولية.

الثالث: تيار من الأقلية، يرى أنه لا غضاضة فى التعاون مع كافة دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى من أجل التخلص من هذا النظام العسكرى الاستبدادى الذى ينزلق بسرعة كبيرة فى السنوات القليلة الماضية إلى نظام " بلطجة " بالمعنى الحرفى للكلمة بعيدا عن مفاهيم السياسة وعلومها، وينطلق هؤلاء من حقيقة أن هذا النظام قد أستسلم منذ سنوات بعيدة للولايات المتحدة وإسرائيل، بحيث يستحيل عليه المزايدة على غيره عند التعاون بين قوى المعارضة والولايات المتحدة أو غيرها من الدول الأوربية للتخلص منه، ومن ثم فان التعاون مع الخارج لا يندرج فى خانة " الخيانة العظمى " لأن هذا النظام تحديدا مجروح فى وطنيته ومشكوك فى ذمته المالية والأخلاقية، وبالتالى فإنه لم يعد يعبر بأى حال عن المطالب والأمانى الوطنية، وتحت هذا قبل هؤلاء مقابلة " كوندليزا رايس " أثناء زياراتها المتكررة إلى المنطقة ومصر، ومن قبلها وزير الخارجية الأمريكى السابق " كولن باول ".

والآن.. ما هو الموقف الصحيح وسط هذا التيه السياسى؟

إذا استعنا بالسوابق التاريخية، وفى مواقف مشابهه، تحمل من الالتباس والغموض ما يستدعى إعادة فك وتركيب الصورة، فان من أشهر وأبرز تلك السوابق التاريخية حالة " فلاديمير إليتش لينين " قائد الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧، حينما أعتلى الرجل قطارا عسكريا ألمانيا، وهى فى حالة حرب ضد بلاده روسيا، من أجل الوصول إلى العاصمة " بطروسبرغ " مركز التمرد والثورة البلشفية، والغريب فى الأمر أنه – بمقاييس ومعايير الوطنية المجردة – فان الرجل قد ارتكب فعل " الخيانة العظمى " بكل حذافيره..!!

والأدهى والأمر أن " لينين " كان يعتلى هذا القطار الألمانى من أجل الذهاب إلى روسيا لقيادة ثورة اجتماعية فى بلد فى حالة حرب ويكاد يعلن هزيمته فى تلك الحرب،

وهكذا يبدو بالمعايير البسيطة والمجردة فان " لينين " ذلك القائد والمفكر التاريخى للثورات الاشتراكية فى العالم كان مجرد " خائن "..!!

والسؤال.. هل يجوز هذا الحكم على هذا القائد البارز؟

الإجابة بالقطع كلا.

إذن ما هى المعايير الصحيحة فى الحكم على مثل هذا الموقف؟ وما هى الأسس الفكرية لتعاملنا مع جدل الخارج والداخل فى كفاحنا الديموقراطى الراهن؟

الحقيقة أن المعايير السياسية والفكرية التى ننطلق منها فى وضع جدل الخارج والداخل تنبع من القيم التالية:

١- الموقف من النظام والحكم: فإذا كان القطاع الأغلب من السكان يتضرر من سياسات هذا النظام فى المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فإن هذا الموقف يترتب عليه الرغبة فى تغيير هذا النظام واستبداله بنظام أكثر تعبيرا عن مصالح الأغلبية.

٢- مدى إمكانية التغيير السلمى: إذا استحال على قوى المعارضة السياسية إجراء تغيير سلمى للنظام والحكم، بسبب من قمع النظام وإستبداديته، واستخدامه لوسائل التزوير فى الانتخابات وعدم استقلالية السلطة القضائية وغيرها من الوسائل القمعية.

٣- موقف النظام من القضايا الوطنية والقومية: يمثل موقف النظام فى مصر من القضايا الوطنية والقومية (السياسة الخارجية) عنصرا أساسيا من عناصر التقييم والمشروعية، فإذا تحول النظام إلى مجرد أداة من أدوات القوى المعادية للمصالح الوطنية والعربية كالولايات المتحدة وإسرائيل، فإن عملية تغييره أو العمل على تغييره تكتسب مشروعية وطنية جامعة.

٤ - انغماس النظام وقياداته فى الفساد: فإذا كان قيادات النظام ورموزه فى معظم المواقع والمناصب متورطة فى عمليات فساد وممارسة جريمة " استغلال النفوذ " واستخدام المنصب العام كوسيلة للتربح الذاتى أو لأفراد أسرهم، فإن تغيير النظام أو العمل على تغييره تصبح ضرورة وطنية تجب أى ضرورات أخرى.

٥ - عدم الكفاءة فى إدارة شئون المجتمع والدولة: إذا أتسم أداء القائمين على النظام بعدم الكفاءة وسوء التقدير، فيما يظهر من أحداث داخلية أو خارجية بحيث بدا للعيان وللكافة مقدار التخبط وعدم الوضوح فى عملية اتخاذ القرار فى الوقت المناسب وبالصورة المناسبة، فإن مطالب تغيير النظام تتخذ زخما وطنيا وشعبيا، وفى الحالة المصرية فإن انعدام الكفاءة فى إدارة شئون البلاد بدت واضحة للعيان فى أكثر من موقف وفى أكثر من كارثة، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية ومالية واقتصادية واستراتيجية عديدة خلال فترة حكم الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك والجماعة المحيطة به، ولعل من أبرز ظواهر إنعدام الكفاءة وأدت إلى أضرار استراتيجية لمصر وإقليمها الحيوى، ما جرى ويجرى فى السودان والصومال من تمزيق وتفتيت دون جهد مصرى لتجميع الفرقاء، مما أدى لترك الساحة فارغة لإسرائيل والولايات المتحدة للتحرك وإعادة تركيب المنطقة كما يحلو لهما وبما يحقق مصالحهما الاستراتيجية، وهو ما يضر ضررا بالغا بالأمن القومى المصرى وبالمصالح الاستراتيجية المصرية والعربية، وكذلك ما جرى فى العراق وأدى لاحتلاله وتفتيته والدور المصرى المشبوه فى فلسطين.

٦ - مدى احترام النظام للدستور والقانون: يتبين خلال العقود الثلاثة الماضية أن هذا النظام وقياداته قد أهدر الدستور والقانون فى الكثير من المواقف والأحداث، ليس أخرها صراعه ضد السلطة القضائية والتعدى على القضاة ومحاولة إحداث فتنة داخل الهيئة القضائية المصرية والتعنت فى رفض إصدار " قانون استقلال السلطة القضائية "، كما أن ما جرى من التفاف حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور فى مايو

من عام ٢٠٠٥ من أجل قطع كل السبل على أى قيادة مصرية وطنية معارضة للتقدم للترشح لتولى منصب رئيس الجمهورية وتفصيل التعديل على مقاس «طفل الرئيس» يضع النظام ورئيسه وقياداته فى خانة ارتكاب جريمة «الحنث باليمين الدستورى» وفقا لنص المادة (٧٩)، بما يدفع البلاد إلى جريمة " توريث العرش الجمهورى " فيما يعد انقلابا دستوريا كاملا.

هذه هى بعض المعايير الموضوعية للحكم على هذا النظام وسياساته، بيد أنه على الجانب الأخر نواجه بضعف قوى المعارضة المنظمة فى البلاد، سواء كانت أحزابا سياسية أو جمعيات أهلية أو نقابات عمالية أو مهنية وغيرها، بسبب من طبيعة الضربات الأمنية والقمعية المستمرة والمتكررة ضدها وضد قياداتها من أجل إجهاض أية محاولة لتجميع الصفوف أو تشكيل " جبهة وطنية ديموقراطية " للتغيير.

إذا كان الأمر كذلك.. فمن أين سيأتى أفق التغيير من أجل إنقاذ مصر – والمنطقة العربية كلها – من هذا المصير المظلم الذى وضعنا فيه هذا النظام ورئيسه؟

فى الحقيقة نحن إزاء خيارين أحلاهما مر:

الأول: أما أن نقبل بتواضع قوانا ونناضل نضالا بطوليا رومانسيا، بلا أدنى أمل فى الانتصار والتغيير، بفعل ميزان القوى المختل لصالح النظام وقواه الأمنية التى تزيد عن ثلاثة ملايين جندى وضابط (٦٥٠ ألف قوات مسلحة + ١,٣ مليون فى الداخلية + مليون مخبر ومرشد وجاسوس من بين المواطنين) علاوة على حوالى ٥ مليون مواطن هم كل المستفيدين من سياسات النظام المالية والاقتصادية بحيث يشكلون حوالى ٧,٥٪ من إجمالى سكان مصر. وهذا الخيار هو كل ما يتمناه النظام ويرغبه.

الثانى: أو أن نوسع من مجال تحالفاتنا الداخلية والدولية من أجل استخدام ضغوط الخارج واستثمارها لإحداث ثغرة فى حائط هذا النظام الأمنى الديكتاتورى

ـ مجرد ثغرة - تسمح بتعديل ولو طفيف فى توازن القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد لصالح الأغلبية، ولتكن هذه الثغرة ممثلة فى تعديل جوهرى فى المادتين الخطيرتين فى الدستور المصرى وهما المادة (٧٦) والمادة (٧٧)، فعبرهما نستطيع استجماع بقية القوى السياسية من أجل تغيير سلمى فى البلاد ورفعَ يد النظام العسكرى الباطش والثقيلة عن مواطنينا ومناضلينا.

ويظل السؤال.. كيف نتعامل مع الخارج دون أن نقع فى فخاخ الصياد الأمريكى؟

هنا تتجلى عبقرية القادة والمفكرين الوطنيين بحق، ودون ادعاء، وهنا أيضا تتبلور الصفوف وتفرز القوى الوطنية المخلصة لقضايا التغيير عن تلك التى تدعى وتملأ الدنيا ضجيجا فى منابرها الإعلامية والصحفية، بينما ممارستها الواقعية واتجاهات قادتها تتجه إلى التحالف مع النظام بفعل علاقات المصالح الشخصية والأنانية لهؤلاء القادة الوهميين والمرتبطين بأجهزة أمن النظام.

فى هذا ينبغى أن تسارع القوى الوطنية المصرية الراغبة فى التغيير بحق فى مراجعة حساباتها والاتفاق على الآتى:

١ - أننا إذا كنا بصدد حالة عولمة للسوق الرأسمالى الدولى تندفع إليه كل أنظمة الحكم العربية دون خجل أو وجل، ودون أى اعتبار للأضرار المترتبة على هذا الاندماج القسرى فى السوق الرأسمالى الدولى الذى تهيمن عليه الليبرالية المتوحشة والولايات المتحدة تحديدا، فإننا بالمقابل سوف نسعى لعولمة نضالنا الديموقراطى دون تردد، عبر التحالف والتعاون مع كل منظمات المجتمع المدنى العالمى ومنظمات حقوق الإنسان الدولية فى كل بقاع الأرض، من أجل فضح سياسات هذا النظام وكشف الغطاء عنه دوليا وأخلاقيا.

٢- وإننا لن نتردد فى استخدام القوى الحليفة للغرب من أجل الضغط على

حكوماتها لوقف كافة صور الدعم لهذا النظام سواء اقتصاديا أو عسكريا، ووقف مده بالقروض والمنح التى تذهب معظمها أما إلى جيوب الفاسدين أو إلى مؤسسات القمع وأجهزة أمن وإعلام النظام العسكرى الاستبدادي الحاكم فى مصر.

٣- وإننا سوف نستخدم - كلما كان ذلك متاحا - منابر البرلمانات الأوربية وغير الأوربية من أجل المطالبة بدعم مطالب الديموقراطية والتغيير السلمى فى مصر، وحماية المعارضين من اعتقالات أجهزة الأمن المصرية.

٤- أننا سوف نلجأ - كلما توافرت الشروط القانونية - إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة حقوق الإنسان الأوربية، من أجل رفع دعاوى قضائية ضد رموز النظام الحاكم وقادته، وعلى رأسهم السيد حسنى مبارك وأولاده وزوجته وكبار قيادات أجهزة الأمن، بشأن عمليات التعذيب والقتل الذى تعرض له عشرات ومئات المعتقلين السياسيين - وغير السياسيين - طوال حكم هذا الرئيس، وسندفع من أجل استخدام هذه المحاكم والمنابر لكشف جرائم هذا النظام وقادته.

٥- كما سنتعاون مع كافة منظمات وهيئات الشفافية الدولية، وذلك بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتاحة لدينا، كما ندعو المواطنين والموظفين العموميين الذين تقع هذه المعلومات تحت أعينهم بتقديمها إلى هذه الجهات لكشف حالات الفساد الواسعة النطاق التى ميزت حكم هذا الرجل وممارسات أولاده فى الداخل والخارج وأقربائهم، وكذا قيادات ورموز هذا النظام فى كل المواقع الحكومية من أجل الدفع لإجراء محاكمات دولية لهؤلاء.

٦- أننا لن نتعامل مع أى جهاز حكومى أمريكى فى هذا المجال، ولكننا على استعداد للتعاون مع أى بعثة أهلية أو أكاديمية أو غير رسمية أمريكية، من أجل كشف الحقائق أمامها ومطالبتهم بالضغط على حكوماتها من أجل وقف الدعم

والمعونات العسكرية لهذا النظام.

٧- أننا لن نتعامل مع إسرائيل ومنظماتها المدنية أو الحكومية تحت أى شرط، وتحت أى ظرف.

هذه هى باختصار ملامح العلاقات الصحيحة التى ينبغى أن نتعامل بها مع ضغط الخارج، دون حساسية ساذجة، ودون أن نتصاع لابتزاز عملاء أجهزة النظام وأبواقه فى بعض الأحزاب المخترقة أو بعض صحفه الصفراء.

أننا أمام معركة فاصلة وأخيرة لهذا النظام، فإما أن نكون نحن، أو يكون هو، وبنتيجتها سيتحدد بها ملامح مصر والعالم العربى، ولا نبالغ إذا قلنا والعالم كله خلال عقود طويلة قادمة.

(٤)

دعوة احتفال فى رئاسة الجمهورية!!*

صباح أحد أيام شهر يوليه من العام الماضى (٢٠٠٤)، استيقظت على رنين الهاتف الرابض دائما الى جوار الفراش، كان المتحدث على الجانب الأخر، معد برامج التليفزيون الصديق " أيمن عواد "، سألني فى لهفة:

- أنت صاحب كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج "؟

- أجبت باقتضاب.. نعم.

- أذن مبروك.. لقد حصلت على جائزة الدولة التشجيعية فى الاقتصاد هذا العام، أنا أحدثك من مكتب الدكتور جابر عصفور.. ستعلن النتائج فى وسائل الإعلام بعد قليل.

قلها " أيمن " بسرعة الرصاص.. ثم أغلق الخط.

وما بين الغفوة والاستيقاظ، أخذت فى الانتباه قليلا، وقد أنتبنى حالة من الدهشة، ولا أدرى لماذا لم أشعر بالفرح؟

كيف لى بالفرح، والقلب والعقل مفعم بالأحزان والشجن، فها هي العراق تحتل وتدمر، وها هى فلسطين تواجه مصيرها وحدها، وشعبها يذبح وبيوتها تهدم على مرأى ومسمع من العالم كله، ولم يتحرك أحد، ولم ينبس بكلمة حاكم عربي واحد، ولا مسئولا واحدا فى مصر!

* نشرت بجريدة الغد بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٥

ليس للقلب مكان للفرح..!

ولكني أعترف بكل الصدق، بأنني قد شعرت بالارتياح.. فقط الارتياح، فها أنا ذا أخيرا أفرض نفسي، بأبحاثي وإجتهاداتى العلمية التى استمرت لأكثر من عشرين عاما على المؤسسة الثقافية الرسمية، برغم الطابع الإنتقادى الواضح والحاد أحيانا لكتاباتي ومؤلفاتي جميعا، وبرغم كوني من خارج المؤسسات الأكاديمية أو الصحفية التى توزع على بعض أعضاءها الجوائز من باب المجاملات الاجتماعية أو السياسية.

وأعترف كذلك بأن إرتياحى كان يمتد إلى أعمق أعماقي بسبب ما تعرضت له من حرب ضروس وغير أخلاقية من جانب أحد مديري مراكز الأبحاث الإستراتيجية وبعض بطانته من أنصاف الباحثين، حتى لا أعود مرة أخرى إلى هذا المركز الذى تركته بمحض إراداتى حينما لاحت فى الأفق عام ١٩٨١ أفق التطبيع الثقافي مع إسرائيل وكانت معركة استضافة " عبد الوهاب الدراوشة " وبقية أعضاء الكنيست العرب.

المهم.. كان الارتياح النفسي لحصولي على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية له ما يبرره، ولكني عانيت من صراع نفسى مزدوج من نوع أخر، فقد كان الموقف البطولى والشجاع الذى أتخذه الأديب الكبير " صنع الله إبراهيم " منذ شهور قليلة ورفض فيها تلقى جائزة مماثلة، وأكبر كثيرا فى القيمة النقدية (١٠٠ ألف جنيه) ما زالت ترن فى الساحة الثقافية المصرية والعربية، وهنا دار الصراع هل أقبل هذه الجائزة (وقدرها عشرة ألاف جنيها ضاعفها رئيس الجمهورية الى عشرين ألفا) أم أقبلها؟

وأعترف لكم.. كان عقلى يرفضها.. وكان قلبى مع القبول!!

وأتذكر حينما مرض طفلي (طارق) منذ عدة سنوات قليلة وأشتبه الأطباء بمرض السرطان، وطالبوني بنحو ٢٥ ألف جنية لبدايات العلاج، مما أستدعى فى النهاية استئصال " الطحال " لأبنى، لم أكن أملك من علاجه قرشا واحدا، ولولا

مساندة الزميل الفقيد " رضا هلال " والزميل الكاتب الصحفي " محمود معوض " وكذا مساندة فقيد الصحافة " عبد الوهاب مطاوع " بجريدة الأهرام وصداقاتهم لوزير الصحة السابق الدكتور " إسماعيل سلام " وإصدار الأخير لقرارات علاج " لطارق " على نفقة الدولة تجاوزت خلال عامين الخمسين ألف جنية، لكان أبنى اليوم يرقد مع الأموات.

أذن.. بعد فترة تأمل صعبة وقاسية ارتضت نفسي قبول الجائزة، وحاولت إقناع نفسي ببعض أفكار الأصدقاء الذين تشاورت معهم وهم قلة قليلة جدا، بأن هذه الجائزة هى دولة، وليست أشخاص، ثم أن من منحها لك هم لجنة متخصصة من الخبراء عاملت ضميرها المهنى، واعترفت بجدارتك البحثية ولم تنظر الى موقفك السياسي وهذا يحسب لأعضائها (د. مصطفى السعيد، د. يمنى الحماقى، د. محمد عاطف صدقى، د.رشاد موسى) ولا يضيف إليك.

وشجعني على ذلك اتصالات هاتفية تلقيتها من بعض الزملاء الباحثين والكتاب، من هنا وهناك تشع كلها بالفرح والشعور الصادق الذي عبرت عنه كلماتهم التي دارت حول معنى واحد:

- أن الجائزة تشرفت بك بأكثر من تشرفك بها، وأن هناك أمل الآن بان يعمل المرء منا وقد يحصل عليها دون أن تدخل حسابات المجاملة التى أساءت الى سمعة هذه الجوائز.

نعم.. كان شعورا صادقا، شجعني على قبول الجائزة التى كنت فى مسيس الحاجة الى قيمتها النقدية.

وفى الموعد المحدد ذهبت الى المجلس الأعلى للثقافة وتسلمت " شيك " الجائزة، وتصورت أن الأمر قد أنتهى عند هذا الحد، ولكن ما تصورته لم يكن صحيحا أو دقيقا؟

فما هى إلا أيام قليلة، وأثناء أحدى المناسبات، التى حضرها رئيس الجمهورية، إذ به يفاجأ الجميع بالتصريح بأن قيمة جوائز الدولة لم تعد مناسبة، لذا فقد قرر من جانبه مضاعفتها جميعا، وأنه سيتولى تسليم شهاداتها بنفسه!!

ومرة أخرى أسقط فى يدي.. فقد تلقيت الدعوة من وزير الثقافة لحضور حفل تسليم الشهادات فى مقر رئاسة الجمهورية يوم الأربعاء الموافق ١٢ يناير الماضي (٢٠٠٥).. فكيف سأسلم على هذا الرجل الذي حكم مصر ربع قرن أو يزيد وأوصلها الى حافة الانهيار السياسي والأخلاقي، وحولها الى مجرد عزبة يتولاها أقربائه وأبنائه وجماعات المصالح التي نهبت البلد دون رحمة أو واعز من ضمير؟

ولكن دفعني فضول الصحفي هذه المرة الى الذهاب الى هذا المكان والتعرف على ذلك " المعتقل " الرهيب الذى يسجن فيه الرئيس فيحرم من متع الدنيا والاختلاط مع الناس من أجل عيون مصر!!

وبعد إجراءات الأمن المشددة المعتادة، انتظرت وغيري من الحضور فى قاعة أو صالة كبيرة من قاعات القصر المنيف الذى يسجن فيه الرجل، فتحسرت على حالنا نحن الفقراء الذين تعرضنا لسجون النظام منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٩ (وهى أخر حبسة تعرضت لها وعذبت فيها كما سجلت أحكام القضاء).

ثم أدخلونا قاعة أكبر، وأجلسونا فى مقاعدنا المخصصة بالأسماء، وجاءت جلستى الى جوار الصديق الصحفي الشاب " صلاح سالم " والأكاديمية الدكتورة " سلوى شعراوى جمعة "، وبعد حوالي نصف الساعة، دخل بعض الوزراء والمسئولين، وفى طليعتهم السيد " أحمد نظيف " رئيس الوزراء الجديد، ووزير الثقافة " فاروق حسنى ".

ورأيت مشهد لم أره فى حياتي.. وأظن صادقا أنني لن أره فى العالم المتحضر، والنظم المحترمة.

تقدم السيدان رئيس الوزراء وزير الثقافة الى الطاولة التى سيجلس عليها هما ورئيس الجمهورية، وتصورت لبرهة أنهما سيجلسان على مقعديهما، أو الى أيا من المقاعد حتى لحظة دخول السيد رئيس الجمهورية، فيقومان ليقفا فى استقباله، كما يحدث فى كل الدنيا المتحضرة، ولكننا شهدت شيئا مختلفا تماما، لقد وقف كليهما خلف مقعديهما لمدة سبعة دقائق كاملة فى انتظار دخول السيد حسنى مبارك.

- نظرت إلى زميلاى " صلاح سالم " والدكتورة " سلوى جمعة " وعلى وجهي ملامح حالة من الاندهاش والعجب، ولم أتمالك نفسي من الضحك المكتوم والمسموع أيضا إلى أفراد الحراسة.

نظر إلىَّ كليهما والابتسامة الخجولة تكاد لا تفارق وجهيهما والمغزى واضح لنا جميعا، وعاودنا المشهد الهزلى.. نعم مشهد هزلى يعبر بذاته عن مأساة العبودية التى يعيشها عبدة الوظيفة والمناصب فى هذا البلد المبتلى بحكامه ومحكوميه معا وتذكرت وقتها مقولة الفيلسوف السكندري الشهير " أفلوطين " حينما قال:

" الغنى في الاستغناء "

أليست فعلا حكمة جديرة بالتأمل.

الفصل الثانى

كيف فكرنا فى ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١؟
وكيف قدرنا الموقف؟

خطة ومحاور عمل
الجمعية الوطنية من أجل التغيير
خلال الخمسة عشرة شهراً القادمة*

ديباجة

أتفق المجتمعون فى الأمانة العامة للجمعية الوطنية من أجل التغيير بتاريخ / ٥/ ٢٠١٠ على التصور المبدئى الذى قدمته " مجموعة العمل " التى تشكلت على أثر اجتماع الأمانة العامة للجمعية بتاريخ / ٤/ ٢٠١٠ بشأن " آليات العمل والإطار التنسيقى " للجمعية؛ وتضمن فى أحد تشكيلاته ما أطلق عليه " لجنة التخطيط والفكر الإستراتيجى ".

ولم تتضمن هذه " الرؤية والإطار التنسيقى " معنى ومفهوم وصلاحيات ونطاق عمل لجنة التخطيط والفكر الإستراتيجى التى انيطت قيادتها إلى الأستاذ الدكتور محمد غنيم وعضوية كل من الزملاء:

١-	عبد الخالق فاروق	٢-	د. أحمد دراج
٣-	وائل نواره	٤-	د. أسامة الغزالى حرب
٥-	الأستاذ الدكتور يحيى الجمل	٦-	الدكتور صلاح عبد المتعال
٧-	المهندس أحمد بهاء شعبان.		

* إعداد / عبد الخالق فاروق - مايو ٢٠١٠

وهكذا ترك الحاضرون فى إجتماع الأمانة العامة للجمعية وواضعى الورقة الأولية للتصور السابق لأعضاء " لجنة التخطيط والفكر الإستراتيجى " حرية:

- وضع أجندة عملها.
- تحديد نطاق صلاحياتها
- الاستفادة ممن تراه مناسباً لعملها.

وقد تلاحظ خلال الأسبوعين اللاحقين تعذر اجتماع اللجنة بكامل عددها؛ وتعثر اللقاء بينهم لأسباب متعددة؛ لذا فقد أنيط لبعض أعضائها وضع التصور المناسب لعملها؛ وتحديد محاور فكرها، وعرضه على الزملاء أعضاء الأمانة العامة من ناحية وعلى المستوى القيادى " الغامض " وغير المحدد حتى الآن فى قيادة الجمعية وبحضور الدكتور " محمد البرادعى " شخصياً باعتباره جزء أساسياً ومحوراً رئيسياً لهذا التصور الإستراتيجى للجمعية خلال معركة الشهور الخمسة عشرة القادمة؛ أى حتى تاريخ الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر من عام ٢٠١١م.

أولاً: نطاق عمل وصلاحيات اللجنة:

عادة ما تثير مسألة وجود لجنة متخصصة " للتخطيط والفكر الإستراتيجى " داخل الأحزاب والكيانات السياسية مشكلات متعددة بسبب طبيعة التداخل والتعارض أحياناً بين الرؤى المنظمة وشبه الجماعية للجنة من هذا النوع مع أفراد ومستويات حزبية (اجتماعات عمومية لجان قيادية.. الخ)، يرى أفرادها فى أنفسهم القدرة على التفكير والتصور المستقبلى، مما يؤدى أحياناً إلى احتكاكات وتناقضات قد يكون الكثير منها مصطنع وغير موضوعى؛ خاصة إذا كانت هذه الكيانات الحزبية ولجانها القيادية من روافد فكرية متنوعة؛ وخبرات سياسية متباينة ورؤى سياسية

للحركة متناقضة أو حتى متنافرة.

ومن هنا فإن معرفة هذا الواقع يفيد منذ البداية فى التنبه لمخاطره وأضراره وبالتالى إلى تقليص تأثيراته الضارة.

ومن ناحية أخرى؛ فإن العمل التخطيطى والإستراتيجى إذا ما تحلى بهاتين الصفتين فعلاً ينبغى أن يحظى بأقصى قدر من الاستماع والإنتباه والمناقشة المعمقة على كافة المستويات التنظيمية، بدءاً من المستوى القيادى الأعلى إلى أدنى المستويات كل فيما يخصه من صلاحيات، وما يناسبه من تصورات طبقاً لمقتضيات المسئوليات واعتبارات الأمن للجماعة السياسية، حتى لو كان نشاطها يتسم بالعلانية والشفافية فطبيعة الصراع السياسى ضد نظام استبدادى فاسد؛ لا يتورع عن استخدام كافة أشكال العنف والترويع ضد معارضيه قد تطلب مثل هذا النوع من الاحتياطات الأمنية.

ونظراً لحالة " الإرتباك " السياسية والتنظيمية التى ميزت ولا زالت تميز عمل الجمعية الوطنية من أجل التغيير منذ انشائها وإعلانها فى فبراير من عام ٢٠١٠م وحتى يومنا؛ فإن لجنة " التخطيط والفكر الإستراتيجى " تجد نفسها إزاء مهام عديدة وصعبة تتطلب جهود عدد أكبر من أعضائها الحاليين من ناحية؛ وتتسع نطاق عملها وصلاحياتها إلى أبعد مما نتصور، سواء على مستوى التصورات التنظيمية أو السياسية أو الخطاب السياسى أو رؤيتنا تجاه التحالفات والتحركات السياسية وغيرها.

لذا فإن اللجنة سوف تجد نفسها إزاء قضايا وموضوعات تتطلب مشاركتها فى رسم السياسات الأساسية "للجمعية" وعرض تصوراتها وخطط عملها على مستويين:

المستوى الأول: القيادى بحضور الدكتور البرادعى.

المستوى الثانى: الأمانة العامة وبعض لجان العمل المتخصصة (الجماهيرية لجنة الإعلام وغيرها).

وسوف تستعين اللجنة - بعد أضافة الدكتور أشرف بلبع إلى عضويتها - ببعض المتخصصين فى إطار نظام " ورش العمـــل " Work Shops فى قضايا تتعلق بسياساتنا تجاه عدد من القضايا الحيوية للجماهير مثل:

- رؤيتنا تجاه سياسات التعليم.
- رؤيتنا تجاه السياسات الصحية.
- رؤيتنا تجاه سياستنا الزراعية وتأمين الغذاء.
- رؤيتنا تجاه قضايا التصنيع والتنمية.
- رؤيتنا تجاه السياسة الخارجية والدفاع وغيرها.

ثانياً: أجندة عمل اللجنة:

سوف يتمحور نشاط لجنة " التخطيط والفكر الإستراتيجى " على ثلاثة محاور أو مستويات:

الأول: على المستوى التنظيمى من أجل البحث عن صيغ عمل منظمة ودقيقة لترشيد عمل الجمعية وتجنب حالة الارتباك والتخبط البادية تماماً على أعمالنا ونشاطنا طوال الشهور الخمسة الماضية.

الثانى: على المستوى السياسى سواء بالنسبة لشكل وصيغة ونمط الخطاب السياسى المناسب للجماهير والجماعات المختلفة، أو بالنسبة لبناء التحالفات والتحركات، وأخيراً بالنسبة لوضع رؤيتنا وتصوراتنا تجاه السياسات العامة البديلة لسياسات النظام والحكم فى كافة مجالات الحياة (الاقتصاد، التعليم، الصحة، الزراعة، الصناعة، علاقتنا الخارجية، الصراع العربى الصهيونى.. الخ).

الثالث: خطط العمل خلف الخطوط (خطوط وخنادق النظام والحكم

ومؤسساته) وهى من طبيعة سرية تماماً وفى نطاق مناقشة وتداول محدود للغاية.

فلتناول كل واحدة بشئ من التفصيل:

أولا: المحور التنظيمى

تعانى حركة ونشاط الجمعية الوطنية للتغيير من مشكلات تنظيمية خانقة نبرزها فيما يلى:

أ- غياب هيئات استشارية وفكرية تحاور وتناقش وتجهز لنشاط وتصريحات الدكتور البرادعى وبقية قيادات الجمعية.

ب- غياب صلات وتشكيلات للأفراد الكثر فى طول البلاد وعرضها انراغبين فى الانضمام إلى الجمعية.

جـ- غياب القدرة على الحركة السريعة لمواجهة المشكلات والأزمات التى واجهت أعضاء الجمعية، وسوف تواجههم فى المستقبل (حملات المداهمات، والقبض، المثول أمام سلطات التحقيق، إعلان موقف فى موضوعات طارئة.. الخ).

د- غياب شبكة إتصالات فعالة قادرة على:

- نقل المعلومات الحيوية بسرعة إلى كافة المستويات القيادية والكوادر الوسيطة والأعضاء.

- الحشد والتعبئة فى حالة الحركة والعمل الميدانى.

لذا فإن هذه الثغرات القاتلة سوف تؤدى إذا ما تركت إلى تآكل قدرتنا على الفعل والمشاركة يوماً بعد يوم، مما سيؤدى إلى انفضاض ملايين الشباب والمصريين الحالمين بالتغيير والطامحين إلى المشاركة والمساهمة فى العمل الميدانى.

ومن هنا فإننا نقترح الهيكل التنظيمى التالى:

١ - مركز التخطيط والتفكير الإستراتيجى Think Tank:

يشارك هذا المركز باعتباره مركز التفكيرالرئيسى داخل الجمعية، فى وضع التصورات والأفكار والتصورات المستقبلية تجاه القضايا الوطنية علاوة على المسائل المتعلقة بنشاط الجمعية الوطنية وقادتها.

وينبغى أن يضم هذا المركز بالإضافة إلى أعضاء لجنة " التخطيط والفكر الإستراتيجى " شخصيات سياسة وعلمية مرموقة تتوافق على هدف التغيير ويجرى الاتصال بها على أعلى مستوى قيادى فى الجمعية.

ويؤدى هذا المركز وأعضائه أدواراً متعددة أهمها:

١) وضع التصورات والرؤى بشأن السياسات البديلة لسياسات النظام والحكم.

٢) إعداد ورش العمل من الخبراء فى كافة المجالات.

٣) وضع التصورات بشأن قضايا مثل الانتخابات التشريعية والرئاسية وطريقة إدارتها والتعامل معها.

٤) مناظرة المسئولين الحكوميين تجاه القضايا الوطنية الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية والدفاعية وغيرها.

٥) إقتراح صيغ معينة لخطابنا السياسى العام وخطاباتنا الجماهيرية.

٦) ما يحال إليها من ملفات كبرى من القيادة العليا للجمعية باعتبارها شريك رئيسى فى القيادة والتوجيه.

ونقترح أسماء من قبيل:

- (ترك مكان الاسماء المقترحة فارغة حتى يتم التوافق عليها (ملحوظة كتبت عام ٢٠١٤)

٢- مجموعات إدارة الأزمات Crises Management Group:

لا بد أن يتولى مسئولية هذه المجموعة عنصر قيادى بارز داخل "الجمعية الوطنية من أجل التغيير" ذو صلاحيات واتصالات واسعة بكافة قيادات الجمعية لمواجهة المواقف والأزمات الطارئة التى كثيراً ما سوف تواجهنا فى الفترة القادمة، ويبدأ عمل المجموعة بتحديد طبيعة هذه الأزمات مثل:

١- عمليات اعتقال فردى أو جماعى تقوم بها أجهزة الأمن ضد أفراد وجماعات منتسبة للجمعية.

٢- إصابات وجرحى أو حتى شهداء من أعضاء الجمعية بسبب تطورات الأحداث والفاعليات فى الشارع.

٣- اعتقال قيادات مؤثرة أو رموز بارزة فى الجمعية.

٤- أو توجيه ضربة شاملة للجمعية، بما فى ذلك أعضاء الأمانة العامة ومجموعة الاتصالات والقيادات مع إمكانية بقاء عناصر أو قيادات أخرى خارج السجن.

ثم تتولى هذه المجموعة إعداد خطط طوارئ جاهزة فى مواجهة كل أزمة محتملة من تلك الأزمات بالاستعانة بكافة الوسائل والإمكانيات المحلية أو الدولية المتاحة.

ويتطلب الأمر مشاركة الدكتور " محمد البرادعى " مباشرة فى أعمال هذه المجموعة خاصة أثناء إعداد خطط الطوارئ أو أثناء إدارة أزمة من تلك الأزمات.

٣- مجموعة العمل المهنية والجماعات الحركية:

ينظر البعض لكثرة التشكيلات الحديثة والجماعات الحركية نظرة سلبية ويعتبرها تفتيتاً للحركة، والحقيقة أن هذه النظرة تفتقر إلى المعرفة الدقيقة للأوضاع السياسية والتنظيمية العامة للكوادر المنتسبة لكافة التيارات السياسية والفكرية من ناحية

وطبيعة التشتت والتشرذم الذى يميز الحركات السياسية منذ منتصف الثمانينات حتى الآن.

ومن هنا فإن المهمة الإستراتيجية الأولى " للجمعية الوطنية من أجل للتغيير " التى باتت تمثل رأس حربه فى معركة التغيير هو العمل على جمع شتات هذه الجماعات فى أُطر متناسقة ومتناغمة تحت راية الجمعية وبالتوافق معها.

فالكوادر اليسارية التى يزيد عددها على خمسة عشرة ألف كادر ينبغى تجميع القادرين والمخلصين منهم فى إطار جماعات سواء بالمحافظات أو بغيرها؛ وكذلك بقية كوادر التيار الناصرى أو التيار الليبرالى أو الإسلامى أو غيرهم.

ولا تتوقف هذه " الحركة التجميعية " عند حدود الجماعات السياسية والأيدلوجية وإنما تمتد إلى الجماعات العلمية والأكاديمية والجماعات المهنية (عمال فلاحين مدرسين موظفين.. الخ) وأشكالهم التمثيلية المختلفة.

أن هذا الطيف الواسع من الجماعات التى يجرى التنسيق بينها تحت مظلة " الجمعية الوطنية من أجل التغيير " هى إغناء لحركة التغيير وتعميقاً لها وخروجاً عن حالة التشرذم والتشظى اللتين تميزان الواقع السياسى والإجتماعى طوال الثلاثين عاماً الماضية.

ثانيا : المحور السياسى

يتميز خطاب " التغيير " فى الواقع السياسى الراهن؛ سواء قبل ظهور الدكتور البرادعى على الساحة السياسية المصرية أو بعده بطابع متنوع ومعقد إلى حد كبير.

ويرجع السبب إلى تعدد مصادر القوى التى تطالب بالتغيير من الناحيتين الأيدلوجية والإجتماعية.

فلا شك أن لليساريين خطابهم ومطالبهم بشأن التغيير، وكذا الأمر للناصريين والليبراليين والأخوان المسلمين وحزب الوسط وغيرهم من القوى والتيارات.

وبرغم أن هذا التنوع يؤدى الى غنى الرؤى وتعدد الاجتهادات ويترك للجميع مساحة واسعة للنقاش والجدال فإنه من ناحية أخرى يخلق إمكانية للإتفاق والإختلاف.

ومن هنا فإن الحاجة قد أصبحت ماسة لإيجاد قواسم عمل مشتركة بين كل هذه القوى السياسية والإجتماعية المطالبة بالتغيير والراغبة فيه ،فالحقيقة أن المطالب السبعة التى بدأ بها الدكتور محمد البرادعى والجمعية الوطنية للتغيير؛ هى مجرد مدخل لتعديل قواعد اللعبة الإنتخابية وليس قواعد العمل الديمقراطى ككل.

كما أن هذه المطالب الإفتتاحية السبعة لا تلبى طموحات ومطالب القوى الشعبية صاحبة المصلحة الأولى بالتغيير ووقود هذا التغيير وجسده الحى فى آن واحد.

(أ) السياسات العامة ومفهوم البرنامج:

وما بين الغرق فى برنامج تفصيلى للتغيير يؤدى إلى توسيع مساحات الخلاف والإختلاف بين قوى التغيير من ناحية، وتقديم مجرد مطالب عامة محدودة بدعوى الحفاظ على تماسك الإتفاق بين هذه القوى من ناحية أخرى، هناك مساحة واسعة ومنطقة عريضة لتقديم مجموعة من السياسات العامة Public Policy لا تستغرق فى التفاصيل، ولكنها تقدم للناس طوق نجاة وسياسات عملية بديلة لسياسات الإفقار والتجويع التى يمارسها النظام الإستبدادى المصرى طوال الأربعين عاماً الأخيرة.

ومن أبرز هذه السياسات العامة المطلوبة:

١- سياساتنا فى مجال التعليم (والحفاظ على الحق فى المجانية).

٢- سياساتنا فى الرعاية الصحية (وحق الفقراء فى الرعاية والعلاج)

٣- سياساتنا فى مجال التأمين الإجتماعى وشبكات حماية الفقراء

٤- سياساتنا فى مجال الزراعة وتأمين الغذاء.

٥- سياساتنا فى مجال التصنيع والتنمية الإقتصادية.

٦- سياساتنا فى المجال الدولى والإقليمى.

٧- رؤيتنا تجاه الصراع العربى الصهيونى.

٨- سياساتنا فى مجال دعم البحث العلمى فى كافة المجالات السلمية والفضائية.

هذه هى الخطوط العريضة لبرنامجنا الذى ينبغى أن يعكف عليه خبراء متخصصون عبر ورش عمل Work Shops من كافة قوى وتيارات التغيير للإتفاق على مساحات الإتفاق الأساسية بشأنها.

***

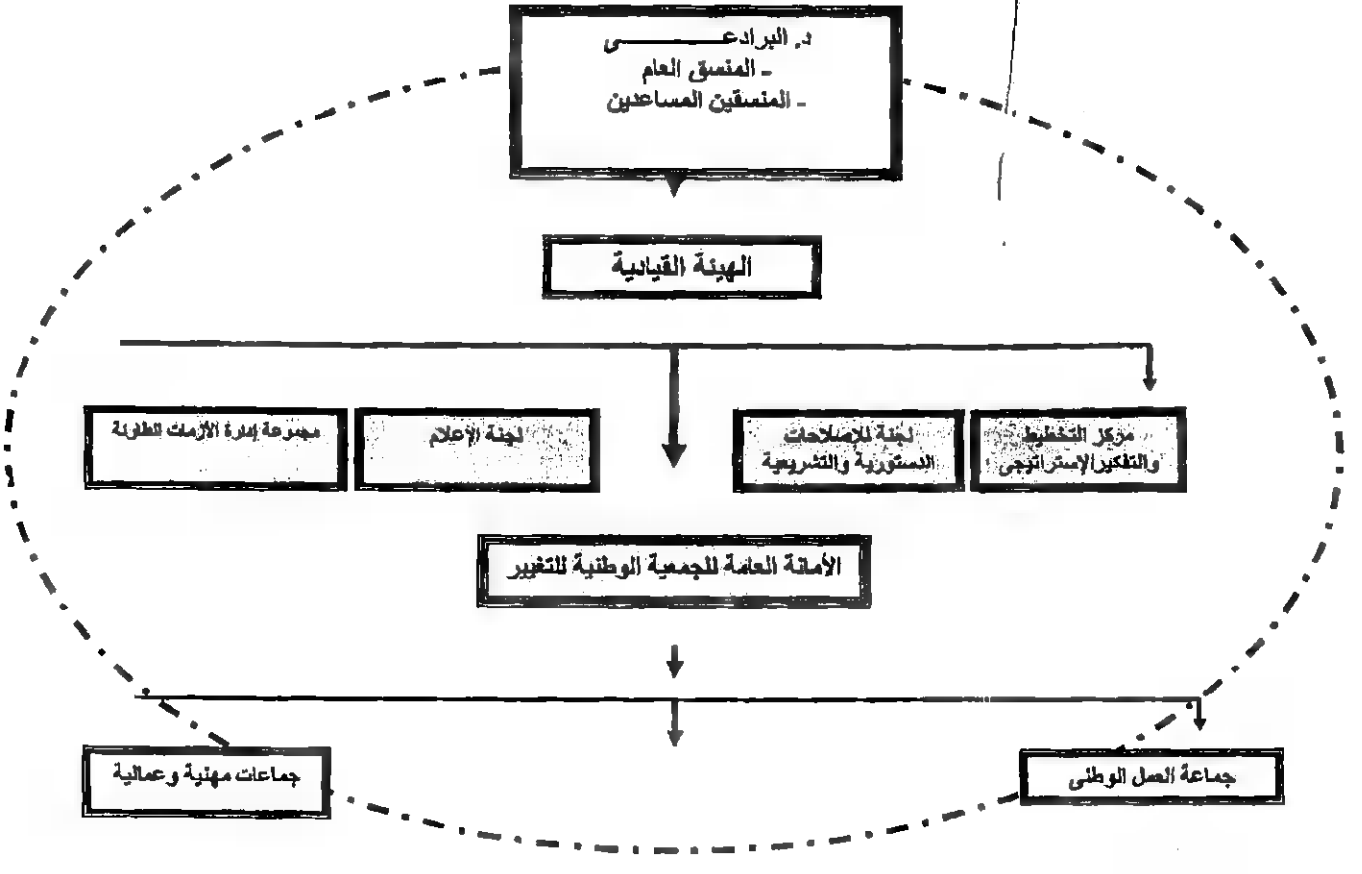
د. البرادعـــــــــى
- المنسق العام
- المنسقين المساعدين
الهيئة القيادية
مجموعة إدارة الأزمات الطارئة
لجنة الإعلام
لجنة للإصلاحات الدستورية والتشريعية
مركز التخطيط والتفكير الإستراتيجي
الأمانة العامة للجمعية الوطنية للتغيير
جماعات مهنية وعمالية
جماعة العمل الوطني

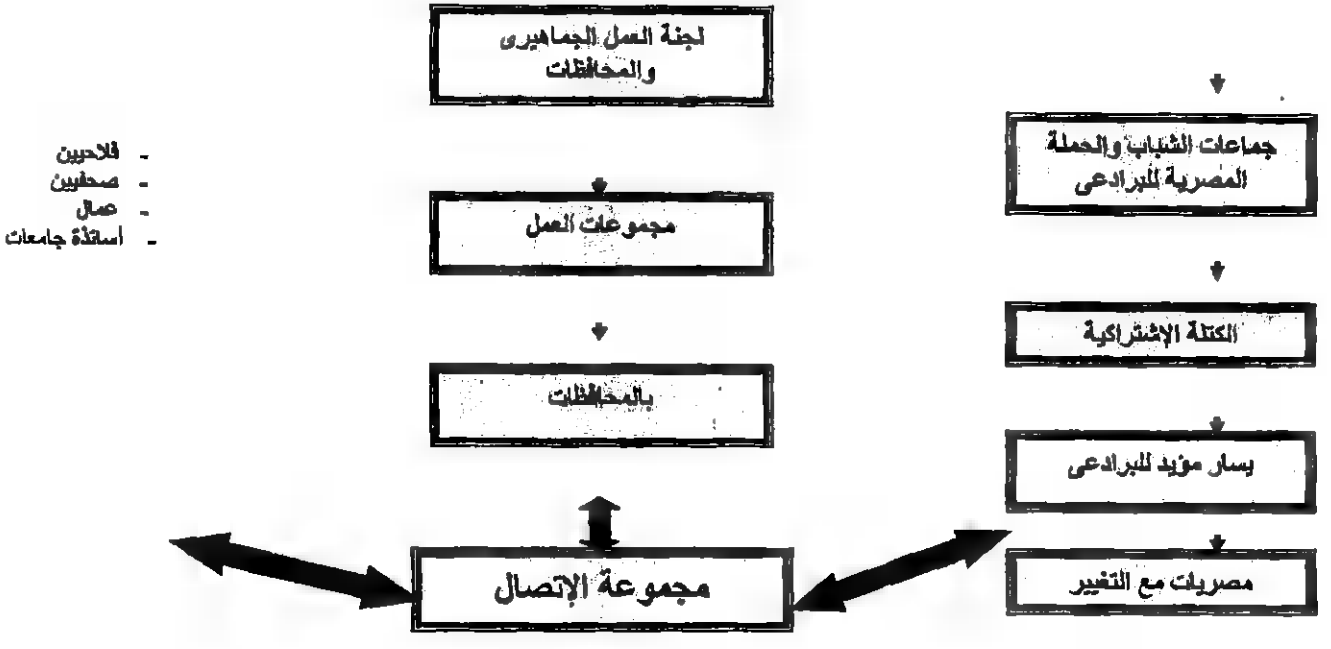
لجنة العمل الجماهيرى والمحافظات
مجموعات العمل
بالمحافظات
مجموعة الإتصال
جماعات الشباب والحملة المصرية للبرادعى
الكتلة الإشتراكية
يسار مؤيد للبرادعى
مصريات مع التغيير
- فلاحين
- صحفيين
- عمال
- أساتذة جامعات

(٢)

السيناريوهات المحتملة للوضع السياسى والإجتماعى فى مصر خلال الشهور القليلة القادمة وكيف نواجهها؟*

مقدمة:

تعانى مصر منذ عدة سنوات من أزمة سياسة وإجتماعية مركبة تتخذ مظاهر متنوعة؛ بدءاً من حالات الإحتجاج والإعتصامات والتظاهرات التى زادت على أربعة آلاف موقف من هذا النوع خلال العامين الأخيرين وحدهما؛ مروراً بأزمة إقتصادية متصاعدة التأثير، إنتهاءاً بأزمة فى القيادة السياسية ووضوح المستقبل بشأن العملية السياسية التى بدت مشلولة ومسدودة منذ ثلاثين عاماً أو يزيد.

وخلال السنوات العشرة الأخيرة؛ زادت من حدة الأزمة؛ ملامح بدت واضحة فى سياسات النظام والحكم فى تصعيد مكشوف لنجل الرئيس مبارك إلى سدة الحكم فى عملية " توريث " قيسرية للحكم؛ استدعت تغييراً فى نصوص الدستور تسد تماماً أى فرص أمام أى شخص للترشح والمنافسة الجادة والحقيقية لنجل الرئيس؛ كما تطلب الأمر إلغاءاً لنص وروح المادة (٨٨) من الدستور التى كانت تنص على الإشراف القضائى الكامل والشامل على العملية الانتخابية.

وقد ترتب على هذه الإجراءات لتوريثيه؛ ردود أفعال متعددة من جانب أطراف

* إعداد/ عبد الخالق فاروق - يونيه ٢٠١٠ -

عديدة؛ بعضها معلن وصاخب وبعضها الآخر صامت ومكتوم خاصة لدى دوائر فى أجهزة الدولة المؤثرة.

وقد تزايدت المخاوف لدى كافة الأطراف المعارضة؛ وحتى داخل دوائر الحكم والإدارة الحكومية فى الفترة الأخيرة بعد أن تعرضت صحة الرئيس حسنى مبارك إلى تدهور متكرر استدعت نقله إلى عدة دول أوروبية آخرها ألمانيا لإجراء عمليات جراحية حساسة فى ظل سيناريوهات واحتمالات عديدة؛ يضع كل منها مصر فى دوائر الخطر والانزلاق إلى المجهول.

وهذه الورقة هى بمثابة أولى هذه المحاولات التحليلية والعلمية فى أوساط بعض قوى المعارضة الوطنية المصرية؛ وتحديداً بين أعضاء " جماعة العمل الوطنى " التى تضم فى صفوفها نخبة متميزة من الخبراء والمثقفين المصريين والتى أعلنت عن وجودها فى مؤتمر حاشد بنقابة الصحفيين خلال شهر مارس من هذا العام (٢٠١٠م).

وقد حاولت هذه الورقة أن تكون بمثابة أساس للنقاش بين عدد مختار من الخبراء والسياسيين بحيث تنتهى ورشة العمل التى أستمرت ليومين كاملين بتملك رؤية متكاملة تجاه احتمالات المستقبل وكيف تتعامل معه قوى المعارضة الوطنية.

فما هى هذه السيناريوهات والاحتمالات القائمة فى مصر خلال الشهور الخمسة عشرة القادمة؛ أى حتى إجراء ما يسمى الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر من عام (٢٠١١م).

وقد جرى أختيار أسلوب السيناريوهات فى تحليل المستقبل السياسى الغامض فى مصر لعدة أسباب هى أن السيناريوهات بطبيعتها أساليب تتبع فى ظل:

١- نقص كبير فى بعض المعلومات.

٢-تعدد الأطراف المشاركة فى الظاهرة وتنوع أوزانها النسبية بما يؤدى إلى تعدد الاحتمالات.

٣-عدم اليقين فى نوايا بعض الأطراف أو الخصوم.

٤- ومراعاة عنصر المفاجأت الذى يغلب أحيانا فى حالة الدولة غير المؤسسية

سوف أركز عرضى على أربعة عناصر فى المشهد السياسى العام حالياً:

العنصر الأول: ما هى ملامح العناصر الفاعلة والحاكمة فى سيناريوهات المستقبل؟

العنصر الثانى: ما هى السيناريوهات المتوقعة أمام نظام الرئيس مبارك؟

العنصر الثالث: ما هو موقف مؤسسات القوة داخل النظام؟

العنصر الرابع: ما هو موقف الولايات المتحدة والغرب عموماً؟

وأخيـــــراً: ما هو موقفنا وكيف نواجه الموقف؟

أولاً: العناصر الحاكمة والمؤثرة فى وضع سيناريوهات المستقبل:

لدينا هنا خمسة عناصر أساسية حاكمة فى طبيعة الصراع حول المستقبل فى مصر هى:

١) مشروع التوريث (طبيعة التحالف الإجتماعى الحاكم وطبيعة الرغبات الشخصية لرئيس النظام).

٢) قدرات قوى وحركات المعارضة المصرية وتحديداً قوى:

- البرادعى وأنصاره.
- قوى المجتمع المدنى.
- أحزاب المعارضة الرسمية.
- جماعات وحركات إجتماعية متعددة.

- الإخوان المسلمين.

٣) طموحات ورغبات بعض قيادات المؤسسة العسكرية.

٤) قدرات جهاز الأمن الداخلي.

٥) رغبات واتجاهات الولايات المتحدة وقوة تأثيرها على مفاصل الدولة المصرية (الجيش - رجال المال والأعمال - المخابرات.. الخ).

بالنسبة لمشروع التوريـــث:

١- لم يعد مجرد اختيار شخصي وعائلي للرئيس مبارك.

٢- لكنه اختيار تحالف شيطاني إجتماعي وإقتصادي وسياسي لجماعات المال والأعمال المرتبطة بالنظام والحكم.

٣- وهؤلاء يمتلكون حوالي ٢٤٪ من الدخل القومي (ألفا رجل) أي حوالي ٢٠٠ مليار جنيه سنوياً.

٤- ارتباطهم بالغرب وإسرائيل قوية.

٥- لكن ظهور البرادعي أعـــاق المقبولية الجبرية لدى المواطنين ودوائر متعددة لهذا الإختيار.

ثانياً: فما هي السيناريوهات المحتملة أمام الرئيس مبارك والنظام الحاكم:

أمام مبارك ونظامه ثلاثة مسارات لا رابع لهم:

الأول: أن يقوم بالتمديد لنفسه وهنا عدة مخاطر:

١- أن حالته المرضية قد تتدهور فيضع النظام في نفس الورطة.

٢- أن حالته الذهنية لا تجعله قادراً على السيطرة على الأمور فتنشأ مراكز قوى متصارعة

داخل النظام (ديوان الرئيس - المخابرات - قيادة الجيش - الداخلية - الحزب.. الخ)

٣- ربما يؤدى ضعفه إلى بروز تمردات أو طموحات خارج نطاق السيطرة لدى المؤسسة العسكرية أو طرف داخل مؤسسات القوة.

٤- ويؤدى ضعفه كذلك إلى تفكك داخل حزب النظام وزيادة حدة الصراعات بين أشخاصه وشـــلله وجماعاته وبقاء التماسك الشكلى لهذه المؤسسة الحزبية مرهون بعدة أشخاص منهم (الرئيس - صفوت الشريف - زكريا عزمى) أكثر من أى شخص آخر بمن فيهم جمال مبارك.

السيناريو الثانى أمام الرئيس ونظامه:

[الإسراع فى توريث النجل خلال شهور قليلة] عبر:

- يجرى ترفيعه لمنصب رئيس الوزراء.

- أو يتولى منصب الأمين العام للحزب الحاكم (مع إبقاء صفوت الشريف فى منصب رفيع آخر).

لكن هذا السيناريو أمامه مخاطر عديدة أبرزها:

١- أن ظهور البرادعى قد أحدث شرخاً عميقاً فى صيرورة هذا المشروع (لدى رجل الشارع - لدى قطاعات واسعة من النخبة - لدى بعض قيادات المؤسسة العسكرية والأمن).

٢- والأهم لدى الولايات المتحدة والغرب الأوروبى.

*** القوى الوحيدة التى يعتمد عليها مبارك فى تمرير مشروع توريث نجله هى:**

- القوات المسلحة.

- أجهزة الأمن الداخلى.

- وقبول الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل بالوريث.

- الحزب الحاكم.

* فى تقديـــرى أن العنصران الحاكمان هنا هما:

- القوات المسلحة؟

- أجهزة الأمن الداخلى.

** فى تقديـــرى كذلك أن الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً بعد ظهور البرادعى أقل حماساً لمشروع التوريث.

البديل الثالث أمام نظام الرئيس مبارك:

١- أن يقوم بنقل السلطة فى إطار جماعى شبه عسكرى:

أ- أما بتعيين نائب من داخل المؤسسة العسكرية.

ب- أو تكوين إطار هيئة جماعية من مجلس الأمن القومى (وزير الدفاع، مدير المخابرات، وزير الداخلية، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، أمين الحزب).

٢- لكن هذا السيناريو احتمالاته ضئيلة للغاية لعدة اعتبارات:

الأول: طبيعة التركيبة النفسية والذهنية للرئيس مبارك التى تستبعد ذلك تماماً ويميل إلى الإنفراد من ناحية وتوريث الحكم لأبنه من ناحية أخرى.

الثانى: أن هذا الإطار الجماعى هو بطبيعته خالق لتنازع وصراعات بين أطرافه ورموزه والمؤسسات التى تقف خلفهم.

الثالث: أنها صيغة ربما تكون غير مقبولة لدى الولايات المتحدة والغرب عموماً و " مبارك " محكوم فى معظم تصرفاته وقراراته بهذه القوى الدولية.

إذن الأرجح فى تقديرى هو أحد السيناريوهين الأولين:

- (أما التمديد لنفسه بكل مخاطرها ومحاذيرها)

- (أو التوريث لنجله بكل منزلقاتها ومخاطرها).

وبالتالى فإن مفتاح الموقف كله فى أيدى ثلاثة عناصر من وجهة نظر النظام ورئيسه:

- المؤسسة العسكرية (قياداتها العليا).

- المؤسسة الأمنية (الداخلية).

- ثم القبول الغربى والأمريكى بأحد السيناريوهين ودعمها لهما.

بالنسبة للعنصرين الأولين (الجيش الداخلية):

- الداخلية لا تستطيع أن تتخذ موقفاً منفرداً أو مستقلاً فهى محكومة بقرار الجيش وهيئة أركانه وبالتالى سأركز على القوات المسلحة.

- لدينا هنا عدة وقائع ومؤشرات:

المؤشر الأول: ليس لدينا حركة أو موقف سياسى منظم داخل القوات المسلحة وهيئاتها من موضوع التوريث لنجل الرئيس فهى ملتزمة فقط على ما يبدو بالقائد الأقدم لها وهو الرئيس مبارك نفسه.

المؤشر الثانى: أن لدينا أيضاً حالة همهمة وعسعسة بين بعض كبار ضباط القوات المسلحة تجاه الوضع القلق وفكرة التوريث دون أن يتجرأ أحداً على التحرك أو إعلان موقف أو حتى البوح لآخرين بموقف.

المؤشر الثالث: أن القوات المسلحة كمؤسسة ومنذ عام ١٩٧٩ قد أصبحت رهينة للولايات المتحدة من حيث:

- التسليح.

- قطع الغيار.

- نمط التدريب.

- العقيدة العسكرية (غير عروبية الآن).

- وهى تتلقى سنوياً دعماً أمريكياً قدره ٩٠٠ مليون دولار بما يجعل المؤسسة قادرة على البقاء والتطور.

المؤشر الرابع: أن القوات المسلحة المصرية وكبار قاداتها ليس لديهم موقف متماسك وموحد تجاه العلمانية أو سيطرة الأخوان المسلمين، بينما يعادون بوضوح الشيوعيين وبالتالى فهى ليست كالمؤسسة العسكرية التركية، بما يجعلها رهينة للهراركية التقليدية.

*الحالة الوحيدة التى يمكن تصور ظهور موقف سياسى للمؤسسة العسكرية خارج العملية المرسومة لتوريث الحكم أو التمديد للرئيس مبارك نفسه هو:

- حدوث حالة إضرابات واسعة فى الشوارع بالمدن المصرية تخرج عن نطاق سيطرة قوات الأمن الداخلية.

- هنا سوف تتولى القيادة العليا للجيش (هيئة الأركان) موقفاً مغايراً مستندة فيه إلى:

١- مشروعية الحفاظ على النظام والسلم الأهلى.

٢- إظهار نفسها بأنها لا تقوم بانقلاب عسكرى حفاظاً على علاقاتها بالولايات المتحدة وتجنباً لحصار أوروبى وأمريكى ضدها (حالة النيجر، موريتانيا.. الخ)

وهناك مؤشرات ووقائع عديدة على احتمالات هذا السيناريو منها:

١- إجراء أكثر من مناورة جزئية على انتشار مكثف لسرايا الشرطة العسكرية

المدعومة فى المدن المصرية.

٢- اكتشاف عناصر من المخابرات الحربية تتواجد فى معظم مظاهرات واجتماعات قوى المعارضة منذ ديسمبر عام ٢٠٠٤م حتى اليوم.

٣- إعداد خط طوارئ وخرائط عمليات بالمدن المصرية فى حال تطلب الموقف التدخل العسكرى المباشر.

السيناريو الرابع والأخير: حالة الوفاة المفاجئة للرئيس:

* هنا سوف نجد أنفسنا إزاء مؤسستان داخل النظام والحكم:

- المؤسسة العسكرية والأمنية بكل روافدها.

- مؤسسة "الحزب الوطنى" وجماعات رجال المال والأعمال المتربعة على عرشه ومسيطرة على مفاصله.

*** والسؤال: هل يمكن إجراء توافق بين طموحات كليهما؟**

- جمال مبارك.

- قيادات المؤسسة العسكرية.

* هنا ربما يكون هناك عنصران سيلعبان دوراً فى تحديد الاتجاه:

الأول: هو تأثير المعارضة المصرية فى الشارع ودرجة فاعليتها فى هذه اللحظة المفصلية.

الثانى: الولايات المتحدة ومعها الغرب الأوروبى وحساباتها لمصالحها وأهمية استمرار الدور المصرى كما هو حالياً (سمسار اقليمى وتابع للولايات المتحدة).

وتقديـــــرى أنـه:

١) إذا تحركت قوى المعارضة بفاعلية فى الشارع وعلى امتداد معظم محافظات

مصر ضد توريث الحكم لجمال مبارك وضد " الحزب الوطنى " فإن المؤسسة العسكرية غالباً ستقطع الطريق على هذا المشروع برمته.

٢) أما إذا ظلت المعارضة مجرد كيان شاحب لا تأثير لها فإن تناغماً فى المصالح بين الطرفين وبتأثير الولايات المتحدة سيؤدى إلى انتقال السلطة بصورة ما إلى " مرشح الحزب الوطنى " المقبول من قادة المؤسسة العسكرية.

الآن: كيف نواجه نحن هذه السيناريوهات؟*

* * *

والآن: كيف نواجه نحن هذه السيناريوهات؟

أولاً: لدينا ملاحظاتنا منهجتان:

الأولى: أن السيناريوهات هى بطبيعتها أساليب تتبع فى ظل:

٠ - غياب كبير فى بعض المعلومات.

١ - تعدد الأطراف المشاركة فى الظاهرة وتنوع أوزانها النسبية بما يؤدى إلى تعدد الاحتمالات.

٢ - عدم اليقين فى نوايا بعض الأطراف أو الخصوم.

الثانية: محاذير حول إتباع واستسهال المقارنات فى الأحداث والوقائع التاريخية لعدة أسباب:

١ - اختلاف الظروف والملابسات لكل حدث.

٢ - اختلاف قوة الأطراف محل المقارنة (دور أمريكا عام ١٩٧١، والآن فى النظام السياسى المصرى مثلاً).

* نشر هذا الجزء فى موقع مركز الجزيرة للدراسات فى ٢٦ يونيه عام ٢٠١٠.

٣- عنصر الزمن وتأثيره.

ثانياً: ماذا نعمل؟

كيف نبنى هياكلنا التنظيمية والسياسية (الجمعية والمعارضة عموماً)؟

أولاً: الجمعية الوطنية للتغيير

١- ضبط العلاقة مع د. البرادعى (هل نحن مجرد أدوات له أم شركاء له).

٢- فى ضوء الإجابة بالشراكة ينبغى الآتى:

أ) تشكيل مجلس الخبراء Think Tank يكون مهمته:

- صياغة خطط العمل السياسى والتنظيمى للجمعية وللبرادعى.

- وضع السياسات البديلة (الإقتصاد - المالية - والنقدية - الزراعية - السياسة الخارجية - السياسات الإجتماعية - مقاومة الفقر - الشئون القانونية والدستورية - الصحة - السياسات الدفاعية والأمنية).

ب) وضع سياسات التحالف والتنسيق مع القوى الأخرى

٣- تشجيع الأمانة العامة للجمعية لخلق كتل جماعية من كافة التيارات (جماعة العمل الوطنى الكتلة الاشتراكية يساريون مع البرادعى الحملة الشعبية لتأييد ترشيح البرادعى... فلاحون مع التغيير - عمال مع التغيير.. الخ).

٤- المساعدة فى استمرار سياسات الفرز الوطنى الديمقراطى داخل الأحزاب الرسمية التى قامت قيادتها بصفقات مع النظام.

٥- وضع برنامج زيارات المحافظات أسبوعياً أو كل ١٥ يوماً على الأكثر.

٦- البرادعى يقوم بلقاءات منظمة لمهنيين:

* جماعة صحفية.

* جماعة فلاحية.

* جماعات عمالية.

* جماعات موظفين.

* ضباط شرطة متقاعدين.

٧- عقد لقاءات دورية منتظمة بين مرشحى الرئاسة للتشاور أو تشكيل ما يمكن أن نطلق عليه " اللجنة العليا للتغيير ":

- د. البرادعى - حمدين صباحى - د.أيمن نور - د. الأشعل

ثانياً: بناء التحالف الوطنى للتغيير

لن يكون إلا بعد النزول للشارع والمحافظات وتشكيل قوة ضغط هائلة مصدرها الناس خاصة فى المحافظات العمالية (المحلة - كفر الزيات - نجع حمادى - أسوان - إسكندرية - شبرا الخيمة.. الخ).

١- سيرسخ هذا تيار ثالث فى المجتمع (ما بين النظام الفاسد والأخوان) يصبح أداة استقطاب وفرز وطنى.

٢- عدم القطيعة مع الأحزاب والكيانات الرسمية تعزيزاً لفرص الاستقطاب والفرز الداخلى.

٣- صياغة وإعلان السياسات البديلة ونشرها بين الناس.

٤- جذب الأخوان المسلمين والصبر معهم حتى ينخرطوا تماماً فى معركة المصير تلك.

٥- المساعدة فى بناء تحالف المنظمات الحقوقية المصرية وربطها مباشرة بمعركة التغيير والمصير، واعتبارها وسيلة أساسية للتواصل مع منظمات المجتمع المدنى العالمى.

٦- المساعدة فى بناء منظمات نقابية مستقلة فى مراكز التمردات العمالية وتحطيم هذا الكيان النقابى الاستبدادى والمباحثى، واعتبار ذلك مهمة سياسية أساسية فى معركة التغيير.

ثالثاً: حصار النظام وإختراق صفوفه

أ) أن السعى لشق صفوف هذا النظام وزعزعة ثقة أعضائه خاصة شباب الحزب وصغار ضباط الشرطة والجيش فى قيادات هذا النظام ورئيسه مهمة على درجة عالية من الأهمية ويتبع فى هذا الأساليب والوسائل التالية:

١- أثناء المظاهرات والاحتجاجات تخصيص زملاء لشرح أبعاد هذه المظالم لدى جنود الأمن المركزى وصغار الضباط وجذب تعاطفهم.

٢- الحرص على مناظرة مسئولى الحزب الحاكم أمام الرأى العام وفى وسائل الإعلام كلما سنحت الفرص لذلك وشرح السياسات البديلة.

٣- تخصيص جهد منظم لجمع كل المعلومات المتاحة لدى بعض الزملاء عما يجرى داخل الحزب الحاكم وقياداته العليا. (جهد استخبارى منظم)

ب) الموقف الواضح من " اللعبة الانتخابية " التى يمارسها النظام وتمنحه مشروعية زائفة، وذلك بمقاطعة كافة الانتخابات التى يجريها هذا النظام (مجلس شعب - شورى - محليات) طالما أن قواعدها السارية هى التزويـــر.

جـ) الضغط باستمرار محلياً ودولياً من أجل نزاهة العملية الانتخابية:

١- بدءاً من جداول القيد.

٢- مروراً بعمليات التصويت والنقل والفرز.

٣- إنتهاءاً بإعلان النتائج.

٤- فى ظل إشراف قضائى كامل وشامل على قاعدة قاضى لكل صندوق.

د) البحث عن وسائل قانونية وثغرات تسمح برفع دعاوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية أو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ضد رموز النظام فى قضايا تعذيب المواطنين خاصة هؤلاء الذين تعرضوا لإنتهاكات جسيمة كالاغتصاب والتشويه وغيرها.

(٣)

مستقبل الجمعية الوطنية للتغيير
إجابات على تساؤلات مشروعة*

قدم الأستاذ عبد الغفار شكر، ورقة تساؤلات أستراتيجية حول " مستقبل الجمعية الوطنية للتغيير "، يتحدد فى ضوء إجابات أعضاء الأمانة العامة على هذه التساؤلات المسار المستقبلى لهذا الكيان التنسيقى، وأفق تطوره أو ذبوله.

لذا فقد وجدت من واجبى كأحد المؤسسين لهذه الجمعية منذ إجتماع ٣٠ فبراير مع الدكتور " محمد البرادعى " أن أقدم رؤيتى وتصوراتى حول هذا الموضوع فى ضوء تلك التساؤلات التى وضعها المفكر الأستاذ عبد الغفار شكر.

أولا: الشروط الواجب توافرها فى الجمعية لتكون قادرة على التحول إلى كيان شعبى يشارك فى قيادة التغيير الديمواقراطى:

١ – أن ظروف نشأة هذا الكيان – شبه التنسيقى والتحالفى – قد تجاوزها الزمن والتغيرات لعدة أسباب:

الأول: أن الدكتور البرادعى ذاته لم يعد قادرا على فهم دور هذه الجمعية ولا خصائص المعركة الكبرى للتغيير، وقد أكتفى الرجل برسائل إليكترونية مستعينا بنموذج " باراك أوباما " فى إدارة معركة إنتخابية فى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨.

---

* أعد هذه الورقة عبد الخالق فاروق للرد على ورقة قدمها الأستاذ عبد الغفار شكر قبل ثورة يناير عام ٢٠١١ بعدة أسابيع قليلة لمراجعة وسائل عمل الجمعية الوطنية للتغيير بعد أن تلاحظ وجود درجة من الترهل بين صفوفها.

الثانى: أن تواصل الرجل مع الأمانة العامة للجمعية يقتصر على لقاءات متناثرة مع عدد محدود جدا من الأشخاص - ومع كامل أحترامناوتقديرنا لهذه الشخصيات - فأن التصرف نفسه يعكس عدم إحترام من الرجل لهذه الجمعية أو بقية أعضاء أمانتها العامة على الأقل، والكثيرون منهم يحمل تاريخ نضالى يتجاوز بمراحل طويلة تاريخ الدكتور البرادعى أو حتى قدرته على تصوره.

الثالث: أن ظروف النشأة كانت محاولة إضافية فى مسار ممتد منذ نهاية عام ٢٠٠٤ لإضافة حراك جديد فى ساحة العمل الوطنى المعارض للنظام والحكم، والأن فأن الموقف قد أنتقل إلى مرحلة أخرى يحتاج إلى بناء جبهة تحالف حقيقية لها هدف واضح ومحدد، وهو إسقاط نظام حسنى مبارك وأستبداله بنظام ديموقراطى، وبالتالى صياغة برنامج جبهوى موحد، وبناء أجهزة ومؤسسات بديلة لنظام الحكم مستفيدين من تجربة التخبط الراهنة فى الثورة التونسية العظيمة التى منحت مزيد من الأمل فى عصر الجماهير والثورات الشعبية.

الرابع: أن أستمرار التعلق بهدف " جمع التوقيعات " قد أصبح من السخافة السياسية بحيث ينبغى إلا يكون واحدا من جدول أعمال هذه الجمعية وأعضائها، وإنما العمل بجدية نحو بناء هذا التحالف والنزول إلى الشارع فى كل مناسبة ممكنة وتمثيل أوسع لشرائح العمال والفلاحيين والحرفيين.

ثانيا: فى طبيعة هذا الكيان

ينبغى أن يتحول كيان " الجمعية الوطنية للتغيير " من مجرد حركة تنسيق جبهوى، تميزت بنشاط إحتجاجى منذ نشأتها، إلى جهاز تعبئة وبناء الجبهة الوطنية من غير الأحزاب الرسمية، لأن التعويل على هذه الأحزاب المرتبط مصالح معظم قياداتها ماليا واقتصاديا وسياسيا بنظام مبارك هو إضاعة للوقت وتبديد للجهد، وبالتالى فأن تطوير الأفكار ينبغى أن يذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ عبد الغفار شكر من:

- صياغة البرنامج السياسى المشترك لمكونات الجبهة.

- قيادة مركزية تمثل الأطراف الأساسية.

- التركيز على بناء الفروع فى المحافظات.

- التوسع فى إطار العضوية خاصة للشخصيات العامة داخل الأمانة العامة.

- صياغة خطة عمل حقيقية لجذب الكوادر الوسطى والقواعد المخلصة للأحزاب الثلاثة التى تلعب دور " المحلل السياسى " لنظام مبارك ونقصد بها أحزاب الوفد والتجمع والناصرى.

ثالثا: مفهوم الجبهة وواقع الجمعية:

فى الوضع الراهن لا تستطيع الجمعية أن تلزم بعض مكوناتها بقراراتها أو سياستها نظرا لإختلاف الأوزان النسبية من ناحية، ولعدم توافر برنامج سياسى مشترك وخطة عمل (علنية وأخرى سرية) متفق عليها.

ومن هنا فأن الصحيح هو دفع الجمعية للتحرك خارج المظلة الضيقة بأعتبارها تابعة للدكتور محمد البرادعى، بل الصحيح أن تسعى لتقديم عشرة أو عشرين من الشخصيات الوطنية المرموقة تمثل ألوان الطيف السياسى " كقيادة وطنية " بديلة محتملة لنظام مبارك وعائلته، وهى أحدى المهام الكبرى التى آن الآوان للعمل على تحقيقها، وفى هذا السياق فأن خطوة بناء " برلمان شعبى " هى خطوة إيجابية ينبغى تعزيزها وتطويرها لعدة إعتبارات:

١- فهى وسيلة مادية ويومية لإثبات إغتصاب النظام للسلطة عبر تزوير الانتخابات عموما وانتخابات عام ٢٠١٠ تحديدا.

٢- وهو عنوان صالح دوليا لمخاطبة المنابر الدولية المشابهة فى كل مناسبة لتأكيد عدم شرعية " برلمان حسنى مبارك " ونظام حكمه ككل.

٣- وهو أيضا بداية جيدة لبناء أجهزة السلطة البديلة حتى لا تتخبط الحركات الجماهيرية المتوقعة فى ساحة بلا عناوين سياسية وطنية.

٤- والخطوة المقبلة عند إنشاء الجبهة الوطنية وأجهزتها أو حتى قبلها هو إعلان حكومة ظل، أو بالمعنى الدق " **حكومة وطنية بديلة** " تلعب دور المقدم للسياسات البديلة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى فى مجال السياسة الخارجية لمصر.

رابعا: ما هو البرنامج السياسى المقترح للجبهة:

ينبغى أن يتميز برنامج الجبهة بثلاثة سمات وخصائص أساسية هى:

١- أن يكون واضحا لا لبس فى مكوناته وأفكاره وأهدافه.

٢- أن يكون جامعا للحد الأدنى الوطنى المقبول لأطرافه.

٣- أن لا يكون هذا الحد الأدنى أقل من طموحات قوى التغيير الوطنى.

فكيف نبنى الخطوط العريضة " التفاوضية " بين المكونات الوطنية للجبهة المتصورة؟

أولا: الأهداف:

١- أسقاط نظام الرئيس حسنى مبارك وعائلته وأستبداله بنظام وطنى ديموقراطى.

٢- مرحلة إنتقالية مدتها سنتان يجرى خلالها تشكيل جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد.

٣- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين دون قيد.

٤- إطلاق الحريات العامة كافة بدءا من حق التعبير والنشر إلى حق التنظيم وغيرها.

٥- التحضير لإنتخابات جديدة على كافة المستويات خلال هذه الفترة الإنتقالية.

ثانيا: الوسائل والآليات:

١- أستخدام الوسائل السلمية فى التجهيز للعصيان المدنى.

٢- بناء أجهزة ومؤسسات السلطة البديلة أو مرحلة إزدواجية السلطة (مثل البرلمان الشعبى، وحكومة الظل.. الخ).

٣- الاستفادة من تجمعات المصريين بالخارج من أجل وضع النظام بأستمرار فى حالة ضغط ومأزق.

٤- التواصل مع وسائل الإعلام الإقليمية والدولية لكشف فساد النظام ورموزه.

٥- بناء شبكة العلاقات التنظيمية مع التجمعات العمالية والفلاحية التى سبق وقامت بمواقف احتجاجية.

٦- نشر ثقافة العصيان المدنى وشرح أبعاده وآلياته.

٧- بناء سياسة تحالفات جادة مع كافة الفاعليات السياسية فى المجتمع وفى طليعتها الأخوان المسلمين.

٨- تنظيم ورش عمل جادة لأعضاء وقيادات الجمعية كل مرحلة لتقدير الموقف السياسى.

ثالثا: العلاقة بين الجمعية والجبهة الوطنية

فى حال النجاح فى بناء الجبهة الوطنية، وهى مهمة صعبة وتحتاج إلى الصبر والمرونة، فأن الأدوار قد تختلف، فلتبقى الجمعية إطارا تنسيقيا واسعا يحفظ للشباب والحركات غير الممثلة فى قيادة الجبهة وجودها وفاعليتها، وينتقل الجهد السياسى الرئيسى إلى الجبهة ونشاطها.

الفصل الثالث

مقدمات الغضب والثورة

١

نداء إلى الشعب المصرى
لم يعـد الصمت ممـكناً*

نحن الموقعين على هذا البيان نعلن أن الصمت لم يعد ممكناً ونحن نشهد مع أخوتنا المواطنين ما آلت إليه أحوال البلاد من ترد.

نشهد الثروة محتكرة هى والسلطة، وتفاوتاً بين الطبقات زاد حدته ربع وأكثر من ثلث المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وملايين تعيش فى العشوائيات والمقابر، وغالبية ساحقة لا تكاد تجد ما يسد الرمق، فى حين استأثرت قلة قليلة بمقدرات البلاد وموارردها وهربت بأموالها العامة إلى الخارج.

نشهد الأصول العامة التى أقامها الشعب عبر عشرات السنين تنهب وخداع الناس ببيعهم صكوك وهم الملكية الشعبية مستمراً وراء الأستار.

* أعد هذا البيان وأختار عنوانه بصورته الأولى عبد الخالق فاروق، ثم جرى تنقيحه من جانب الحاضرين وتولى الأستاذ حمدى قنديل الصياغة النهائية، وكان ذلك قبل ظهور البرادعى على الساحة السياسية بثلاثة شهور على الأقل، أى فى خريف عام 2009. وقد ضمت هذه المجموعة التى عرفت إعلاميا بمجموعة الصمت شخصيات وطنية بارزة منها الأعلامى الكبير حمدى قنديل، والسفير إبراهيم يسرى والمهندس يحيى حسين عبد الهادى، ود. حسن نافعة، و الدكتور أشرف بلبع، والخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق، والدكتور يحيى الجمل والدكتور محمد السعيد إدريس والمهندس أبو العلا ماضى، والمحامى عصام سلطان، والسيدة ماجدة، والمهندس سمير عليش والدكتورة منار الشوربجى وغيرهم كثير من كبار الشخصيات العامة، وجرى إعلانه رسميا فى مؤتمر صحفى كبير بنقابة الصحفيين فى مارس 2010.

نشهد الاحتكار يستأسد، وقانون منع الاحتكار يجهض، وشركات الأسمنت الأجنبية تبتلع أرباحاً بالمليارات، والعصابات تسيطر على مصايد الأسماك فى البحار والبحيرات، والفساد يستشرى فى مفاصل الدولة، والشفافية تكاد تنعدم.

نشهد صنوف الجباية تتوالى بمختلف ألوان الضرائب آخرها ضريبة السكن، فى حين تنهار الخدمات التى يجب أن توفرها الدولة لمواطنيها من تعليم وتطبيب وإسكان ومرافق.

نشهد أنه لم يعد هناك تعليم ولم تعد هناك تربية.. بيننا ١٦ مليون مواطن لا يقرأون ولا يكتبون، و ٢٧٪ من أبنائنا يتسربون من التعليم، وجامعاتنا تراجعت مكانتها حتى لم تعد تذكر ضمن قوائم التميز فى العالم.

نشهد تدنياً مزرياً للرعاية الصحية، وانتشاراً مقلقاً لأمراض الكلى والكبد والسكر والسرطان، فى حين يطرح مشروع قانون للتأمين الصحى يزيد من إرهاق المواطن.

نشهد الشعب يشرب الماء مختلطاً بالصرف الصحى، والزراعات تروى بالمجارى، ومياه النيل مصدر حياة المصريين ورزقهم تتلوث إهمالاً وعمداً..

نشهد البطالة تتفشى، وأمل الشباب فى المستقبل ينعدم..

نشهد الفلاح الذى يتغنى به الحزب الوطنى يعانى من ديون بنك التسليف، وندرة البذور، وغلو أسعار الأسمدة والمبيدات، والمحاصيل الرئيسية تتراجع، وغذاء الناس تحت رحمة الأجنبى..

نشهد تمزقاً فى اللحمة الوطنية ينذر بالخطر. وطمساً للهوية المصرية والقومية، وإسفافاً فى الإبداع، وانحطاطاً فى الأخلاق العامة، وإزدياداً متصاعداً فى معدلات العنف والجريمة..

نحن الموقعين على هذا البيان نعلن أن الصمت لم يعد ممكناً على تسيير الحكم لشئون البلاد..

ونسجل رفضنا على تتالى الأزمات والفشل فى إدارتها واحدة بعد أخرى، من فشل فى إدارة مباراة كرة، إلى فشل فى رفع القمامة، إلى فشل فى معالجة السحابة السوداء والتلوث، الى فشل فى تفادى حوادث العبارات والقطارات والطرق، إلى فشل فى أزمة العشوائيات، وفشل فى أزمة الخبز والبنزين والبوتاجاز وغيرها..

ونسجل رفضنا على القصور الفاضح فى إدارة الملفات السياسية الكبرى الخاصة بعلاقات مصر بدول المنطقة والعالم، وفى مقدمتها ما يتعلق بمحاولات الهيمنة الأجنبية، وما يتعلق بالمخططات الصهيونية احتلالاً وعدواناً واستيطاناً وسلباً للغاز المصرى، وما يتعلق باقتسام مياه النيل، وما يتعلق بالوطن العربى والصلات الأفريقية.

ونسجل رفضنا على ضياع مكانة مصر بين الأمم، وامتهان كرامة المصريين فى الخارج بعد امتهانها فى الداخل..

ونسجل رفضنا على انتهاك حرية المواطنين بأدوات التسلط والقمع والرقابة والتنصت، وفرض قانون الطوارئ لأكثر من ربع قرن، والسيطرة على الإعلام الرسمى والخاص، وتقييد تداول المعلومات، وحبس الصحفيين، ومنع التظاهر السلمى، وحظر قيام أحزاب جديدة، والتضييق على الحياة الحزبية وعلى أنشطة المجتمع المدنى، وإحالة القضايا المتهم فيها مدنيون إلى المحاكم العسكرية، والاعتقال دون مسوغ قانونى، والتعذيب فى أقسام الشرطة، والتدخل فى عمليات الانتخاب بمختلف مستوياتها ومجالاتها.

ونسجل رفضنا على ازدراء الحكم لمطالب الإصلاح، وتجاهل المقترحات لتعديل الدستور، والمضى فى خطة توريث الحكم..

نحن الموقعين على هذا البيان نعلن أن الصمت لم يعد ممكناً..

ونطالب بدستور يلبى طموحات الأمة تتم صياغته خلال مرحلة انتقالية فى ظل حكومة وحدة وطنية، وحتى يتم ذلك نطالب على نحو عاجل بتعديل المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ بحيث تتاح الفرصة لتعدد الترشيحات الرئاسية، وتحدد مدة ولاية الرئيس بفترتين فقط، وتجرى الانتخابات بقاض لكل صندوق..

ونطالب بتعديل قانون الانتخاب بحيث تصبح اللجنة العليا لإدارة الانتخابات لجنة مستقلة، وتنقى جداول الناخبين، ويتم التصويت بالرقم القومى، وتجرى العملية الانتخابية بمنظومة الكترونية..

ونطالب بإيقاف مخطط توريث حكم مصر، الذى يتنافى مع أسس النظام الجمهورى ويجافى مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ويهين كرامة المصريين..

نحن الموقعين على هذا البيان نعلن أن الصمت لم يعد ممكناً، ونهيب بشعب مصر وقواه الحية أن يتصدى لهذه المهمة المقدسة من أجل قيام نظام سياسى مصرى جديد قادر على تحقيق آمال الأمة..

جماعة العمل الوطنى

(٢)
الحركة الشعبية من أجل التغيير
فلننهض بواجباتنا الوطنية*

تمر مصر منذ سنوات قليلة ماضية بحالة من الحراك السياسى والإجتماعى الواسعة النطاق؛ وهى حالة غير مقطوعة الصلة بالنضالات الإجتماعية والإقتصادية التى قام بها العمال والفلاحين وصغار الموظفين طوال الثلاثين عاماً الماضية وتحديداً منذ انتهاج النظام والحكم فى منتصف عقد السبعينات ما سمى " سياسة الإنفتاح الإقتصادى ".

فاضرابات وتظاهرات عمال المحلة وحلوان عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ كانت ايذاناً بحركة رفض إجتماعى وسياسى لهذه السياسات وآثارها الإجتماعية السيئة على حياة الغالبية الساحقة من الشعب المصرى.

وبرغم الطابع المسكن والمهدئ وسياسات التجريف الإجتماعى التى جرت منذ هذا التاريخ عبر عمليات تشجيع الهجرة والعمل بالخارج لملايين المصريين؛ فإن حقائق الحياة والصراعات التى جرت فى الأقليم العربى وحوله طوال العقود الأربعة

* صاغ هذا البيان عبد الخالق فاروق، وقدم فى أحدى الاجتماعات التنظيمية لمجموعة يسارية كمحاولة لتجميع قوى اليسار ودخولها الجمعية الوطنية للتغيير فى صيف عام 2010 فى مكتب مؤسسة الاستاذ المرحوم نبيل الهلالى، وحضره عدد من رموز تيار اليسار ومنهم السادة عبدالخالق فاروق وأحمد بهاء الدين شعبان و الدكتور إيمان يحيى، والمهندس كمال خليل و النقابى محمد عبد السلام والمهندس ممدوح حبشي، والصحفيان مصطفى البسيوني و هشام فؤاد و سيد فتحي المحامى والطبيب أحمد عبد الوهاب و هشام محمد عبد الله (أسوان)، ومحمد سنوسي عباس (أسوان)، و عبد الفتاح عبد الله (أسوان) ،وعلاء رتيمة، والمناضل العمالى فتح الله محروس، والنقابى طلال شكر، والأستاذان الجامعيان سالم سلام وأحمد الأهواني والمهندس حمدي قناوي.

الماضية قد أدت إلى إنحسار النتائج التى ترتبت على هجرة ملايين انعمل والفلاحين والمهنيين وصغار الموظفين إلى بلاد النفط؛ وها نحن نعود إلى المربع الأول حيث عاد معظم هؤلاء إلى وطنهم لينشغلوا مرة أخرى بضرورات إصلاحه وتغييره بعد أن خربته أو تكاد سياسات الفساد والاستبداد والتبعية التى انتهجها تحالف إجتماعى وسياسى وأمنى هيمن على أجهزة صنع القرار فى البلاد وعرضها لأكبر عملية نهب وإفساد لم تشهدها فى تاريخها الحديث كله.

ووسط كل هذا ظل اليسار بقياداته وكوادره ومناضليه فى مقدمة صفوف الناس مدافعاً عن مصالحهم؛ متحملاً مشاق الاضطهاد السياسى والأمنى؛ ومتسلحاً بإيمان عميق بأن المستقبل فى النهاية سوف يكون لصالح المنتجين والمخلصين من أبناء هذا الوطن.

والآن.. وبعد أن أدركت كل القوى الوطنية بكافة تياراتها وانتماءاتها؛ المواقف والمنطلقات الصحيحة التى عارض بها اليسار منذ البداية هذه السياسات للنظام والحكم منذ عام ١٩٧٤، واستشرافه لأفق نهايتها المحتومة؛ وأضرارها الفادحة بمصالح هذا البلد ومخاطر ربطه بالسياسات الأمريكية والإسرائيلية؛ فإن الضرورة تقتضى أن يتجاوز اليسار وكوادره نتائج الضربات الأمنية والتضييق الأمنى المتواصل؛ عبر تجميع كوادره وعناصره وقياداته ليشكلوا معاً مرة أخرى كتلة سياسية وإنسانية قادرة على المشاركة بفاعلية وإقتدار فى المرحلة الحساسة الراهنة التى لن نبالغ إذا قلنا أن مستقبل ومصير مصر قد بات متوقفاً على نتائج الصراع الجارى فيها بين قوى التغيير بكافة تياراتها ونحن منها من جهة، وبين قوى النظام الفاسد والمستبد والمتحالفين معه من ناهبى ثروات هذا الوطن من جهة أخرى.

وهنا يثور التساؤل: عن أى تغيير نتحدث؟ ومن هم قوى التغيير المرتقب؟ وما هو موقفنا منها؟

لا شك أن أولى الخصائص التى تميز موقف اليسار تاريخياً؛ عن غيره من القوى والجماعات السياسية الأخرى؛ هو وضوح موقفه الإجتماعى ودفاعه المستميت عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للفقراء عموماً وللطبقات المنتجة خصوصاً من عمال وفلاحين وحرفيين ومهنيين وصغار موظفين.

ومن هنا فإن نظرتنا ورؤيتنا تجاه قضايا التغيير؛ لا تعزل موقفنا وبرنامجنا الإجتماعى عن موقفنا ورؤيتنا السياسية تجاه قضايا الإصلاح والتغيير الديمقراطى فى المجتمع.

وإذا جاز الآن القول بأننا وجميع القوى والجماعات المطالبة بالتغيير والإصلاح الديمقراطى قد باتت متوافقة حول مطالب التغيير الديمقراطى من قبيل صياغة دستور جديد يضمن الحقوق العامة والفردية وحق النشر والتعبير وحق التنظيم وتكوين الأحزاب والجمعيات وإنشاء الصحف وحق الترشيح والانتخاب بما فى ذلك لمنصب رئيس الجمهورية؛ وإعادة توزيع السلطات والصلاحيات بما يضمن رقابة شعبية أكبر على شاغلى المناصب التنفيذية أو التشريعية والاستقلال الكامل والشامل للسلطة القضائية كما أقر الجميع بحق التظاهر والاعتصام والإضراب السلمى.

فإننا نود أن نقدم رؤيتنا وموقفنا لقضايا التغيير الإجتماعى وأقرار العدالة الإجتماعية فى خطوطه العامة والعريضة دون إخلال ببرنامجنا الشامل تجاه هذه القضايا والذى سيعرض كاملاً على الرأى العام بكافة تياراته وقواه الإجتماعية والسياسية فى وقت قريب.

أن موقفنا ورؤيتنا من قضايا التغيير الإجتماعى المكملة والمرتبطة بحراك المرحلة الراهنة للتغيير السياسى تتحدد باختصار فى النقاط التالية:

أولاً: فى مجال السياسات الإقتصادية:

١) وقف ما يسمى برنامج بيع الأصول والممتلكات العامة (الخصخصة) فوراً ومراجعة ملف ما جرى من نهب فى الشركات المباعة منذ عام ١٩٩١ وتقديم المسئولين عنه إلى المحاكمة.

٢) إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص ودعم القطاع العام المنتج ومنحه الفرص للتوسع والاستثمار من جديد من أجل خلق بيئة تنافسية حقيقية وكسر مرتكزات الاحتكارات الراهنة فى الإقتصاد المصرى.

٣) مراجعة السياسات والقوانين الضريبية وإتباع أسلوب الضرائب التصاعدية على الدخل واعتبار التهرب الضريبى جريمة وطنية كبرى.

٤) تشجيع الصناعة الوطنية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والتوسع وخلق فرص العمل من جديد.

٥) إعادة هيكلة الأداء الحكومى كله ورفع الحد الأدنى للأجور بما يضمن حياة مناسبة للجميع (لدينا رؤية متكاملة حول تمويل هذا النظام دون أن يؤدى إلى موجة تضخمية ضارة بالإقتصاد).

٦) دور مصرى قوى فى المحافل التفاوضية الدولية بالتنسيق مع دول الجنوب لإعادة التوازن للمؤسسات الإقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.

٧) إعادة النظر فى سياسات إدارة قطاع النفط والغاز ووضعه تحت الرقابة الشعبية المباشرة.

٨) إعادة هيكلة النظام المصرفى وسياسات منح الائتمان بحيث يخصص الجزء

الأكبر من القروض المصرفية لدعم القطاعات السلعية مثل الصناعة والكهرباء والزراعة وكذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٩) إعادة هيكلة القطاع الزراعى ووقف سياسات الملكية الزراعة الراهنة ومنح الأرض لمن يزرعها مع التوسع الزراعى الأفقى فى المناطق الجديدة، وإعادة النظر فى سياسات تمليك الشركات والمستثمرين لهذه الأراضى، وفتح مجتمعات عمرانية جديدة عبر نظم التمليك لعشرة فدادين لكل أسرة وكذلك دعم مشروعات الأبحاث الزراعية من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية.

١٠) إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة وسياسات الانفاق الحكومى لصالح أنشطة الانتاج ومراعاة مصالح الفقراء وتقليص الانفاق على جهاز أمنى داخلى متضخم يزيد عن ١,٥ مليون فرد.

ثانياً: فى مجال التعليم:

١- التأكيد على مجانية التعليم فى كافة مراحله وتوفير الاعتمادات اللازمة لذلك ورد الاعتبار للمدرسة العامة والجامعة الحكومية (لدينا مخطط متكامل لذلك واكتشاف الموهوبين من أطفالنا فى النظام التعليمى).

٢- وقف منح التراخيص للمدارس الاستثمارية والجامعات الأجنبية والخاصة ووضع رقابة صارمة على الموجود منها حالياً.

٣- إصلاح نظام الأجور والمرتبات للعاملين فى حقل التعليم فى إطار إصلاح نظام الأجور الشامل فى المجتمع ككل.

٤- وضع سياسة فعالة لمحو أمية ٣٥٪ من أفراد المجتمع عبر نظام حقيقى للخدمة العامة كشرط لشغل الوظائف.

٥- كما يتضمن برنامجنا تفاصيل إضافية حول إصلاح النظام التعليمى المصرى.

ثالثاً: فى مجال الصحة:

لقد أضرت السياسات الحكومية المتبعة منذ عام ١٩٧٤ بقطاع الصحة ضرراً بالغاً؛ برغم التوسعات الأفقية التى جرت فيه والطاقة السريرية المتاحة وأدت أفكار وسياسات خصخصة الخدمات الصحية التى أتبعت منذ عام ١٩٩١ إلى أوضاع خطيرة على الصحة العامة خاصة للفقراء ومحدودى الدخل. ومن هنا فإننا سوف نعمل من أجل:

١- وضع نظام تأمين صحى شامل على كافة أبناء الشعب المصرى وتطبيق مبدأ مجانية الرعاية الصحية وإلغاء نظام العلاج على نفقة الدولة الفاسد والمفسد.

٢- إعادة هيكلة قطاع الصحة بحيث ينحصر دور وزارة الصحة فى وضع السياسات الصحة العامة وإجراءات الوقاية من الأوبئة ونقل تبعية المستشفيات العامة إلى هيئة التأمين الصحى فى ظل وضعها الجديد.

٣- يتم تمويل هذا النظام عبر الاشتراكات والموازنة العامة للدولة والتبرعات (ولدينا رؤية متكاملة لهذا الموضوع سوف تعرض تفصيلاً فى برنامجنا).

رابعاً: فى قضايا المواطنة وحقوق الإنسان:

أن موقفنا ينطلق من الحق الأصيل للإنسان وفقاً لنص المادة (٤٠) من الدستور ومن كافة المواثيق الدولية بشأن المساواة بين الجميع دون أى تمييز بين الرجل والمرأة أو المسلم وغير المسلم أو غيرها من الاعتبارات ونحن نؤكد على موقفنا الدائم والثابت والأصيل فى هذا المجال، بما يعنيه ذلك من حق هؤلاء جميعاً فى الترشح وشغل كافة المناصب بما فى ذلك رئاسة الدولة.

خامساً: فى المجال الزراعى والفلاحين:

لقد شهدت السنوات العشرين الأخيرة سياسات أضرت بحقوق الفلاحين لصالح الملاك وكبار المستثمرين المصريين والعرب والأجانب، سواء فى مجال نزع الملكية أو الحيازة، أو فى زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى أو غيرها ولذا فإن سياستنا سوف تركز على:

١) عودة نظم التسويق الزراعى التعاونى تحت الرقابة الشعبية وبعيداً عن هيمنة البيروقراطية الحكومية.

٢) تخفيض فوائد البنوك الممنوحة للمزارعين إلى نصف مستواها التجارى.

٣) منح الأراضى الزراعية المستصلحة الجديدة إلى صغار الفلاحين بمتوسط عشرة إلى عشرين فدان خاصة فى مناطق توشكى وجنوب الوادى وسيناء وغيرها.

٤) إعفاء صغار الفلاحين المتضررين من السياسات الماضية من كافة ديونهم لدى مؤسسات التمويل الزراعى.

والآن.. ما هى قوى التغيير وما هو موقفنا إزائها؟

أن قوى التغيير الحقيقى فى مصر هى تلك القوى والجماعات والأفراد الذين أعلنوا تصديهم بشجاعة ودون مواربة وبصدرهم العارى لسياسات الفساد والاستبداد والتبعية التى اتبعها نظام الحكم منذ عام ١٩٧٤ وحتى يومنا، ولا شك أن الساحة السياسة المصرية تشهد حالياً حالة من الفرز والاصطفاف الجديدين خاصة بعد إعلان الدكتور محمد البرادعى عن نيته فى الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية؛ فحرك سكوناً وعصف بصفقات مصالح بين بعض الكيانات الحزبية الهشة والنظام والحكم.

أننا نسعى بوضوح وبكل قوة لبناء تحالف وطنى وشعبى واسع من أجل التغيير

يعصف بالتحالف الفاسد والتابع المهيمن على دفة الحكم فى البلاد منذ سنوات طويلة.. ولهذا الهدف النبيل لن ندخر جهداً فى التقارب مع الجميع والتحالف مع الراغبين حقاً وصدقاً فى إخراج مصر من محنتها الراهنة.

أننا بهذا العرض المختصر لموقفنا من بعض قضايا التغيير الإجتماعى نؤكد على أن أى تغيير سياسى حقيقى لن يكتب له النجاح دون أن تحدد قوى التحالف للتغيير موقفها الواضح من هذه القضايا ومصالح قوى التغيير الحقيقية من العمال والفلاحين وصغار الموظفين.

وبهذا المعنى فنحن الموقعين على هذا البيان السياسى للتكتل اليسارى الوطنى للتغيير نعلن استعدادنا لإقامة أوسع جبهة وطنية للخلاص الوطنى طالما جرى التوافق على هذه المطالب السياسية والإجتماعية.

عاشت مصر حرة ديمقراطية.. عاش تحالف قوى التغيير.. عاش كفاح العمال والفلاحين والفقراء وأصحاب الحق فى الحرية والعدالة الإجتماعية

الفصل الرابع

إرتباك المشهد بعد إزاحة مبارك
وتمهيد الطريق لحكم جماعة الاخوان المسلمين

بعد نجاح الموجه الثورية الأولى فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، فى خلع رأس نظام الفساد والاستبداد (حسنى مبارك وأنجاله) فى الحادى عشر من فبراير، تاهت القوى الثورية التى توزعت بين عشرات الائتلافات شبة الحزبية والعصبوية. ولعب المجلس العسكرى وأجهزة إستخباراته من ناحية، والتنظيم السرى لجماعة الأخوان المسلمين من ناحية أخرى، دورا كبيرا فى إختراق هذه المجموعات الشبابية وتفتيتها كل لحساباته، ومن هنا برز التخبط فى تصرفات المجموعات الشبابية، بل وبقية القوى الحزبية القديمة والجديدة معا، وأشتعلت النيران فى أكثر من موقع فى الميدان وفى غير الميدان مثل أحداث شارع محمد محمود الأولى (إبريل ٢٠١١) ومحمد محمود الثانية (نوفمبر ٢٠١١)، وأمام مجلس الوزراء والمجمع العلمى المصرى، وفى محاولات إقتحام مبنى وزارة الداخلية وهكذا.

وهنا تنادى عدد من المثقفين الوطنيين والخبراء المتخصصين فى دراسة العلوم السياسية والاستراتيجية، لدراسة الموقف، ومشاركة الثوار الشباب التفكير وتحليل المواقف، وكان مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية الذى تشرفت بتأسيسه وإدارته خلال الفترة من أكتوبر عام ٢٠١١ حتى ٢٥ يناير عام ٢٠١٣ فضل السبق فى تنظيم تلك الحلقات النقاشية المنظمة، وقد نجحنا فى نشر بعض هذه النتائج والوثائق، كما تحفظنا على نشر بعضها الأخر لأسباب لا تخفى على أحد.

والأن وبعد مرور أكثر من ثلاثة سنوات على تلك الأحداث أظن أن الأوان قد أن لنشر هذه الوثائق والأوراق، كما نشير إلى ما نشر فى حينه فى بعض الصحف اليومية، من تقديرات مواقف، كنا فيها السباقين دون إدعاء لتحليل أفق المستقبل، خصوصا بعد تولى جماعة الأخوان المسلمين الحكم فى البلاد، وبدت الغيوم ملبدة بأكثر من إحتمال للخطر، وها نحن نضع بين أيدى القراء والمؤرخين ما لدينا وما قمنا به من واجب وطنى ألزمنا به أنفسنا وألزمتنا به الظروف.

(١)
حلقة نقاشية عن الوضع السياسي الراهن ومستقبل الثورة المصرية

بتاريخ ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١

أقام مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية حلقة نقاشية عن الوضع السياسي الراهن، ومستقبل الثورة المصرية، شارك فيها عدد من السياسيين، والناشطين، والأكاديميين، وهم:الدكتور عبد الله الأشعل، السفير السابق، والمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، والدكتور إيهان يحيى، الأستاذ بجامعة قناة السويس. والدكتور صفوت حاتم أستاذ الجراحة والمفكر السياسي، والدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والدكتور محمد السعيد إدريس الخبير بمركزالأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. والكاتبتان الصحفيتان فريدة الشوباشي، ومديحة عمارة، والدكتور مجدي زعبل الأستاذ بجامعة الزقازيق والمهندس والناشط السياسي الفاروق عمر بان، والناشط السياسي عمار البلتاجي والأستاذ عبدالخالق فاروق الخبير الاقتصادي المدير التنفيذي لمركز النيل، ونجلاء مكاوي الباحثة بالمركز، وأحمد بان الباحث بالمركز.

كانت المحاور الرئيسية للحلقة هي وضع تقدير عام للموقف، وتحديد أطراف الأزمة، وتصور السيناريوهات المتوقعة، وقد اتفق المشاركون إلى حد ما في تحديد

أسباب انطلاق الموجة الثانية من الثورة، ففي الأيام الأولى للثورة المصرية، ومع ردود فعل النظام السابق، وفشله في إدارة الأزمة، تحولت الانتفاضة إلى ثورة حقيقية شارك فيها كل القوى الثورية والشعب المصري بكل قطاعاته، التي لم تكن مقتنعة بالنظام ولا بالنخبة، لكن بعد سقوط رأس النظام، ولعدم وجود قيادة للثورة، أو إطار تنظيمي، أو حتى أيديولوجية، بدأت الخلافات تنشأ، خاصة وأن من قاموا بالثورة لم يتسلموا السلطة، وأوكلت المرحلة الانتقالية إلى جهة كان يفترض فيها أنها حمت الثورة، وبالتالي مؤتمنة عليها، وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومع الوقت ازدادت الفجوة بين ما يريده المجلس، وما يريده الثوار، وهو ما قامت الثورة من أجل تحقيقه، فصحيح أن الجيش كان ضد التوريث والخصخصة، ولذلك كان مستعدا للتضحية برأس النظام، بيد أنه ليس مستعدًا لتأسيس نظام بديل بسياسات بديلة، بالمعنى الذي يقصده ويريده الشعب، وبالتالي حدثت الفجوة بين الثوار والمجلس العسكري، الذي يعد امتدادًا لنظام مبارك، ومستعدا لإجراء إصلاحات طفيفة دون هدم النظام ككل، وإحداث تغيير جذري في السياسات.

رأى المشاركون فى الحلقة النقاشية أن الشعب لم يحصل على أية مكاسب حتى الآن، لذا فقد امتد الاحتقان إلى الشارع، ولم يعد قاصرًا على النخبة والتيارات السياسية، فقد أحس الشعب أنه خدع، فمزيدا من ارتفاع الأسعار، والانفلات الأمني، وغيرها من الأمور التي لا تعكس حال بلد يعيش ثورة حقيقية.

وقد رأى الشباب، الذين شاركوا في الثورة،والمعبرين عن الميدان في تلك الحلقة النقاشية، أن عدم إنجازأي شئ طوال التسعة أشهر الماضية، صنع جنين مشوه يدعى "مصر الجديدة"، التي تمناها شباب ٢٥ يناير، وثاروا من أجلها، ورأى بعضهم أن فشل المجلس العسكري في إدارة شئون البلاد كان متعمدًا، بل اعتبروه متآمرًا على الثورة، فالجنرالات لا زالوا يتحدثون

عن الثورة على أنها "أحداث التحرير"، وقد حاول المجلس العسكري تبريد الثورة، وراهن على أن الثورة لن تقوم مرة أخرى، وعمل بطريقة منظمة للغاية، فاستغل الفترة الانتقالية لينقذ نظام مبارك مرة أخرى، وعمل على إيقاظ قوى كانت مختفية، وغير محسوبة على الثورة (الإخوان المسلمين والسلفيين)، الذين أصابهم "هوس سياسي" نتيجة خلو الساحة أمامهم، فأصبحت المشكلة أن المزاج الشعبي العام بات غير راغب في الثورة، التي أضحت بالنسبة له فعل مجهد، فالمجلس العسكري نجح في أن ينقل للشعب حالة الكفر بالثورة، أما ما حدث في الجُمعات الأخيرة فهو تعبير عن القوى الحية في الشعب المصري.

أتفق الحاضرون على أن المجلس العسكري فقد شرعيته، فهو لم يمتلك الشرعية الثورية لأنه لم يلتزم بمسار الثورة، ولم يحافظ على تعهده بحماية أهدافها، كما أنه مفوض من قبل المخلوع، ولأنه تجاوز الستة أشهر التي تعهد بها، وهو فاقد الشرعية الأخلاقية لأنه قتل الثوار، وألقى بالشهيد في القمامة، ولذا يجب محاكمته.

تحدث الحاضرون عن طبيعة الأزمة وأطرافها، والمتمثلة في:

١- المجلس العسكري، كونه الطرف الممسك بالسلطة (التنفيذية والتشريعية) بدون أية رقابة حيث السلطة المطلقة.

٢- الطرف الثاني الذي يتمثل في النخبة السياسية بتشكيلاتها والقوى السياسية القديمة، والأحزاب الجديدة التي انبثقت عن الثورة، ولكنها لم تـأخذ الفرصة للاحتكاك بالجماهير.

٣- والطرف الثالث هو الأغلبية الصامتة، التي جلست تشاهد كيف يتصرف المجلس والنخبة، وبدأت تراقب فرأت أن النخبة ليست على المستوى المطلوب، وهذا يفسر ما حدث في الميدان، هذا فيما غاب عن المشهد القوى التي تصورت أنها ستقسم التورتة مع المجلس العسكري، لذا فالمشهد في الميدان صنعه الصامتون، وبعض القوى الشبابية المنظمة.

يمكن تحديد المشهد في الميدان، كما وصفه الشباب، بأنه مكون من ثوار، وباعة جائلين، ورجال المخابرات، وقد تمركز الثوار في أماكن مختلفة حسب اتجاهاتهم، كما أكد الشباب أن هناك حالات استيعاب سياسي من الثوار للإصلاحيين الموجودين في الميدان، غير القادرين على التعاطي مع الفعل الثوري، وطالبوا بالتوسط بين الثوار والداخلية لإيقاف "حمام الدم"، فيما شارك هؤلاء في لجان الأمن، والدواء، والطعام وغيره.

تحدث الشباب عن موقف الثوار في الميدان مؤكدين أن ثقة الثوار في أي اسم يطرحه المجلس العسكري للحكومة مفقودة تمامًا، وهم لم يرفضوا الجنزوري، بل رفضوا الفكرة من أساسها، فالمجلس الذي عين الجنزوري غير شرعي، وسقف مطالبهم يرتفع إلى حد انسحاب المجلس العسكري، ومحاكمة المسئولين عما جرى للثوار، وهم مصرون على استعادة الزخم الثوري، والكثير منهم لم يكن مع إغلاق جبهة محمد محمود، لأن تطور الأحداث بها كان يصب في صالح تحقيق مطالب الثوار، فقد استطاعت الموجة الثانية من الثورة أن تفرض تغيير الحكومة وأجبرت المجلس العسكري على ترشيح الجنزوري.

وعن موقف الإخوان المسلمين من المشاركة في أحداث التحرير الأخيرة، تحدث أحد الشباب المحسوبين على الإخوان، مبررا ذلك بأن الميدان ليس في حاجة للإخوان، في حين أن عدد من شباب الإخوان كان موجودا بصورة فردية، ومعظمهم مع الانتخابات، وينوون المشاركة في الانتخابات، ثم العودة مرة أخرى للميدان. فيما تحدث آخر مؤكدًا أن الإخوان بطبيعتهم ضد الثورة، التي تعتبر غير مطروحة في فكر الإخوان الذين حسموا أمرهم منذ ١١ فبراير، وليس لديهم مانع في العمل تحت سقف المجلس العسكري، مثلما عملوا تحت سقف نظام مبارك سابقًا.

أما المطلوب لحل الأزمة، وفي إطار تصور بعض السيناريوهات المتوقعة، أتفق عدد من الحضور على أن الميدان ليس قادرًا على ترشيح شخصية، أو حكومة تتولى إدارة المرحلة

الانتقالية، على الرغم من بعض المحاولات والجهود التي تبذل من أجل التوافق على بعض الشخصيات لتشكيل حكومة، وإن كانت المشكلة ليست في شخص الجنزوري، بل في الصلاحيات المتاحة له، وحتى في حال حصوله عليها، كيف سينقذ مصر من هذه الأزمة.

بالنسبة لآليات الثوار في إدارة الموقف، كان رد الفعل الأول تجاه تكليف الجنزوري بتشكيل حكومة، هو نقل الاعتصام إلى مجلس الوزراء، وهو ما أدى إلى سقوط شهيد دهسًا بالسيارة في ثاني أيام الاعتصام، وعلى صعيد آخر حاول الثوار تشكيل مجموعات للاتفاق على طرح أسماء في الميدان لتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وما طرح من أسماء كان متوافقا عليه، بشكل كبير حسب تأكيدات شباب الميدان، وقد كان مرشحو الرئاسة هم أبرز الأسماء المطروحة، وذلك لأن الشباب القائمين على حملاتهم الانتخابية كانوا موجودون في الميدان ضمن المعتصمين، فيما عكست الأسماء المطروحة تنوع الموجودين في الاعتصام والتوافق العام، حيث لا يوجد خلاف جذري حول معظم الأسماء المرشحة لقيادة فترة انتقالية تنجز مجموعة من المهام المحددة، فضلاً عن أن شباب الثورة لم يعد لديهم آلية للتحاور مع المجلس العسكري، سوى تفويض بعض الشخصيات، فعلى حد تعبير أحدهم: "كل ما أكلمه يحبسني". لذا فهم يعتبرون أن المجلس يدير مرحلة "انتقامية" وليس انتقالية، وعليه فهم مصرون على السير في مسار الثورة، طالما بقي المجلس العسكري مُصرا على السير في مسار نظام مبارك.

أكد الخبراء الحاضرون على أهمية تشكيل حكومة إنقاذ وطني، متوافق عليها، تعبر عن أهداف الثورة بصلاحيات كاملة، وتدير المرحلة الانتقالية، حتى تسليم السلطة، لا تنهج نهج حكومة عصام شرف، وتأخذ قرارات فعلية فيما يتعلق بهموم المواطنين، خاصة العدالة الاجتماعية، وتشكل من كل التيارات السياسية التي تختار فيما بينها من يمثلها بنسب متساوية، وكفاءات شبابية بدلاً من أن يقوم المجلس العسكري بطرح الأسماء التي يختارها، لذا فإيجاد مخرج للأزمة يتوقف على مرونة المجلس العسكري، وقدرة الأطراف

السياسية على التوافق، وتأييد الأغلبية الصامتة لما سيتوافق عليه النخبة.

نشأ ثمة خلافاً بين الحاضرين من النخبة والثوار الشباب، ما عكس الفجوة بين الطرفين، وبرز في اتهام النخبة للشباب بأنهم يعيشون حالة غرور ثوري سيفقدهم أجيالاً ناضلت من قبل، كما أن الشباب حسب رأي النخبة، لا يدركون أن جيلهم سيفرز أيضًا ذات العناصر الانتهازية التي تم إفسادها بطرق مختلفة عبر القضائيات وغيرها، فكما كان هناك أحزاب كارتونية فاليوم هناك ١٨٦ ائتلافا شبابيا.

كما رأى البعض أن رفض وجود منصات سيجعل الميدان معزولاً، وأن المطالب المطروحة بعيدة عن الناس، فيجب طرح مطالب لكسبهم وإفهامهم أن الميدان يطالب بحكومة تأتي بشرط تحقيقها مطالب الشعب، فالناس في الأقاليم تحتاج إلى من يتحدث بلغتهم وعن همومهم، حيث لم تصل الثورة بعد إلى الكثير من القرى والمدن المصرية.

كما نصح البعض شباب الثورة بضرورة تحديد أولوياتهم،وفقا ما يستطيعون فعله، فإسقاط المجلس العسكري ومحاكمته، هدف لا يمتلك الثوار أدوات تحقيقه حاليًا، لكن في الإمكان تحقيق أهداف ثورية حقيقية، ولابد من إنقاذ أهداف الثورة، وفقًا لمعطيات المشهد السياسي.

اختلف شباب الميدان مع توصيفهم بأنهم يعيشون حالة من الغرور الثوري، لكن في النهاية اتفق الجميع على وجوب أن يفتح الثوار أذرعهم للنخبة، وأن تنزل النخبة إلى الميدان، ولا ترقص على السلم، فتحسم أمرها، وتختار أحد المسارين، السياسي أو الثوري.

واتفقوا أيضًا في مخاوفهم من استدراج الشعب إلى الانقسام، فيبدو أن هناك مجموعات مع المجلس العسكري، ومجموعات أخرى مع ميدان التحرير، لتخويف الشعب من مصير البلاد، في حال تخلي العسكر عن حكمه، فيما سادت حالة التخويف فعليًا عند قطاع كبير من الشعب، بل والنخبة.

الفصل الخامس

ما الذى جرى فى "فرمونت"؟

كثيرة هى الأحاديث المتناثرة فى الساحة السياسية المصرية، حول اللقاء الذى جمع كثير من رموز العمل الوطنى والثورى فى مصر والمرشح الرئاسى فى ذلك الحين عن جماعة الأخوان المسلمين " الدكتور محمد مرسى " فى أحدى قاعات فندق " فرمونت " الكائن فى حى مصر الجديدة فى شرق القاهرة، فى لحظة شديدة الحساسية فى تاريخ البلاد ليلة الخميس الموافق ٢١ يونيه عام ٢٠١٢. وأنتهى ببيان ختامى ألقاه بعض الذين شاركوا فى هذا اللقاء ظهيرة اليوم التالى (الجمعة الموافق ٢٢ يونيه عام ٢٠١٢)، فى ظل حضور صحفى وإعلامى عالمى.

وقد تعرض هذا المؤتمر وهذا اللقاء التاريخى والمصيرى فى تاريخ مصر الحديث، إلى كثير من اللغط ودخل على الخط سوء الظن وسوء النوايا، وأصبح محل تصويب من جانب كافة الأطراف السياسية فى الساحة المصرية وخارجها.

فمن جهة صوب ضد اللقاء ونتائجه كل المنتمين إلى نظام حسنى مبارك وأجهزة أمنه وإستخباراته، وعملاءه فى الصحافة والاعلام، وهذا مفهوم وطبيعى.

ومن جهة أخرى صوب ضده بعض المعادين لجماعة الأخوان المسلمين، وتيار الاسلام السياسى عموما، إنطلاقا من موقف سياسى أو أيدلوجى، وهذا أيضا مفهوم وطبيعى.

وهكذا أعتبر هؤلاء وأولئك اللقاء تسليما للدولة والحكم فى مصر إلى هذه الجماعة وأنصارها.

ومن جانب أخر فقد أعتبره كثيرون – وأنا منهم – نقطة كاشفة وهامة فى تاريخ البلاد، وتاريخ هذه الجماعة، فلولا هذا اللقاء وما أعقبه فى اليوم التالى من مؤتمر صحفى عالمى، ما كان للمجلس العسكرى الأول (طنطاوى – عنان)، الفاقد للشرعية والسىء التصرفات أن يعلن نتائج التصويت فى الانتخابات الرئاسية، التى أجلها

لأكثر من أسبوعين كاملين من أجل تهيئة البيئة لإعلان فوز مرشحهم المفصل – ولو على مضض – الفريق أحمد شفيق، وما كان يعنيه ذلك من هزيمة هائلة للثورة المصرية وشبابها، وإهدار لتضحيات عشرات الآلاف من الضحايا الذين سقطوا بين شهيد ومصاب، كما أن قراءة المشهد السياسى المصرى فى ذلك الحين كانت تشير بوضوح أن من شأن إعلان نتيجة من هذا النوع، إدخال البلاد فى دوامة حرب أهلية مشابهة تماما لما جرى فى الجزائر عام ١٩٩٢، والتى أستمرت لأكثر من عشر سنوات كاملة، راح ضحيتها أكثر مما راح من ضحايا فى حرب تحرير الجزائر من المحتل الفرنسى.

وربما يقول قائل: وماذا تغير أذن بعد حكم الأخوان وخلعهم فى ٣٠ يونيه من عام ٢٠١٣، ألسنا الأن فى حرب ضد إرهابهم والجماعات المتحالفة معهم؟

والحقيقة أن هذا القول يفتقر إلى العمق والقراءة الصحيحة للمشهدين، ففى عام ٢٠١٢ كان الأخوان وتيار الاسلام السياسى فى عنفوان شعبيته، بحيث أن إندلاع حرب أهلية فى ذلك الحين كانت ستجد لها مددا لا ينتهى من المؤيدين والمناصرين والبيئة الحاضنة لهم، بأعتبارهم لم يأخذوا فرصتهم فى الحكم وإظهار مواهبهم وطهارتهم الربانية، وإنقاذ البلاد من تداعيات نظام الفساد والإستبداد الذى إستمر أكثر من أربعين عاما على الأقل.

بينما أن الموقف فى يونيه عام ٢٠١٣ يختلف إختلافا نوعيا هائلا، فها هم الأخوان والسلفيون فى ركابهم يحكمون البلاد لعام كامل، ثم إذ بهم يظهرون أنانية غير مسبوقة، وغباء غير معهود، وسوء إدارة غير معروف من قبل، وبوادر فساد وصفقات مع رجال أعمال ورموز النظام السابق الذى ثار عليه الشعب، ثم زاد على ذلك لجؤهم الفاضح إلى العنف فى الخامس من ديسمبر عام ٢٠١٢ أمام قصر الاتحادية بما لم يشاهده الشعب المصرى فى تاريخه الحديث، أللهم إلا حينما أستخدم

نظام مبارك البلطجية من الرجال والنساء عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فى الاعتداء على المواطنين المعارضين وقاموا على مرأى من الكاميرات بإغتصاب أحدى الصحفيات أمام مبنى نقابة الصحفيين.

وهكذا شاهد الشعب المصرى بالصوت والصورة جماعة الطهر الإلهى تقوم بسحل الناس، وتعذيبهم على أبواب قصر رئيسهم (محمد مرسى) بصورة إجرامية مفزعة.

وبصرف النظر عن الدوافع والاعتبارات التى ينطلق منها كل طرف من الأطراف فى النظر إلى هذا اللقاء فى فندق " فرمونت " فأننى هنا سوف أقدم روايتى وشهادتى للناس وللتاريخ كما حدثت بالضبط دون زيادة أو نقصان، كمشارك بدور فى تنظيم هذا اللقاء – ولو بقدر متواضع – كما سأقدم الأعتبارات والدوافع التى حفزتنى وغيرى من الرموز الوطنية المشاركة فى هذا اللقاء، للجلوس مع رجل لم أكُنْ له يوما حبا أو إرتياحا طوال العام السابق على ثورة يناير (٢٠١٠) التى إلتقينا فيها أربعة مرات متعاقبة مع قيادات مكتب الإرشاد وعدد كبير من قيادات هذه الجماعة، لتدشين تحالف ضد نظام الفساد والاستبداد الذى كان يقوده حسنى مبارك وجماعته وأجهزة أمنه وإستخباراته، والتى كان قد أوصل البلاد فيها إلى حافة الهاوية والتبعية والأنهيار، خصوصا وأن مصر كانت مقبلة على لحظة تاريخية حاسمة فى نوفمبر من عام ٢٠١١، بما سمى " إنتخابات " التجديد الخامس مرة للرئيس حسنى مبارك ولمدة ست سنوات جديدة.

وهنا بدا لكل المراقبين والمحللين فى مصر وفى خارجها، أن مصر مقبلة على مرحلة شديدة الخطر، وكان تقديرى الشخصى – ويشاركنى فيه عدد ليس بقليل من المحللين والكتاب والنشطاء السياسيين – أن هذا النظام يوشك أن يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأنه لم يبق سوى هزة شعبية قوية سوف تأتى به إلى نهاياته المحتومة، ولكن

ظل السؤال متى تأتى هذه الهزة، ومن أين تأتى؟

على أية حال أروى لكم الأن، ولأول مرة الحكاية الكاملة من قصة لقاء " فرمونت " كما عايشتها وشاركت فيها، وللتاريخ والناس الحكم والانصاف.

****

فى منتصف الليل، من أحدى ليالى شهر يونيه من عام ٢٠١٢، وكانت الساعة تقترب من الثالثة صباحا، رن جرس الهاتف المجاور لسرير نومى، وكان المتصل من الجانب الأخر القيادى الأخوانى " د. محمد البلتاجى "، الذى كان الاتصال قد أنقطع بيننا بعد نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، بإستثناء مرة واحدة أتصلت به حينما تعرض صديقى الدكتور عمار على حسن لإعتداء بدا مدبرا من بعض أحد كمائن الشرطة المجاور لمقر رئاسة مجلس الوزراء فى أحد الليالى منذ عدة أسابيع.

بادرنى الرجل بالإعتذار عن الاتصال متأخرا وفى تلك الساعة، ثم أخذ فى شرح أسبابه، ومنها أن وضع البلاد والثورة فى خطر شديد، وأن هناك نية مبيته من جانب المجلس العسكرى (طنطاوى – عنان) للتلاعب فى نتائج الانتخابات الرئاسية التى جرت فى جولة إعادة منذ أكثر من أسبوعين بين مرشح – ما سماه وقتئذ الثورة – الدكتور محمد مرسى، ومرشح نظام حسنى مبارك والأجهزة الأمنية الفريق أحمد شفيق.

ثم إستطرد قائلا

– أن ميدان التحرير شكله وحش قوى.

وكان يقصد بالطبع أن المعتصمين فيه فى ذلك الوقت هم ذوى الذقون وحدهم، أى أنصار جماعة الأخوان والمتحالفين معهم من السلفيين، وزاد بأن هذا ليس ميدان ثورة يناير.

بالطبع كان ردى عليه متوقع فقد ذكرته بأنهم هم دون غيرهم من تخلوا فى أول

لحظة عن الثورة والثوار، وهم أول من عقدوا إتفاقات مع المجلس العسكرى بقيادة طنطاوى وعنان، وهم الذين كان أنصارهم يهتفون فى الميدان " المشير هو الأمير ".

رد محمد البلتاجى بالقول، ليس الأن وقت العتاب، أو بمعنى أخر فلنجلس معا ونتعاتب فالثورة كلها فى خطر، وعودة نظام مبارك بسياساته ورجالاته أصبحت حاضرة فى المشهد بقوة ثم بادرنى بالسؤال:

-هل لديك مانع فى الجلوس مع المرشح الرئاسى الدكتور محمد مرسى وشخصيات وطنية معدودة بعد غد للتباحث فيما ينبغى عمله؟

أجبت بأنه ليس لدى مانع، بشرط أن توجه الدعوة إلى عدد معتبر من الشخصيات الوطنية، وذكرت بعض الأسماء، وذكرته بأن الثقة فى الأخوان المسلمين من جانبنا قد أصبحت مهزوزة. رحب الرجل، بل وشكرنى على تولى مسئولية الترتيب مع هذه الشخصيات الوطنية، وأبلغنى بأنه سوف يعاود الاتصال بى غدا للإطئنان على الحضور.

إنتهت الكلمة الأولى على هذا النحو، ثم عاد الرجل فى منتصف النهار ليتصل من جديد، ويلح على أهمية حضورى، ودعوتى للشخصيات الوطنية التى ذكرت، ثم كرر الاتصال فى وقت المغرب تقريبا من نفس اليوم، ويبدو أنه كان على علم بأننا سوف نجتمع فى نفس اليوم فى فندق " جراند حياة " بحى المنيل فى إطار لقاء تشاورى بين رموز وأقطاب القوى الوطنية الديموقراطية والمدنية.

كان مشهد الجزائر حاضرا فى مخيلتى، وربما فى مخيلة كثير من الرموز الوطنية، كما أن ضميرنا ووجداننا لم يكن ليستريح إذا ما نصب الفريق أحمد شفيق رئيسا للجمهورية، الذى كانت تصريحاته الأخيرة، خصوصا بعد محاولات السلفيين إقتحام مقر وزارة الدفاع فى كوبرى القبة، تكشف عن تهديدات منه ليس فقط للتيار السلفى، وإنما لكل قوى المعارضة وقوى الثورة التى ناهضت نظام الفاسد الأكبر

حسنى مبارك.

قمت من على مائدتى وتوجهت من فورى إلى بعض الشخصيات الوطنية الحاضرة فى اللقاء، وشرحت لهم خطورة الموقف، ودعوة المرشح الرئاسى محمد مرسى للقاءه فى فندق " فرمونت " بحى مصر الجديدة بعد دقائق من لقائنا هذا، ووجدت ترحيبا من الأستاذ حمدى قنديل، والدكتور عبد الجليل مصطفى، والأستاذ عبد الغفار شكر، والأستاذة سكينة فؤاد، والصحفى وائل قنديل، كما أتصلت بصديقى الدكتور محمد السعيد إدريس، وكان عائدا توا من رحلة خارج البلاد وما زال متواجدا فى مطار القاهرة، فرحب الفكرة وإلتحق بنا فعلا فى فندق فرمونت، وكذلك رحب المستشار والقاضى الجليل فكرى خروب، أما صديقى الدكتور عمار على حسن، فقد تردد كثيرا وكان رافضا للفكرة، ولكن تحت ضغطى قبل عمار حضور هذا الاجتماع.

عاود البلتاجى الاتصال بى فى الثامنة مساءا يستعجلنى الحضور، والإطمئنان على أسماء الحضور. وبرغم مخاوفى ومخاوف الكثيرون منا حول نوايا الأخوان المسلمين، وإستحضار تلك الذكريات القريبة التى إشتبك فيها عناصر الأخوان وشبابهم مع شبابنا وثوارنا فى ميدان التحرير فى التاسع من أكتوبر عام ٢٠١١، والإصابات التى لحقت بنا، وما فعلوه من قبل من إنزال مئات من شباب الأخوان لعمل كردون حماية أمام مبانى مجلسى الشعب والوزراء، لمنع شباب الثورة من الولوج إلى المجلس وعرض مطالبهم على مجلس الشعب المنعقد ذو الأغلبية الأخوانية والسلفية، فقد كان مخاطر الإنزلاق إلى سيناريو الجزائر حاضرا، كما أن سلوك المجلس العسكرى لم يكن يشى بالاخلاص للثورة ومطالبها، بل على العكس أمر بإطلاق الرصاص الحى على الشباب فى أكثر من موقع وفى أكثر من حادثة، وأنتهك بما سمى كشف العذرية

شرف الفتيات المشاركات فى الثورة المصرية.

أخذنا نبحث عن سيارتين تقلان حوالى ١٢ شخصا الذين وافقوا على حضور ذلك الاجتماع الطارىء، فوجدنا سيارتين (ميكروباص)، أقلتنا إلى الفندق الفخم على أطراف حى مصر الجديدة، وفى نفس الوقت كان د. البلتاجى قد تولى الاتصال ببعض الشخصيات الأخرى، ومنهم الدكتور حسن نافعة، وبعض رموز جماعة عبد المنعم أبو الفتوح (حزب مصر القوية) وكان منهم الدكتوره رباب المهدى والشاب أحمد إمام وغيرهم.

دخلنا إلى فندق " فرمونت " والساعة تقترب من العاشرة مساءا، وكان الاجتماع قد أنعقد منذ الثامنة وربما قبلها بقليل، صعدنا إلى المصعد ونزلنا طابقين تحت الأرضى، وفى قاعة متوسطة الحجم، وعلى مائدة مستطيلة كان يتصدرها المرشح الرئاسى الدكتور محمد مرسى، ومن حوله عدد ليس بقليل من الشخصيات ذوى العيار المتوسط والصغير، فمنهم الشاب وائل غنيم، ورباب المهدى، وأحمد ماهر، ومستشاره للشئون القانونية فؤاد جادالله، بالاضافة بالطبع إلى شخصيات أخوانية معروفة منهم أحمد عبد العاطى - الذى سيصبح مدير مكتبه فى رئاسة الجمهورية - وياسر على - الذى سيصبح المتحدث الرسمى لرئاسة الجمهورية لفترة قبل أن تفتضح علاقاته النسائية وزواجه السرى - وعصام الحداد، الذى كنت أراه لأول مرة فى حياتى، وأخرين.

بمجرد دخولنا إلى القاعة، بدا على الدكتور محمد مرسى الإرتياح، وقام منتفضا لتحية القادمين، وكنت أنا للمصادفة البحته فى مقدمة الصف. أستقبلنى الرجل بترحاب غير معهود فيه، وأحتضننى مبادرا بالقول:

- أنت فين يا راجل.

- أنتم اللى فين يا دكتور.. أنتم اللى سيتونا مش أحنا.

هكذا جاءت أجابتى لتسطر من اللحظة الأولى نقطة نظام على محاولته إظهار الأمر وكأننا نحن من تخلى عن الثورة وعنهم.

وهكذا فعل مع الأخرين، د. عمار على حسن، الأستاذ حمدى قنديل ود. عبد الجليل مصطفى والأستاذ عبد الغفار شكر والأستاذه سكينة فؤاد والأخرين، وأنضم إلى الاجتماع الدكتور حسن نافعة والدكتور محمد السعيد إدريس، وأصطف الجميع مرة جديدة على المائدة المستطيلة، وكنا حوالى أربعين شخصا على الأكثر.

جاءت جلستى - بالمصادفة - على يمين الدكتور محمد مرسى، وبعد المستشار فكرى خروب، وعلى يمينى جاء ياسر على، الذى تولى إدارة الجلسة، ومن بعده الرجل الغامض وغير المريح عصام الحداد، الذى لم أرتح لسلوكه ولا لصمته، وأدركت على الفور أننى إزاء رجل ينتمى إلى عالم الاستخبارت وأساليبها أكثر من كونه ينتمى إلى عالم السياسة وصراخها وحوارها.

وبدأ النقاش بكلمة مطولة - دون داعى - للمرشح الرئاسى الدكتور محمد مرسى، تناول فيه قراءته للمشهد السياسى الراهن، وكانت كلمته أقرب إلى الخطب المنبرية، منها إلى رجل يعمل فى العمل السياسى منذ زمن طويل، ويكاد يدخل إلى مشهد ومعطيات مرتبكة تحتاج إلى التأمل والتحليل السياسى الدقيق، وليس إلى الخطب المنبرية والحماسة الفارغة.

تناوبنا على الحديث، فقدم الدكتور عمار على حسن قراءة سياسية ممتازة للمشهد السياسى الراهن والمخاطر المحيطة بالثورة، والأخطاء التى ينبغى أن يتجنب الأخوان الوقوع فيها فى المستقبل القريب، وكذلك فعل الاستاذ عبد الغفار شكر والاستاذ حمدى قنديل، وكاتب هذه السطور وبقية الحاضرين، وأستمر النقاش لأكثر من أربعة

ساعات متواصلة، جرى فيها الاتفاق على مجموعة من الإجراءات وكان من أبرزها تغيير بنية لجنة صياغة الدستور الحالية، بإخراج عشرة من أعضاءها الذين ينتمون إلى تنظيم الأخوان المسلمين، وإستبدالهم بعشرة من رموز الحركة الوطنية الديموقراطية والشباب الذين شاركوا فى الثورة المصرية، وناهضوا لسنوات طويلة سياسات النظام السابق، كما أتفقنا على أن يكلف شخصية وطنية غير أخوانية رئيسا للوزراء، وأن يكون التشكيل الوزارى لا يضم عددا كبيرا من تنظيم الأخوان المسلمين، كما أتفقنا على أن يصدر إعلان للرأى العام تعلن فيه الجماعة إحترامها لمدنية الدولة والمجتمع المصرى.

أقتربت الساعة من الثانية والنصف فجرا، وأقترح أحدهم – أظنه الدكتور محمد البلتاجى – أن يقرأ علينا البيان الذى أعده وائل غنيم – بالاتفاق طبعا من خلفنا مع البلتاجى وقيادات الأخوان – فإذا به يبدأ قرأته بالفقرة التالية (لقد توافق الحاضرون على....).

وهنا وقبل أن يكمل الجملة، وقفت منتفضا وصائحا نحو المرشح الرئيسى د. محمد مرسى:

– لا أنتم فعلا غير جادين وغير مخلصين فى شراكة وطنية حقيقية.

وبدأت فى مغادرة القاعة، وفى نفس الوقت وقف بقية الحضور، الدكتور عبد الجليل مصطفى، والاستاذ حمدى قنديل، وعمار على حسن، وبقية الزملاء الذين حضرنا معا. وبدا بوضوح أن اللقاء كله على وشك أن ينفجر.

فسارع كل من محمد البلتاجى، ود. محمد مرسى إلى تهدئة الجميع، وأكد أن كل ما تطلبوه سوف يتحقق، وسألنى ما هى الصيغة التى أراها مناسبة، فأكدت له أن الصيغة المقبولة هى (لقد أتفق الحاضرون على....). وليس توافق الحاضرون.

ثم جرى الاتفاق على تشكيل لجنة للصياغة تتولى إعادا البيان الختامى الذى سيعلن إلى العالم صباح اليوم (الجمعة) فى مؤتمر صحفى عالمى، وتشكلت اللجنة من الطرفين، ومن جانبنا مثلنا فيها الاستاذ حمدى قنديل، والاستاذ عبد الغفار شكر والدكتور عبد الجليل مصطفى، ولا أتذكر إذا ما كانت اللجنة قد ضمت أيضا الدكتور حسن نافعة أم لا.

وأنفض الاجتماع فى تلك اللحظة، على أساس أن يجرى اللقاء غدا بعد صلاة الجمعة، فى الفندق لحضور المؤتمر الصحفى العالمى، وإعلان نتائجه على العالم.

تأبط ذراعى صديقى الدكتور عمار على حسن وبدأنا فى مغادرة القاعة، دون أن نذهب إلى الدكتور محمد مرسى لتحيته وتوديعه، وبمجرد أن غادرنا القاعة، وجدنا أنفسنا نردد فى نفس واحد:

- لن ينفذ أى من المطالب التى طالبنا بها.

كان فى صحبتنا المستشار فكرى خروب، فأخذ الرجل الذى لم يعتاد على المناورات السياسية وألاعيب رجال الأخوان، يطالبنا بإفتراض حسن النية من جانب مرسى وجماعته، وبعد أن وصلنا إلى مقهى " الأبيض " القريب من منزلى بالدقى، وكان قررنا، الدكتور عمار وأنا، أننا لن نذهب إلى المؤتمر الصحفى، ولن نمنحهم الصورة التذكارية التى يطلبونها كرسالة إلى الخارج، بأن الأصطفاف الوطنى مع الأخوان ومرشحهم قد تمت فعلا فى " فرمونت ".

أخذ المستشار فكرى، ولأكثر من ساعتين كاملتين يحاول إقناعنا بأهمية حضورنا إلى المؤتمر الصحفى المزمع عقده بعد عدة ساعات، ولم يفلح الرجل، فذهب وحده، وأعترف لنا بعد عدة شهور قليلة من تولى مرسى الحكم بأننا كنا نمتلك الرؤية الصائبة، وكنا فى رفضنا على حق.

رن هاتفى المحول عدة مرات، فلم أرد، وكان المتصل هو الدكتور محمد البلتاجى، ربما ليلح مرة أخرى فى الحضور للمؤتمر، لقد أكتشفنا لعبة الأخوان ومحمد مرسى من مؤتمر " فرمونت "، ولكننا فى كل الأحوال كنا قد قدمنا أكبر خدمة لمصر وشعبها.

لقد قمنا بما أملاه علينا ضميرنا، فلم يكن المشهد السياسى مريحا على الإطلاق، سواء بعودة رجال مبارك إلى الحكم ممثلا فى أحمد شفيق، ولا فى تلميحات وتهديدات تنظيم الأخوان والجماعات السلفية المتحالفة معهم بتحويل مصر إلى جزائر جديدة، ومن هنا كان من الضرورى تجنيب البلاد هذا المصير الدموى.

ومن ناحية أخرى فقد كانت رؤيتى - وربما يشاركنى فيها عمار على حسن - أن مصر وجماعة الأخوان المسلمين أمام خيارين لا ثالث لهما:

الأول: أن يكون الأخوان صادقين فينجحوا فى إقامة نظام للشراكة الوطنية، ينقذ البلاد من حالة الأنهيار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى التى أوصلها إليه حكم حسنى مبارك وجماعته، وبالتالى تكون مصر هى الرابحة.

الثانى: أن يكون الأخوان كاذبون - وهذا هو الأرجح فى تقديرنا - وبالتالى سيفشلون فى تحقيق ما وعدوا به الشعب المصرى، وتسقط بالتالى أكذوبة شعاراتهم التى مرروها لأكثر من ثمانين عاما على وعى وضمير ووجدان الشعب المصرى، وبقية الشعوب العربية، وهنا ستكون مصر هى الرابحة أيضا على المستوى الاستراتيجيى.

لقد توهم الناس الكثير عن قدرات تنظيم الأخوان المسلمين وإخلاصهم، ولذا منحوهم فى أول إنتخابات حرة ونزيهة أغلبية كاسحة فى البرلمان (عام ٢٠١١)، ولم تمض على هذا سوى شهور قليلة، إلا وكان الشعب المصرى قد أستعد لإسقاطهم إلى الأبد من خريطة القوى الوطنية فى البلاد.

وقد كان تقديرى أنهم قد يخدعوننا لفترة من الزمن، ولكن لم يرد فى خاطرى أبدا - وربما الجميع - أنهم بهذه الحماقة والغباء ليكشفوا أنفسهم فى أقل من أربعة شهور من تولى مندوبهم لكرسى الرئاسة فى مصر، وقد كانت أحداث قصر الاتحادية فى الخامس من ديسمبر عام ٢٠١٢ كاشفة بصورة لا تقبل الشك، بأننا أمام قوى فاشية ونازية لن ترحم معارضيها إذا ما أستمرت فى الحكم سنوات قليلة أخرى.

لقد كان لقاء " فرمونت " خسارة تكتيكية، ولكنها كانت فى الوقت نفسه مكسبا إستراتيجيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

الفصل السادس

كيف فكرنا فى مواجهة سلطة الأخوان المسلمين قبل ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣

شارك فى إعداد ومناقشة ورشة تقديرات المواقف السادة د. ماجدة غنيم والسفير معصوم مرزوق والعميد المتقاعد محمد بدر، والدكتور محمد السعيد إدريس، وحضر فى بعض هذه التقديرات السيد حمدين صباحى وقد تمت فى شهرى يناير وفبراير من عام 2013.

فى إطار الصراع السياسى القائم فى البلاد بعد إنفراد تنظيم الأخوان المسلمين بالسلطة السياسية، وإقدام مندوبهم فى رئاسة الجمهورية (د. محمد مرسى)، على إصدار الإعلان الدستورى المطعون فى مدى دستوريته فى أكتوبر من عام ٢٠١٢، والذى أنفرد من خلاله بالسلطة السياسية والقانونية تماما، ثم إقدام ميليشيات جماعة الأخوان وحلفائهم من الجماعات الإرهابية الأخرى، بحصار المحكمة الدستورية العليا لمنع أعضاءها من إصدار أحكام قد لا تتوافق مع رغبة جماعة الإخوان وحلفائهم، ثم إقدامهم يوم الأربعاء الموافق الخامس من ديسمبر عام ٢٠١٢ على إستخدام العنف والقتل لفض إعتصام محدود من بعض الشباب أمام قصر الإتحادية، بما مثل رسالة تهديد واضحة لكل القوى الوطنية المعارضة لسلطاتهم، جرى تشكيل تيار واسع من شباب الثورة إطلق عليه " التيار الشعبى " برئاسة الأستاذ حمدين صباحى، وضم فى صفوفه عدد كبير من رموز الحركة الوطنية (اليسارية والناصرية والليبرالية)، بالاضافة بالطبع إلى شباب الثورة المصرية الذين لعبوا دورا أساسيا فى ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.

وقد أقترح كاتب هذه السطور فى شهر ديسمبر من عام ٢٠١٢، تكوين مجموعة صغيرة من المفكرين المنضمين للتيار تحت مسمى " لجنة التخطيط الاستراتيجى "، تكون مهمتها إجراء تقييم وتقديرات مواقف بصورة مستمرة، وعرضها على قيادات التيار، يصحبها رسم سياسات وإجراءات لإدارة هذا الصراع السياسى الذى بدا فى الأفق أنه سوف يطول إلى حد ما، ويحتاج إلى مثل هذا النوع من الإجراءات.

وقد عقدت المجموعة عدة إجتماعات مغلقة، وقدمت فى إجتماعات قيادية تقديراتها تلك، التى نعرضها عليكم لأول مرة، حتى يتسنى للقراء والمؤرخين، أن يقيموا ما قمنا به، وما حاولنا من خلاله إنقاذ مصر من ذلك الطوفان الإرهابى.

(١)

تقدير مركز النيل للموقف في ظل حكم الرئيس الأخواني

د. محمد مرسي *

وفى إطار تقديرات المواقف التى قام بها مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية خلال تلك الفترة التى تولى فيها السيد عبد الخالق فاروق تأسيس وإدارة المركز، قام بعمل عدة تقديرات مواقف بطلب من جريدة الوطن، ونشرت فى أول يناير من عام ٢٠١٣، وقبل عزل الرئيس الأخوانى محمد مرسى من جانب ثورة شعبية جديدة ساندها الجيش المصرى فى ٣٠ يونيه من ذات العامة، وقد جاءت هذه السيناريوهات الثلاثة على النحو التالى:

السيناريو الأول: مصر المتطرفة (تحالف القوى الاسلامية طريقنا إلى النموذج الإيرانى)

الدولة المتطرفة، هذا الوصف Designation يأتى كتسمية يفهم منها أن الدولة أخذت بالفعل شكلا أو مسارا دينيا ما (إسلاميا فى هذه الحالة)، وبما أن الطيف اللونى للحركات الدينية هو طيف واسع بطبيعة الحال، لذا فأن وصف " المتطرفة " يعنى أن بناء الدولة المؤسسى Institutional Structure تلون بدرجة شديدة وغيرمرنة من التزمت الدينى، ولعل أبرز معالم تلك الدولة الدينية

* أعد هذا التقدير ونشرت جريدة الوطن بتاريخ أول يناير عام 2013 وشارك فى إعداده إلي جانب كبير د. نجلاء مكاوى والباحث أحمد بان وخيرى الشلتوت ورائدا إبراهيم الباحثين بالمركز.

هو جنوحها لإستخدام العنف violence داخل حدودها وبين مواطنيها، معتمدة على الذرائع المنسوبة إلى الدين، ومن ثمة مع مرور الوقت تخبو عوامل المقاومة، أو المعارضة الداخلية التى سيجرى تفتيتها، والتمكين لعناصر الدولة الدينية المتسلطة.

ويفترض هذا السيناريو أن مصر سوف تتحول إلى دولة " متطرفة "، وأن تلك الدولة سوف تتحول إلى دولة تقفز على حقائق عالمنا، ومفهوم ومكونات الدولة الوطنية، وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بعد أن يتمكن النظام الجديد من فرض سطوته على كل المؤسسات بهدف تغيير طبيعتها لتكون فى خدمة المشروع الأيدلوجى المغلق.

مكونات السلطة الحاكمة:

مرجحة أن تكون مكونة من " الأخوان المسلمين" المتحالفين مع الجماعات السلفية، والتنسيق مع الجماعات " الجهادية "، التى ستستخدم فى عملية التمكين، فى إطار توظيفها داخليا لإرهاب الخصوم، وخارجيا من خلال التعاون المعلوماتى والاستخباراتى مع الحليف الأمريكى، التى تحرص تلك القوى على عدم إغضابه مبكرا. هذا السيناريو ستحكم مدة بقائة عدة أمور منها: إستمرار التحالف وتحوله إلى تحالف إستراتيجيى مع إستبعاد القوى المدنية، وتوسيع مدى الإقصاء أحيانا، ونسبة الغلبة للجماعة الحاكمة على مؤسسات الدولة، وفى الشارع، وتدخل أطراف دولية فى الصراع لصالح السلطة أو المعارضة.

طبيعة ومسارات السياسة الداخلية:

أنطلقت خطة تمكين السلطة الجديدة من خلال الدستور الذى أقر بأغلبية ضئيلة - تعكس غياب التوافق - وترسم نصوص الدستور الجديد ملامح هذا التمكين، حيث آلت السلطة التشريعية إلى مجلس الشورى بأغلبية إسلامية، تتجاوز ٧٠٪

من مقاعده، وتمتد تلك السلطة التشريعية المؤقتة فى الحضور لعام كامل، ربى وحتى الانتهاء من إنجاز قانون جديد للانتخابات، إنتهاءا بإنتخاب مجلس نواب جديد، من خلال أجندة تشريعية متخمة.

وسوف يسعى هذا التيار إلى إقرار ما يحتاجه من تشريعات تمكنه من إحكام القبضة على كل مؤسسات الدولة التنفيذية، وكذلك تكبيل منظومة الإعلام، بما يمهد أيضا لخطة تقييد الحريات العامة من خلال سلطة جديدة إطلاقتها نصوص الدستور، هى سلطة المجتمع التى تستهدف تغيير النمط الاجتماعى المصرى، إلى نمط أخر أقرب إلى البداوة، التى تسوق بإعتبارها النموذج الأقرب إلى الإسلام.

فى السياق ذاته تسعى نصوص الدستور الجديد إلى إعادة هندسة السلطة القضائية، بما يحولها إلى سلطة مهمشة غير قادرة على كبح جماح الحكم الجديد، أو دفعه لإحترام المبادىء القانونية والدستورية العامة، التى عصف بمعظمها من خلال هذا الدستور، بما يعبر عن إختيار فكرى لسلطة الحكم الجديد، لا يتعاطف كثيرا مع فكرة وجود ثلاث سلطات فى الدولة المدنية الحديثة، حيث يعتقد هذا التيارأن السلطة فى الدولة الاسلامية سلطة واحدة تعين القضاه والوزراء وأمراء الجند.

وإذا كانت السلطة الجديدة على هذا النحو، فهى لن تتسامح مع وجود معارضة جادة، تهدد بقائها فى الحكم، لذا سوف تسعى إلى تقويض المعارضة، أو شل فعاليتها بأسلحة الحكم التقليدية، مثل الاغتيالات المعنوية، وحملات التشويه، والتشريعات المقيدة، وربما غض الطرف عن إنتهاكات إرهاب المجموعات " الجهادية " للخصوم، بما يهدد تجربة التعددية السياسية تهديدا حقيقيا.

يقود هذا البلاد بالطبع إلى إحتقان اجتماعى وسياسى كبير يتطور إلى صراع، لا سيما مع حالة الشعور بالقوة المسيطرة على جميع التيارات السياسية.

وتمثل تداعيات السياسة الاقتصادية أحد أهم روافع هذا الصراع، وهذه السياسة التى تجسدها ضرائب مرتفعة، وموجات إرتفاع فى الأسعار، وإعادة تقييم للعملة المحلية، يؤدى بالضرورة إلى خفض القوة الشرائية، وتنامى ظاهرة البطالة، مع إختلال نظام الأجور وزيادة الديون الداخلية والخارجية، إضافة إلى تبنى التيارات الدينية خطابا طائفيا يكرس الانقسام ويزيد من حدة الاحتقان المجتمعى، ويراكم عوامل الغضب والإنفجار، الذى يهدد كل مؤسسات الدولة ويعرضها إلى التفكك، الأمر الذى يفتح الباب، وربما وسط ترحيب شعبى ودعم بعض المؤسسات والأجهزة والقوى، لتدخل المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكرى للحفاظ على الدولة ومؤسساتها، وقد يبدو الأمر فى هذا الوقت محل مشروعية أخلاقية وسياسية.

طبيعة ومسارات السياسة الخارجية:

هذه الدولة ستكون متطرفة داخليا فحسب، وستبقى أكثر مرونة وإعتدالا مع الخارج، لا سيما مع الولايات المتحدة تجاه موقفها من الصراع مع الاسرائيليين.

فى هذا السيناريو ستبقى مصر داخل نفس دائرة التحالفات القديمة مصطفة مع المملكة العربية السعودية - تحت مظلة أمريكية كبرى - ومع الإلتزام بعدم تجاوز الدور الإقليمى للسعودية، التى سوف تصطف معها مصر فى داخل إطار سنى فى مواجهة إيران، التى ستتعقد معها العلاقات حينئذا، وقد يكون ذلك ثمنا تدفعه مصر للولايات المتحدة مقابل صمت الأخيرة عن وجود جزء من السلطة " جهادى "، مع إستمرارها فى الضغط على السلطة من أجل تحجيم " الجهاديين "، وسوف يستند هذا التحالف إلى كثير من الدوافع السياسية والدينية.

أما مع بقية الدول العربية، فبعض دول الخليج لن تتطور معها العلاقات إيجابيا، وسوف يتصاعد فزعها من الاسلاميين والخوف من إنتقال الحكم هذا إليها، وبعض

الدول الأخرى مثل تونس وليبيا، سوف يتطور تنسيق ودعم السلطة فى مصر لإمتدادات جماعة الأخوان المسلمين فيها على مستوى عال، وفى سوريا أيضا من أجل إسقاط النظام السورى، حتى تتكون حلقة إقليمية واسعة يكون اللاعب الرئيسى فيها هم الأخوان المسلمين، واجمالا سوف تتورط مصر فى إصطفاف مذهبى، يفقدها أهم عوامل تفردها كدولة إقليمية ومقومات تصدرها للنظام العربى، الذى سوف يهترأ فى حال حدوث هذا السيناريو.

التناقض الرئيسى بين حلفاء السلطة سوف يتمثل فى علاقة مصر بإسرائيل والولايات المتحدة، وتأثير النشاط المحتمل للجماعات "الجهادية" فى سيناء، التى ستكون جزءا من السلطة، على هذه العلاقات وعلى حجم الدعم الأمريكى لهذه السلطة.

فالتيارات "الجهادية" الأن تتمتع بحرية الحركة فى سيناء، ونسبيا توقفت عملياتها ضد قوات الأمن، نتيجة فتح الأخوان قنوات للحوار معها، لكن بعد تمكين التيار الاسلامى بشكل شبه كامل، بكل توجهاته، سوف يتصاعد حجم نفوذ تلك الجماعات، وتتمدد مساحات سيطرتها ونطاق عملياتها، فإذا إستمرت فى استهداف الأمن المصرى، فسوف يتعقد الموقف بالنسبة للسلطة، وسيضطر الجيش المصرى لمطاردة تلك الجماعات، وإن تسبب ذلك فى إجهاده وتوريطه فى حرب عصابات، أو سيطلب من السلطة التدخل لدى هذه الجماعات كما حدث من قبل، وحال إستهدفت هذه الجماعات اسرائيل، أو على الأقل مناوشتها، سيكون الموقف أكثر تعقيدا، حيث سيخلق مشكلة للسلطة مع الداعم الخارجى، ووقتها سوف يحدث الصدام بين الإخوان والجماعات "الجهادية".

****

السيناريو الثانى: مصر الديموقراطية (توحد المعارضة طوق الانقاذ الأخير)

يفترض هذا السيناريو إستقرار مفهوم توافق المبادىء الاسلامية والقيم الديموقراطية الأساسية فى مدركات القائمين على حكم مصر، وقناعاتهم بضرورة صنع التوازن بين هذه وتلك، إنطلاقا من الطبيعة التقبلية للإسلام، وتفتيت القوالب الجامدة التى تحمل أفكارهم، التى يؤدى تحويلها إلى سياسات وصيغ للعلاقات بين الدولة والشعب إلى استحالة الوصول إلى دولة ديموقراطية.

ويفترض هذا السيناريو (الاحتمال) إتفاقا سابقا بين الإخوان وقوى المعارضة المدنية على تجميد العمل بالمواد الخلافية فى الدستور.

مكونات السلطة فى هذا السيناريو:

تتكون السلطة الحاكمة فى سيناريو إنتقال مصر إلى الديموقراطية من أكثر من طرف، وعدم إستئثار تيار الاسلام السياسى بالحكم، وتجاهل القوى المعارضة، بل يفترض مشاركتها فى الحكم بصيغتين:

الأولى: المشاركة الجزئية فى بعض مؤسسات الحكم بين أغلبية وأقلية، وهذا يتطلب نسبة كبيرة من توحد المعارضة، وإحتمالية حدوثه لن تتجاوز نسبة ١٠٪.

الثانية: أن يحدث توافق بين السلطة (الأخوان وبعض الجماعات السلفية) ومعظم تيارات المعارضة (الأحزاب الليبرالية والتيار الشعبى - حزب مصر القوية)، وسوف يخرج من إطار هذا التوافق ثلاثة قوى هم السلفية الجهادية، وحازمون وبعض شباب التيار الثورى.

وتضمن هذه الصيغة مشاركة واسعة من مختلف الشركاء فى الحكم وإدارة الدولة، وعملية إتخاذ القرار، وهذه الصيغة إحتمالية حدوثها تصل إلى نسبة كبيرة.

مكونات السلطة فى السيناريو الديموقراطى:

يعتمد بقاء السيناريو على استمرار حالة التوافق متماسكة، وعدم تفكك وتباعد القوى المعارضة وقدرة التيار الدينى الحاكم - خاصة الأخوان - على التعامل مع تداعيات تحليق بقية التيار الدينى الرافض للمشاركة مع القوى الديموقراطية فى الحكم خارج السرب، وقدرة السلطة على عدم إثارة الشارع، الذى ستقود حركته القوى الثورية، التى ستكون أيضا خارج نطاق توافقات السلطة والمعارضة، وبشكل عام سيتوقف نجاح هذا السيناريو على مدى تنفيذ هذا التوافق، وتحويله إلى سياسات.

طبيعة ومسارات السياسة الداخلية:

بداية يفتح ملف العدالة الانتقالية وإنشاء هيئة خاصة بها، ودعمها تشريعيا بقوانين تضمن محاكمة قتلة الثوار منذ إنطلاق الثورة حتى أحداث الإتحادية، وفى الوقت ذاته تحقق المصالحة الوطنية بشكل لا يهدر أو يسقط حقوق الوطن والثوار، فيحاسب كل من تثبت إدانته فى جرائم سفك الدم أو الفساد مدنيين كانوا أو عسكريين.

وعلى المستوى الاقتصادى يتعين إتباع سياسات اقتصادية ذات طبيعة إصلاحية أكثر رشادة يتوافق عليها شركاء الحكم، تضمن خروج البلاد من أزماتها الاقتصادية، وإعادة تنشيط شركات القطاع العام، وتطبيق فعلى للحدين الأدنى والأقصى للأجور، والتوافق على مبدأ الضرائب التصاعدية وحدودها، وإلغاء الدعم الافتراضى (للمزيد من التفاصيل أرجع إلى موقع مركز النيل)، والبدء فى تنفيذ خطة محكمة لتفكيك بنية الفساد داخل مؤسسات الدولة.

سياسيا: تلتزم الأغلبية الحاكمة بضوابط العمل السياسى الديموقراطى، فتترجم المشاركة فعليا، ولا تنفرد بصناعة القرارات وإتخاذها، مع وضع ضمانات تشريعية وآليات للانتقال السلمى للسلطة، تبدأ من قانون الانتخابات، وضمان تكافوء الفرص، ومشاركة عادلة وفعالة لكل الفئات، ونزاهة العملية الانتخابية، إلى توسيع المجال

للممارسة السياسية الكاملة الفعالة أمام المعارضة حتى تستطيع خلق قواعد شعبية تمكنها من منافسة السلطة، مع حرية القوى الثورية الشبابية فى العمل السياسى أيضا، وفى التظاهر والاعتصام السلميين، ودعم عمل منظمات المجتمع المدنى للقيام بالدور المنوط بها فى عملية الانتقال، وتوفير مناخ ملائم للإبداع والتعبير الحر عن الرأى.

طبيعة ومسارات السياسة الخارجية:

مصر الديموقراطية بالضرورة سوف تسعى لإستعادة الدور والمكانة (إقليميا ودوليا)، وهذا يقتضى الصراع مع أية قوى إقليمية أخرى أخذت مكانة مصر، وقامت بدورها عندما غيبها النظام السابق وفصلها عن محيطها، وألحقها تابعة لقوى دولية وإقليمية.

فعلى المستوى الاقليمى: سوف تخرج عن إطار التحالفات السابقة مع عدم دخولها فى تحالفات جديدة بالشكل المحكم، وسوف يتوافر لها هامش من المناورة الاقليمية يسمح لها بتوازن فى علاقاتها يتوافق مع مصالحها المباشرة، التى من المفترض أن يعاد الحديث حولها داخليا بين شركاء الحكم، وتحريرها من القالب الإيدلوجى للتيار الدينى، والتوافق حول صيغة جديدة لمفهومى " الأمن القومى " و" المصلحة القومية "، وعليه فأن علاقاتها بالسعودية سوف تأخذ شكل المزاحمة فى الدور الاقليمى، والجمود فى العلاقات بين البلدين، لكن فى إطار مختلف يحتفظ لمصر بمكانتها والدور المنوط بها عربيا وإقليميا لإعتبارات كثيرة، وطبيعى أن مصر الديموقراطية سوف تتحسن علاقاتها مع دور الخليج الأخرى، التى تتخوف من وجود حكم دينى متطرف فى مصر، وإلى الأن تتعامل مع السلطة فى مصر بكثير من الحذر والترقب.

وبالنسبة إلى إيران، شركاء الحكم من التيار الدينى الديموقراطى سوف يدفعون

التيار الدينى فى السلطة تجاه تحسين العلاقات مع إيران، ورفع مستواه، وإن كان هذا سوف يتم بشكل تدريجي لعدم إثارة القوى السلفية، وتوتير العلاقات مع السعودية والولايات المتحدة، لكن الإدارة الجيدة لملف العلاقات مع إيران التى يفترض أن تحددها مصالح الدولة المصرية، ستجنب السلطة تبعات تطوير العلاقات مع الإيرانيين من جانب الرافضين له داخليا وخارجيا.

وبالنسبة لتركيا، ستتطور العلاقات معها على مستويات عدة دون التعاون فى إطار إستلهام النموذج التركى، وحينها سوف يتبلور ما يسمى النموذج المصرى، أما العلاقات مع إسرائيل فسوف تتقلص إلى الحد الأدنى، وتجمد العلاقات الاقتصادية، ويخفض التنسيق الأمنى إلى الحدود الدنيا، وتتجاوز مصر دور الوسيط فى الصراع العربى – الصهيونى دون الدفع فى إتجاه مصر لصدام مسلح مع إسرائيل.

جزء من هذه الاستراتيجية بالتأكيد سيوجه السلطة المصرية إلى ظهيرها الاستراتيجى فى الجنوب، ووفقا لضرورات الأمن القومى، ستتطور العلاقات المصرية مع القارة الأفريقية بشكل عام، ودول حوض النيل الأفريقى بشكل خاص.

أما على المستوى الدولى: فمصر الديموقراطية لن تتخلى عن مستوى الصداقة مع أمريكا، ولكنها ستفكك التحالف الاستراتيجيى معها. والولايات المتحدة وإن كرهت ستضطر للحفاظ على علاقة جيدة مع مصر لحفظ مصالحها الرئيسية بالمنطقة.

التحديات أمام هذا السيناريو تأتى من التيارات الدينية المتطرفة مثل السلفية "الجهادية"، وحازمون لأنها جماعات من الصعب إنضواءها تحت حكم ديموقراطى.

السيناريو الثالث: مصر الدولة المرتبكة (مصر التائهة)

نجد أنفسنا مضطرين لنعت مصر بالتائهة، وفقا لهذا السيناريو، الذى يفترض أن

أمور الدولة ألت بالفعل لهذا الحال الذى لا ـ به ولا نرضاه لوطن قام بثورة عظيمة، لازالت تبهر ضمير العالم، وهذا السيناريـ ـطبع، يفترض تعطل مشروع الدولة المتطرفة، وكذا مشروع الدولة الديمقراطية

مكونات السلطة في هذا السيناريو:

السلطة وفقالهذا السيناريو،قوامها الر ـسى هم: جماعة الإخوان وبعض السلفيون (كحزب النور بعد انشقاقاته)، و ـلفائهم من القوى الهامشية، كحزب الوسط والحضارة وغد الثورة،مع بعض اصر النظام السابق،والتيار المسيطر فيها هم جماعة الإخوان المسلمين الذين يـ ن بمدركات التنظيم السرى، وليس بمتطلبات العمل السياسي وإدارة الدولة. ـ إدارة حوار على البعد مع القوـ المعارضة، هو أقرب إلى حملات العلاقات ـ ـة منه إلى إدارة عملية تفاوض جادة بهدف إخراج البلاد من مأزقها الراهن.

مسارات الحركة المرتبكة داخليا:

الارتباك هو سيد الموقف، في مسارات تلك السلطة التي يميز أدائها ضبابية الرؤية والعشوائية في إتخاذ القرارات، وغياب قواعد الإدارة السياسية الحصيفة،سواء في المسار التنفيذي، أو التشريعي، أو القضائى، واستمرار صراعه مع السلطة الحاكمة، الحوار بين السلطة والقوى السياسية يراوح مكانه دون أي نتيجة يمكن البناء عليها والأجواء اجواء مكايدة سياسية دائمة من كل الأطراف.

والقوى الاقتصادية، تتململ بفعل غياب بيئة تشجعها على العمل والربح،وقوى المجتمع المدني والنقابات تخرج في هبات متقطعة لا تصنع مسار مؤثر.

كل القوى تبقى في صراعها مع الحكم، دون ان تحسم المعركة لطرف على حساب

آخر، في ظل تركيبة برلمان غير حاسمة، مؤسسة قضائية منخرطة في الصراع مع السلطة، وإعلام خارج سيطرة السلطة يساهم في تأجيج الارتباك ولو بشكل ثانوي، و قوى المعارضة لا تدرك حجم قدراتها وقدرات الطرف الآخر، وهى تعرف ما لا تريده، دون أن تطرح بالضرورة ما ترى أنها تريده للوطن.

الأداء الاقتصادي يراوح مكانه،في ظل تمزق النظام بين التزاماته تجاه المؤسسات المالية الدولية،والتزاماته تجاه الشرائح الأكبر من المواطنين، واحتياجاتهاالاجتماعية فضلا عن عدم وضوح إطار متماسك للسياسات الاقتصادية، يعبر عن خطة أو منهج يمكن تقييمه،أو التعرف على تحيزاته، وفى ظل تأرجح وتردد في القرارات بين الإصدار والتراجع عنها، يحدث فقدان كامل للمصداقية، وأجواء من اليأس والإحباط العام

أمن سيناء في ظل الملاحق الأمنية لكامب ديفيد، وضعف الوجود العسكري المصري، هو تهديد حقيقي للأمن القومي المصري، قد يغرى المجموعات الجهادية على التحرش بإسرائيل، وقد تحدث بعض المناوشات المحدودة والمستمرة،وقد تصل الأمور لإختراق اسرائيلى للأراضي المصرية، بدعوى مطاردة القوى الجهادية

هذه الدولة المرتبكة، أدائها الداخلي ينعكس بالطبع على مسارات الحركة إقليميا وعربيا ودوليا.

مسارات الحركة المرتبكة دوليا وإقليميا :

على مستوى العلاقات الإقليمية يبقى مستوى العلاقة مع إسرائيل في حدوده الدنيا، دون أي تطوير سواء في اتجاه تحسن أو سوء العلاقات، وكذلك ستبقى العلاقات مع إيران بنفس المستوى الحالى دون تقدم.

أما الدول الخليجية،وتحديدا المملكة العربية السعودية فستسعى لابتزاز الدولة

المصرية المرتبكة تحت وطأة الضعف بفعل تراجع قدراتها،وما تواجهه من صعوبات اقتصادية حادة، ومن ثم في ظل رخاوة الدولة ستخضع،للابتزازالسعودي وقد تجد نفسها مضطرة للقيام بأدوار تنتقص من إمكاناتها كدولة مركزية كبيرة في المنطقة، بما يقود إلى التبعية للقرار السعودي، وفى ظل هذه الظروف ستظل الدولة ذاهلة عن القيام بأي تحرك،في ملف مياه النيل والعمق الإفريقي.

وتتعاظم في ظل هذه الأوضاع الهيمنة الأمريكية على القرار المصري، ماينتج شكل من الشعور بعار الإهانة الوطنية، والتردي البالغ لملامح الدولة،واستمرار هذا الارتباك على هذا النحو، يمهد الطريق أيضا ربما، لخروج مجموعات شبابية غير منظمة في كيانات سياسية للشارع من جديد، وقد ينضم لها الشعب بفعل الإحباط من أداء السلطة، واستمرار الأزمة الاقتصادية الخانقة بالفقراء ومحدودي الدخل، خاصة مع تآكل القدرة على إنتاج الخبز والاحتياجات الأساسية مما قد يسرع من «يوم الخبز»، أى اليوم الذى يخرج فيه الناس فلا يجدون خبزا في المخابز، ولا وقودا، بما يشل الحياة في البلاد.

ومن ثم نجد أنفسنا من جديد،أمام الجيش الذى يمسك بمقاليد الأمور في البلاد، وبتعاون كامل مع أجهزة الدولة السفلية (المخابرات العامة والحربية والأمن الوطنى ووزارة الداخلية)، وسط ترحيب شعبى هائل هذه المرة.

وغالبا سيكون هذا العمل مصحوبا بحملة اعتقالات لقيادات الإخوان المسلمين والجماعات السلفية التى أربكت المشهد السياسى في البلاد، وأدت إلى حالة من التخبط والخطر على كيان الدولة المصرية ذاته. وقد تستعين هذه السلطة الجديدة بقيادات المؤسسة القضائية والكوادر التكنوقراطية لإدارة الدولة بعيدا عن الظهور المباشر للمؤسسة العسكرية، حتى لا تتكرر تجربة المجلس العسكرى الفاشل بقيادة طنطاوى وعنان.

(٢)
التيار الشعبى
يضع تقديره لموقف سلطة الاخوان المسلمين

إجتمعت مجموعة التخطيط يوم الأربعاء الموافق ١٣/ ٢/ ٢٠١٣ وبحضور السادة:

١) الأستاذ عبد الخالق فاروق

٢) الدكتور محمد السعيد إدريس.

٣) السفير معصوم مرزوق

٤) الدكتورة ماجدة غنيم.

٥) الأستاذ مصطفى شومان.

٦) العميد المتقاعد محمد بدر.

جدول أعمال المجموعة

١) تقديرات المواقف (المشهد السياسى الراهن)

٢) الموقف من جبهة الإنقاذ.

٣) قضايا تنظيم التيار الشعبى.

٤) الموقف من الإنتخابات التشريعية المقبلة.

٥) دراسة التكتيكات المتبعة.

٦) الخطاب السياسى والإعلامى للتيار الشعبى.

٧) التحرك مع الحلفاء (أساليبه وتكتيكاته).

٨) طريقة التعامل مع التيارات السلفية (أنواعها – خطابها – تناقضاتها).

٩) حدود ومستقبل سلطة الأخوان المسلمين.

وقد بدأت المجموعة بدراسة وتحليل المشهد السياسى الراهن كمهمة أولى، وبأعتبارها مدخلا طبيعيا لدراسة وتحليل القضايا الأخرى.

الموضوع الأول: قراءة وتحليل المشهد السياسى الراهن

تتحدد قراءة وتحليل المشهد السياسى الراهن من خلال تحليل العناصر والمكونات التالية:

أولا: الأطراف الفاعلة والأطراف الهامشية فى تكوين هذا المشهد هى على الترتيب:

١- جماعة الأخوان المسلمين وسلطة الأخوان السياسية الممثلة فى رئيس الجمهورية ومجلس وزرائه.

٢- الحركات السلفية بكافة روافدها وجماعاتها السياسية والدعوية والإعلامية.

٣- جبهة الإنقاذ الوطنى بكافة تناقضاتها ومكوناتها.

٤- مكونات الدولة السفلية أو ما يسمى الدولة العميقة (وهى الجيش وقياداته العليا، والمخابرات العامة، ووزراة الداخلية).

٥- رجال المال والأعمال من كافة المجموعات.

٦- المجموعات الشبابية الثورية وغير الثورية (شباب الأحزاب والجماعات الثورية - شباب الألتراس - شباب البلاك بلوك - جماعات ٦ إبريل بكافة إنقساماتهم - بقية المجوعات).

٧- النقابات العمالية (سواء المستقلة أو الموجوده تحت راية النقابات العمالية القديمة).

٨- بقايا الحزب الوطنى والمرتبطة مصالحه بالنظام القديم.

٩- منظمات المجتمع المدنى وفى مقدمتهم المنظمات الحقوقية.

١٠- المجموعات والأحزاب الهامشية (حزب الوسط - مجموعة أيمن نور ومن على شاكلتهم فى التوظيف والأستخدام المزدوج).

١١- النقابات المهنية.

ثانيا: دوافع وأهداف كل طرف.

ثالثا: إمكانيات وقدرات كل طرف.

رابعا: نقاط ضعف كل طرف.

خامسا: موقف الرأى العام من كل طرف ومكونات هذا الرأى العام.

سادسا: الموقف الدولى من كل طرف (الولايات المتحدة - دول الخليج - دول الاتحاد الأوربى - تركيا - إيران - إسرائيل).

سابعا: الموقف الاقتصادى ومخاطره.

ثم سوف ننتقل بعد هذه القراءة إلى تصور السيناريوهات، والإحتمالات المتاحة فى المستقبل المنظور.

الإخوان المسلمين (سلطة وجماعة)

أولاً: الدوافع والأهداف:

تتحرك جماعة الإخوان المسلمين وسلطتها السياسية فى مصر ممثلة فى رئيس الجمهورية الحالى (د. محمد مرسى) لتحقيق ثلاثة أهداف ملحة و متدافعة:

الأول: التمكين والسيطرة بأقصى سرعة على المفاصل الرئيسية فى الدولة وأجهزتها الأساسية.

الثانى: العمل على تحقيق حلم الدولة الإسلامية وفقا لتصوراتهم العابرة للقوميات والعابرة للوطنيات.

الثالث: دعم تحركات فروع الأخـوان المسلمين فى طول المنطقة العربية وعرضها،خاصة فى المغرب وتونس وليبيا وفلسطين وسوريا، والأردن والعراق.

ثانياً: الإمكانيات والقدرات:

تمتلك الجماعة وسلطتها السياسية القدرات والإمكانيات التالية:

١- تنظيم حديدى قائم على السمع والطاعة، مغلفة بأيدلوجيا دينية.

٢- قدرات مالية كبيرة، أضيف إليها إستغلال بعض موارد الدولة المصرية وأجهزتها الإدارية (مراكز الشباب، وزارة التموين، إدارات الحكم المحلى).

٣- السلطة السياسية لرئيس الجمهورية وحكومة تأتمر بأمره وأوامر قيادات الجماعة.

٤- المساجد وهناك صراع قوى بينهم والجماعات السلفية حول السيطرة على هذه المساجد، خاصة التابعة لوزارة الأوقاف.

٥- بعض وسائل الإعلام، سواء بالسيطرة على مبنى ماسبيرو، أو عبر القنوات الدينية للجماعات السلفية المتحالفة معهم أو بعض الصحف، أو قناة الجزيرة.

٦- دعم أمريكى مشروط.

٧- دعم قطرى غير محدود.

٨- دعم تركى من نظام رجب طيب أردوغان.

٩- دعم من بعض الجماعات الإرهابية المصرية والفلسطينية.

ثالثاً: الأساليب والتكتيكات

تتبع جماعة الأخوان المسلمين مجموعة من الأساليب والتكتيكات فى صراعها السياسى ضد قوى الثورة المصرية والقوى الديموقراطية أهمها:

١- محاولة السيطرة على أجهزة الإدارة المحلية وتولى عناصر الأخوان لقياداتها.

٢- إستخدام مجموعات إرهابية (وبلطجية) سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع بعض قيادات وأجنحة وزارة الداخلية لإرهاب النساء والفتيات ومنعها من المشاركة فى التظاهرات والتجمعات الجماهيرية.

٣- عقد الصفقات مع بعض الرموز والقوى الهامشية، مقابل مزايا ووعود بمناصب (أيمن نور - حزب الوسط - بعض الشخصيات الأكاديمية).

٤- محاولة التمكين الاقتصادى عبر شراء حصص من مشروعات رجال أعمال النظام السابق بأسعار بخسة.

٥- استخدام الكتائب الإليكترونية لتشوية صورة المعارضين، ونشر الشائعات

وأساليب الحرب النفسية، ونشر التهديدات وغيرها.

٦- تقسيم الأدوار بينهم وبين بعض المجموعات السلفية الإرهابية - مثل حازم صلاح أبو إسماعيل وغيره -للضغط على قوى المعارضة والتلويح بالعنف.

رابعاً: نقاط ضعف الأخوان المسلمين

يبرز فى أداء الأخوان المسلمين وسلطتهم السياسية نقاط ضعف قاتلة هى:

١- التناقض بين المقولات والمفاهيم العقائدية، ومقتضيات المواقف العملية والمصلحية، بما كشف الطابع الإنتهازى (البراجماتى) المناقض لما يعلنوه من مفاهيم الدين الإسلامى (موضوع قرض صندوق النقد الدولى وغيرها كثير من المواقف).

٢- سوء الأداء السياسى، وما أسفر عنه من إنكشاف الطابع الأستبدادى والعناد والإقصاء للأخرين، فأظهر طبيعة لم يتوقعها المصريون أبدا من هؤلاء، وظهر أمام الرأى العام أربعة سمات مميتة فى أداء الأخوان هم:

أ- الإرتباك والتردد.

ب- إحتكار السلطة والعناد.

ج- ضعف الخبرة وكذب الإدعاء بوجود برنامج للنهضة.

د- الإعتماد على أهل الثقة واستبعاد الكفاءات.

٣- الرأى العام: خسر الأخوان المسلمين والرئيس محمد مرسى الرأى العام المحايد بعد عدة أخطاء أبرزها، ما جرى من إعتداءات على المتظاهرين فى جمعة كشف الحساب (٩ أكتوبر ٢٠١٢)، ثم زاد عليها الجريمة والفضيحة الكبرى أثناء الإعتداء على المعتصمين أمام قصر الإتحادية فى الخامس من ديسمبر عام ٢٠١٢، فانتهت بهما مشروعياتهم الأخلاقية، ثم زاد عليها محاولات التلاعب بعملية الإستفتاء على

الدستور، فأسست للمرحلة الثانية فى هزيمتهم المتعلقة بتآكل مشروعيتهم السياسية.

٤- الفشل الاقتصادى: كشف وجود جماعة الأخوان فى الحكم عن غياب أية رؤية أو مشروع تنموى حقيقى قادر على إخراج مصر وشعبها من محنتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الفقراء ومحدودى الدخل والفئات الوسطى، سواء فى الوقت الراهن أو فى الأجل المنظور، ويعود السبب فى ذلك إلى:

أ- أنهم لا يمتلكون رؤية أو مشروع تنموى حقيقى لإنقاذ مصر إقتصاديا وإجتماعيا.

ب- أنهم مجرد إمتداد لمشروع رأسمالى ذو طبيعة تجارية.

ج- أنهم أكثر إعتمادا على الخارج ومساعداته.

٥- بداية ظهور تصدعات تنظيمية داخلية، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب:

أ- زيادة بروز النزعة إلى التكالب على المناصب والحصول على المنافع، سواء لدى القيادات العليا أو الكوادر الوسيطة، لهم أو لأقربائهم، بما يجرح مشروعيتهم الأخلاقية والعقائدية.

ب- ضعف النشاط الدعوى لصالح غلبة النشاط السياسى يؤدى إلى حالة تململ لدى قطاعات من الشباب والملتفين حولهم.

ج- إتساع الفجوة وصراع المصالح بينهم وبين المجموعات السلفية ومشايخها، يؤدى إلى كشف الطابع الإنتهازى والنفعى لهم جميعا.

٦- أجهزة الدولة السفلية (العميقة): ما زالت عوامل الكراهية المتبادلة بين عناصر ومكونات الدولة السفلية (المخابرات - الجيش - الشرطة) من جهة وعناصر الأخوان وقياداتهم قائمة، وتزداد مع الأيام بسبب سوء الإدارة السياسية والاقتصادية وإنعدام الخبرة لدى الأخوان.

٧- الإعلام: برغم إمتلاك جماعة الأخوان وحلفائهم من السلفيين لوسائل إعلام كبيرة ومتعددة وممولة (فضائيات دينية - قناة مصر ٢٥ - قناة الجزيرة -صحف - محاولة السيطرة على قنوات التليفزيون الحكومى)، فإن سلطة الأخوان وجماعتهم قد خسروا المعركة الإعلامية إلى حد كبير لأسباب عديدة، بعضها يعود لسوء أدائهم، وطابعهم الأستبدادى، وبعضها الأخر لغياب الخبرة والمهارة الإعلامية، ثم أخيرا للطبيعة المرتبكة والمتناقضة لخطابهم السياسى والإعلامى.

٨- غياب الشرعية القانونية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين:

تمثل هذه أحد نقاط الضعف الأساسية لأداء الأخوان المسلمين، حيث بدا بوضوح أنهم خارج الأطر القانونية للدولة المصرية، وأنهم دولة داخل الدولة، وأنهم لا يحترمون القوانين ويتعالون عليها.

ولا شك أن هذه العناصر جميعا تمثل استنزافا للمشروعية الأخلاقية والسياسية التى تمتع بها الأخوان المسلمين بعد الثورة مباشرة، وتحولت الأن إلى نقاط ضعف قاتلة ينبغى لقوى الثورة والديموقراطية البناء عليها فى نضالهم المستميت ضد ديكتاتورية هذه الجماعة التى أثبتت الأيام أنها قد أصبحت خطرا داهما على الدولة المصرية ومستقبلها.

الموضوع الثانى: حدود وأفق الحركة المتاحة لسلطة جماعة الإخوان المسلمين

تم إجتماع المجموعة يوم السبت الموافق ١٦/ ٢/ ٢٠١٣ بمقر التيار وبحضور السادة:

١- الأستاذ حمدين صباحى

٢- السفير معصوم مرزوق

٣- العميد محمد بدر

٤- الأستاذ عبد الخالق فاروق

وأعتذر عن الحضور لظروف قهرية:

٥- د. محمد السعيد إدريس.

وبعد إدارة حوار معمق، إنقسم رأى الحضور على إحتمالين أمام سلطة وجماعة الإخوان المسلمين:

الأول: يرى أن الإخوان ورئيس الجمهورية محمد مرسى، لن يذهبا إلى توافقات مع بقية القوى الوطنية والديموقراطية فى البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، وربما كذلك بعدها.

الثانى: يرى أن الجماعة ورئيس الجمهورية قد يتجها إلى إجراء بعض التوافقات مع بعض أطراف القوى الديموقراطية سواء من داخل الجبهة أو خارجها لعدة إعتبارات:

١- لتخفيف حدة الضغوط الخارجية عليهم خاصة من الولايات المتحدة.

٢- لتخفيف حدة الضغوط الداخلية من شباب الثورة والقوى الديموقراطية.

٣- لوقف حالة الإنهيار والتآكل فى شعبيتهم فى الشارع المصرى.

ويرتب كل إحتمال من هذين الإحتمالين، مسارا مختلفا وبالتالى يرتب ضرورة الإستعداد من جانب التيار وقياداته للتصرف على أكثر من صعيد:

- على صعيد الخطاب السياسى للتيار.

- على صعيد مكونات الجبهة وسرعة إجراء الحوارات الجادة مع النواة الصلبة داخل الجبهة لتنسيق المواقف، وتوجيه الثوار.

- على صعيد شبابنا وإعدادهم سياسيا وذهنيا لمواجهة الإختيارات الجديدة أما بالأستمرار فى خط التصعيد بالشارع، أو القبول بعملية التفاوض مع هذه السلطة وهذه الجماعة.

مجموعة التخطيط

إجتمعت مجموعة التخطيط يوم السبت الموافق ٩ / ٣/ ٢٠١٣ وبحضور السادة:

١ - الأستاذ عبد الخالق فاروق

٢ - السفير معصوم مرزوق.

٣- الدكتورة ماجدة غنيم.

٤ - الدكتور عزازى على عزازى.

٥ - العميد محمد بدر.

٦ - الأستاذ معتمر

٧- ومن الشباب الأستاذ مصطفى شومان.

٨- والأستاذ أحمد عبد العظيم.

٩ - الأستاذ أحمد كامل

وكان الإجتماع مخصصا لمناقشة وتحليل المشكلات المتعلقة "بتنظيم "التيار الشعبى، خاصة فى ضوء الجهد الإدارى والتنظيمى الذى قامت به لجنة التنظيم فى المجلس التنفيذى فى معظم محافظات الجمهورية. وقد دار النقاش بداية حول القضايا التالية:

أولا: طبيعة وهوية التيار الشعبى

دار نقاش معمق حول الهوية السياسية والاجتماعية والتنظيمية والفكرية للتيار الشعبى، وقد أستقر الرأى على الأتى:

١ - أن التيار الشعبى هو " حركة سياسية وإجتماعية " هدفها إستكمال مطالب الثورة المصرية وأهدافها.

٢ - وهو تجمع سياسى بين أفراد ذوى إتجاهات متقاربة التوجه بصرف النظر عن

المرجعيات الفكرية والإيدلوجية لأعضائها.

٣- أن التيار الشعبى بهذا المعنى مشروع وطنى ذو طابع تقدمى ينتمى إلى الطبقات الشعبية والطبقة الوسطى المصرية.

٤- أن التيار الشعبى يواجه تحدى يتمثل فى ضرورة الانتقال من " حالة " سياسية إجتماعية، أستندت فى بدايتها إلى تأييد المرشح الرئاسى " حمدين صباحى " إلى كيان تنظيمى جماهيرى قادر ومؤثر.

٥- أن مكونات التيار لها خصائص فريدة تمنحها مرونة فى الحركة، ولكنها أيضا تمثل قيودا على قدرتها فى المستقبل وأبرزها:

(ا) أن العضوية فى التيار واسعة ومعظمهم لدية إزدواج تنظيمى أو حزبى.

(ب) أنها عضوية تضم أفرادا من روافد فكرية وأيدلوجية مختلفة ومتنوعة.

(ج) أن ما يجمعها بالإضافة إلى الإقتناع بالمرشح الرئاسى حمدين صباحى، فهى حالة رفض لما هو قائم، أكثر من كونها لديها تصور مشترك وجاهز لما ينبغى أن يكون.

ثانيا : الهدف الاستراتيجى للتيار الشعبى

لقد دار نقاش معمق حول طبيعة الهدف المعلن للتيار الشعبى هل هو:

١- إسقاط مشروع الإخوان وإزاحتهم عن السلطة السياسية بالوسائل السلمية.

٢- أم هو إصلاح للنظام القائم الذى يديره الإخوان المسلمين وبالتالى إمكانية التوافق معه وفقا لشروط معينة.

وقد أستقر الرأى بعد نقاش طويل على أن:

الهدف الاستراتيجى للتيار هو: إسقاط مشروع الإخوان المسلمين المعادى للديموقراطية والحريات العامة والعدالة الاجتماعية، وإزاحتهم عن الحكم والإدارة.

ويترتب على ذلك نتيجة محددة هى:

- أننا بصدد صراع مفتوح لأن أفق التعاون المشروط باتت مسدودة تماما، بسبب سلوك وعدوانية وإستئثار جماعة الإخوان المسلمين بالسلطة والحكم، وإنشغالهم بفكرة التمكين لجماعتهم على حساب المصلحة الوطنية العليا لمصر.

ثالثا: طبيعة البنية التنظيمية المناسبة لهذا الهدف الاستراتيجى

دار نقاش واسع بين أعضاء مجموعة التخطيط، وفى ضوءه بروز تيارين أو فكرتين أساسيتين داخل المستويات التنظيمية والسياسية للتيار الشعبى:

الأولى: ترى أن الإطار التنظيمى المناسب للمهمة ولطبيعة المرحلة وبمراعاة الخصائص المميزة لمكونات شباب التيار هى " التنظيم المفتوح "، وأن المهمة الملقاة على عاتقنا هى " تنظيم هذه الحالة السياسية " أكثر منها خلق تنظيم حديدى أو لينينى بالمعنى التاريخى.

الثانية: ترى أنه وإن كانت مكونات التيار الشعبى لها خصائص فريدة عرضناها من قبل، فأن هذا لا ينفى أهمية وجود تنظيم قوى ومتماسك قادر على مواجهة تنظيم الإخوان المسلمين الحديدى.

وقد أستقر الرأى على أنه:

- أن تنظيم هذه " الحالة السياسية " ضرورة لا ينبغى التأخر فيها أكثر من ذلك، أو التهاون بشأنها.

- أن الزمن عنصر حاسم وقد يكون ضدنا، لأنه قد يمنح الخصم فرصة الإستقرار فى الحكم والإدارة.

- أنه وإن كان مكونات وخصائص عضوية التيار تعطى مرونة فى الحركة

الجماهيرية الأن، فأنها قد تقيد من القدرة على خوض صراع مفتوح قد يطول زمنيا.

- لذا فأن الصيغة الأنسب هى:

١ - الحفاظ على الحالة الواسعة والفضفاضة للجسد التنظيمى والجماهيرى للتيار مع تنظيمها.

٢- إجراء عملية ربط وتكوين عمود فقرى متماسك، وجهاز عصبى حساس داخل هذه الحالة الواسعة تنظيميا وجماهيريا، من الكوادر الشديدة الإخلاص للفكرة، وذوى الرؤية المتماسكة تجاه قضايا الصراع والمستقبل.

وأنتهى الحوار على أن يستكمل فى الجلسة اللاحقة، وأنتهى بطرح سؤال ينبغى التفكير فيه إستراتيجيا لأنه يشكل تحدى رئيسى للتيار الشعبى ولكل القوى الديموقراطية والمدنية وهو:

لماذا يذهب غضب قطاع واسع من الجماهير ضد الإخوان المسلمين والرئيس الحالى لصالح إستدعاء القوات المسلحة وقياداتها لإدارة شؤون الدولة بدلا من المطالبة برموز وقيادات القوى الديموقراطية والمدنية وفى مقدمتها حمدين صباحى؟

اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي

إجتمعت لجنة التخطيط الاستراتيجى يوم الأربعاء الموافق ٣٠/ ٥/ ٢٠١٣ بحضور السادة:

١ - الأستاذ عبد الخالق فاروق.

٢ - الدكتورة ماجدة غنيم.

٣- السفير معصوم مرزوق.

٤ - الأستاذ معتمر مخيمر.

٥- الأستاذ أحمد عبدالرحيم.

٦- وحضر جانب من الإجتماع الأستاذ شيرين القاضى.

موضوع الاجتماع: تقييم حركة تمرد وتقدير موقف بشأن إحتمالات يوم ٣٠ يونيو القادمة.

أولا: توصيف حركة تمرد

أتفق الحاضرون على أن حركة تمرد هى (حركة إجتماعية سياسية بادر بها الشباب الثورى من كافة التيارات المناصرة للثورة، مستفيدة من حالة المزاج الشعبى الرافض لحكم الإخوان المسلمين والسيد محمد مرسى)، وهى بهذا المعنى:

١- حركة تعبوية لها طابع شبابي، مثل حركة جمع توكيلات سعد زغلول، عام ١٩١٨ وتوقيعات البرادعي قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢- تعبئة الناس على مطلب واحد لسحب الثقة، وسحب المشروعية عن الرئيس محمد مرسى.

٣- وسيلة بديلة للمظاهرات العنيفة، والوصول للشارع بما يتوافق مع المزاج الشعبى السائد المعادى للعنف.

٤- يشارك كل الناس بالفئات العمرية من ١٨-٢٥ وحتى كبار السن بكل قوة في تنظيم حملة التوقيعات.

٥- تمرد تشبه فصيلة صغيرة تمكن من اختراق صفوف العدو، ومع نجاح الفصيلة ينتقل الجيش كله الى منطقة الاختراق.

٦- ويبدو أن قطاعا ليس بقليل من الشارع المصرى يرى فى حركة « تمرد» حالة شعبية، لو كتب لها النجاح فينبغى أن يتسلم الحكم الفريق السيسى والقوات المسلحة،

بمعنى تنازل مرسي من أجل الجيش، وهنا مكمن الخطورة.

ثانيا: تنظيميا

طرح الحاضرون مجموعة من التساؤلات الحيوية:

١- لماذا لم تخرج الحركة من التيار الشعبى؟ مع أن كثيرون من القائمين عليها من قيادات التيار؟

٢- هل هي تمرد على التنظيمات القائمة الرسمية الممثلة فى جبهة الانقاذ، مثلما هي تمرد على الاخوان؟

٣- لماذا يفضل أبناء التيار العمل من خارجه؟

ثالثا: أساليب الدعم

تحتاج حركة تمرد إلى أساليب ثلاثة للدعم هى:

١- اللوجيستي. (مثل توفير مقرات محمية - توفير كميات مناسبة من الاستمارات - إعداد مجموعات من الشباب لعمليات إدخال البيانات إليكترونيا - فرق للحماية الميدانية -.. الخ).

٢- السياسي والإعلامى (من خلال المساندة السياسية دون قفز على المبادرة - إبتعاد الشخصيات السياسية الحزبية عن المشهد مع المساندة الإعلامية - مطالبة الزملاء الإعلاميين بالمساندة المستمرة للحملة ونشر أخبارها أولا بأول.. الخ)، وفى هذا الصدد رأت اللجنة أن الدعوة لتوقيع عدد من الشخصيات العامة محل الجدل والتنازع مثل المهندس ممدوح حمزة قد يكون ضررها أكبر من فوائدها.

٣- مخاطبة الخارج لجمع توقيعات (من خلال الفروع والمجموعات المؤيدة لقوى المعارضة الوطنية فى كافة دول العالم).

رابعا : سيناريوهات المستقبل

تحددت الإحتمالات والسيناريوهات المتوقعة فى ثلاثة هى:

الأول: أن لا تنجح الحركة فى جمع العدد المستهدف وهو ١٣ مليون إستمارة على الأقل، وبالتالى فنحن بصدد هزيمة مؤقتة لقوى الثورة، لكن النزول إلى الشارع يوم ٣٠ يونيه سوف يتوقف عند حدود التظاهر وقد يصاحبه بعض الإعتصامات المحدودة فى ميدان التحرير أو بعض الميادين ببعض المحافظات.

الثانى: أن تصل الحملة إلى تحقيق الهدف وتجاوز حاجز الثلاثة عشرة مليون إستمارة. وهنا فأن قوة زحم كبيرة سوف تصاحب يوم ٣٠ يونيه، ولدينا هنا إحتمالان هما:

الأول: أن تظل عملية الاحتشاد والتظاهر ذات طبيعة سلمية فى كافة الميادين بالقاهرة والأسكندرية والمحلة ودمنهور وطنطا والسويس والاسماعيلية وبورسعيد والجيزة وغيرها، ويجرى حصار بعض المبانى الرئيسية كقصر الاتحادية لفترة من الزمن قد تستغرق عدة أيام. دون أن يكون هناك سوى ردود أفعال محدودة من جانب القوى الدينية المتطرفة من إخوان وحلفائهم.

الثانى: أن يصاحب عملية التعبئة والإحتشاد بعض مظاهر العنف تجاه رموز سياسية (مقرات الإخوان والحرية والعدالة فى بعض المحافظات)، وكذا أمام قصر الاتحادية، وميدان القائد إبراهيم بالاسكندرية، وميدان الساعة فى طنطا وميدان المحطة فى المحلة وغيرها من المحافظات، وقد يجر ذلك ردود أفعال يبدو أنها جاهزة من جانب الإخوان وحلفائهم، وهنا نحن أمام مشهد مختلف، قد يؤدى إلى إشتباكات واسعة، أكبر مما جرى فى قصر الاتحادية يوم الخامس من ديسمبر عام ٢٠١٢، وهنا سيكون لدينا إحتمال كبير لتدخل عسكرى مشفوع بقبول شعبى واسع النطاق

للتخلص من سلطة الإخوان وعصاباتهم. الأرجح أن محمد مرسى لن يتنازل عن الحكم طواعية، وبالتالى فأن إستمرار ما يشبه مذابح وحرب شوارع لعدة أيام سوف يجبر القوات المسلحة للتدخل.

وهنا تطلب لجنة التخطيط تنظيم جلسات حوارمغلقة ومعمقة بين قيادات التيار الشعبى الرئيسية لشرح تداعيات كل موقف وكيفية التصرف فيه، فيما يتعلق بالسيناريوهات القادمة، و مطلوب فى هذه الحالة توفير غطاء سياسي.

يتميزالوضع الراهن عن وضع ٢٥ يناير و١١ فبراير، ان الناس فهمت أن غياب القيادة جعل الإخوان تصل الى السلطة، وبالتالي التيار يستطيع أن يلعب دور القيادة التى تراهن عليها الجماهير، والعمل من الأن لترسيخ مفهوم الرمز الوطنى، أو الرموز الوطنية القادرة على القيادة فى هذه الظروف الصعبة والتخلص من ثنائية الإخوان والجيش، وترسيخ مفهوم البديل الثالث.

- توصى اللجنة بأن يختفي من قاموس عملنا السياسى التفرقة والتمييز بين الشباب والكبار، لان هذا النوع من التقسيم أضر بالثورة، وعندنا مثال من حركة ١٩٦٨ التى كانت جزء من حركة شباب عالمية ثم تلاشت. يجب أن تكون تمرد هي طريق العودة من ثورة شباب الى ثورة شعب.

- كما توصى اللجنة بضرورة التنبيه على الشباب والقادة الميدانيين منهم على تجنب العنف قدر الإمكان، خاصة فى الأيام الأولى للتظاهرات، حتى نحافظ على حالة الحشد الجماهيرى لأطول فترة ممكنة.

(٣)

الخطوط العريضة لبناء إستراتيجية فعالة لتطوير عمل التيار الشعبى فى مرحلة ما بعد ٣٠ يونيه ٢٠١٣*

ترتب على نجاح الموجه الثالثة من ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة، فى الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣، أوضاعا جديدة، محملة بقدر ليس بقليل من الفرص والأفاق المفتوحة، بالقدر نفسه الذى يحمل الكثير من المخاطر والإحتمالات الخطيرة.

ويقدر ما لعب التيار الشعبى بشبابه وكوادره، من النساء والرجال، من مختلف الأعمار دورا محوريا فى هذه الموجه الجديدة، بقدر ما كان لإتساع دائرة المشاركين فى العمل الميدانى، وتنوع إتجاهاتهم، ومشاربهم، وكذلك مصالحهم، دورها فى صياغة النتائج الأولى لهذه الموجه فى إتجاهات قد لا تكون بالضرورة لصالح التيار الشعبى، بسبب حالة التشرذم التنظيمى للحركة الوطنية والثورية عموما، وللتيار الشعبى على وجه الخصوص.

وقبل أن نبدأ فى تشخيص الوضع الراهن، وأفاقه المفتوحة، والخطط وبرامج العمل العاجلة التى ينبغى أن يضعها التيار بكل ما يحتويه من مستويات رفيعة من العقول، وما يتضمنه من روح قتالية على الأرض، دعونا بداية نرفق تلك النتائج التى توصلت إليها « لجنة التخطيط » فى شهر مارس عام ٢٠١٣، فى معرض تحليلها للقوى السياسية الفاعلة على الأرض فى ذلك الحين (الأخوان – التيار الشعبى

* إعداد / عبد الخالق فاروق – 23 يوليو 2013

- جبهة الإنقاذ - الجيش - حزب النور والقوى السلفية - التيارات الليبرالية)، وسوف نقتصر هنا فقط على النسخة الخاصة بتحليل واقع ومشكلات التيار الشعبى، وما أستقر عليه رأى لجنة التخطيط فى ذلك الحين حول هذا الموضوع، وقد عرضت هذه النتائج فى إجتماع مجلس أمناء التيار الشعبى فى مارس من ذلك العام، وقبل بداية حركة تمرد وقبل الأحداث العاصفة التى أتت بها أيام « العزل التاريخى » للسيد محمد مرسى، وجماعته عن الحكم فى الثالث من يوليو عام ٢٠١٣.

والسؤال الذى إنتهينا إليه هو:

لماذا يذهب غضب قطاع واسع من الجماهير ضد الإخوان المسلمين والرئيس الحالى لصالح إستدعاء القوات المسلحة وقياداتها لإدارة شؤون الدولة بدلا من المطالبة برموز وقيادات القوى الديموقراطية والمدنية وفى مقدمتها حمدين صباحى؟

بهذا السؤال الحيوى - الذى أختتمنا به تقديرنا للموقف فى التاسع من مارس عام ٢٠١٣، وقبل الموجه الثورية الجديدة بأكثر من ثلاثة شهور- يبدأ تقديرنا الجديد وتصورنا:

أولا: فى تشخيص الموقف السياسى الراهن

أن أولى مقتضيات بناء إستراتيجية عمل لتنظيم سياسى ما، هو قدرته التحليلية على قراءة وتحليل الواقع المعاش، وأفق التطور والنتائج المتوقعة للصراعات السياسية والاجتماعية، فى المجتمع، خاصة إذا كان هذا المجتمع يمر بحالة من السيولة، ويحكمه قدر ما من عدم اليقين، أو بمعنى أدق عدم القدرة على حسم الصراع الجارى بصورة واضحة وحاسمة.

ولأننا نمر منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، وحتى اليوم، وعبر موجات ثورية متعاقبة، راح فى أثنائها مئات من أجمل وأرقى ما أنجبته هذه الأمة،

بهذه الحالة من السيولة السياسية والصراعات الاجتماعية المفتوحة، فأن المسئولية تصبح مضاعفة لمن يتصدون لمهام المستقبل والتقدم ونستطيع أن نحدد تشخيصنا للموقف على النحو التالى:

١- أن الصراع بين جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم من جماعات الإرهاب الدينى من ناحية، وبقية مكونات المجتمع المصرى من ناحية أخرى، مرشح للإستمرار لفترة قد تطول زمنيا، وبالتالى فأن أفق الحلول السياسية تتباعد.

٢- وطالما أن الدولة الراهنة بقياداتها السياسية الانتقالية، وأجهزتها الأمنية والعسكرية، لم تتوافر لها إرادة سياسية لحسم الموقف وأتخاذ القرار بتصفية بؤر التوتر والعصيان فى داخل العاصمة المصرية (رابعة - النهضة وغيرهما) فأن عوامل إستمرار وتصاعد الأزمة سوف تبقى، وأثمانها السياسية والاقتصادية ستكون باهظة.

٣- تطور الموقف فى سيناء، وقدرة القوات المسلحة المصرية على تصفية جماعات الإرهاب المنتشرة هناك، ستكون عاملا من عوامل إضعاف قوى الإرهاب وجماعة الإخوان المسلمين، لكنها وحدها لن تضمن إنهاء الأزمة.

٤- فى الوقت نفسه، ما زالت القوى الديموقراطية والمدنية، تعانى الإنقسام والتشرذم السياسى والتنظيمى، وهى واحدة من أخطر مشكلات بناء مصر من جديد.

٥- القوات المسلحة وقياداتها العليا، وتعاون الأجهزة الأمنية معها، ليس كافيا وحده لإستمرار الصمود فى معركة إستنزاف سوف تمارسها الجماعات الإرهابية لفترة قد تطول من الزمن.

٦- الموقف الإقليمى يتجه إلى إضعاف حركة مد جماعة الإخوان المسلمين، وجماعات العنف المتحالفة معها، خاصة إذا نجحت سوريا وحسمت المعركة ضد

الجماعات الإرهابية التى تدير المعركة لحسابات دولية، بعيدا عن قضية الديموقراطية وغيرها من المطالب التى بدأت بها الثورة السورية وإنحرفت بعدها إلى حسابات دولية وخليجية أخرى.

٧- مازال الموقف الأمريكى - وإلى حد ما المواقف الأوربية - يتلاعب بمصير المنطقة كلها، عبر سياسات غامضة، تتحرك بمعايير التفتيت مع الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعى.

٨- لعل فى إعادة تنظيم قوى وتنظيمات الثورة المصرية بسرعة، مدخلا لا غنى عنه لصمود المجتمع المصرى فى مواجهة أزمة سوف تستمر معنا لفترة طويلة نسبيا، خاصة وأن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة (برلمانية - رئاسية)، قد تؤدى فى ظل المعطيات القائمة، إلى مزيد من التشتت والتشرذم بين القوى الديموقراطية والمدنية.

والأن.. كيف نطور عمل التيار الشعبى؟

فى ضوء تحليلنا السابق الإشاره إليه حول طبيعة تكوين التيار الشعبى، سياسيا وفكريا وتنظيميا، وما أستجد عليها من تصاعد شعبية قيادات القوات المسلحة المصرية، أصبح من الضرورى إعادة النظر فى عملية بناء التيار الشعبى على أكثر من صعيد:

- على المستوى التنظيمى
- على المستوى السياسى وبناء التحالفات.
- على المستوى الفكرى.

أولا: على المستوى التنظيمى

لم تعد الحالة التنظيمية الهلامية للتيار الشعبى مناسبة على الإطلاق للمرحلة الجديدة التى ستواجهنا قريبا جدا بالإستحقاقات إنتخابية وشعبية من نوع مختلف

عن الحالة الثورية السابقة، ومن ثم أصبح من الضرورى الانتقال من " حالة شبه تنظيمية " إلى " بنية تنظيمية كاملة ومتكاملة " تقوم على العناصر التالية:

١ - إستكمال العمل التنظيمى الجيد الذى بدأه المكتب التنفيذى بالمحافظات منذ عدة أشهر قليلة.

٢ - تشكيل المستويات القيادية بالتيار الشعبى على النحو التالى:

- لجنة مركزية على المستوى الوطنى تكون بمثابة القيادة الفكرية والسياسية والتنظيمية للتيار (لا يقل عدد أعضاءها عن ٥٠ عضوا)، تراعى فيه التمثيل الجغرافى والنوعى والشبابى.

- مجلس الأمناء المركزى بأعتباره برلمان التيار الشعبى (لا يقل عدد أعضائه على ١٥٠ عضوا)

- لجان مركزية بالمحافظات (لا تقل على ٢٥ عضوا).

- مجالس الأمناء بالمحافظات (لا يقل عدد أعضائه عن ٥٠ عضوا).

٣- يجرى تشكيل هذه المستويات التنظيمية بالانتخاب المباشر من أعضاء التيار من أسفل إلى أعلى.

٤- يشترط أن يكون تمثيل الشباب (دون سن ٣٥ عاما) فى هذه المستويات التنظيمية بنسبة ٥٠٪ مع مراعاة التمثيل الجغرافى.

٥- لا يشغل أعضاء المستويات القيادية مواقعهم لأكثر من دورتين إنتخابيتين كل منها عامان فى السنوات الأولى لبناء التيار.

٦- تشكل اللجان النوعية فورا على المستوى المركزى والمستوى القاعدى على

النحو التالى:

- لجنة تنظيمية وشئون العضوية.

- لجنة إعلامية.

- لجنة تثقيفية.

- لجنة العمل الجماهيرى وبناء التحالفات السياسية.

- لجنة للتخطيط الاستراتيجى وإدارة الأزمات.

- لجنة قانونية فى كل المحافظات وعلى المستوى المركزى.

- لجنة للرعاية الاجتماعية والصحية على مستوى المحافظات وعلى المستوى المركزى لتوفير شبكة أمان إجتماعى وصحى لأعضاء وكوادر التيار.

- لجنة الشئون المالية والتبرعات.

٧- تضع كل لجنة من هذه اللجان خطة عملها السنوية وتراجع من المستوى المركزى لضمان تناسق الخطط وإنسجام لغة الخطاب السياسى للتيار.

٨- يجرى التشديد على كافة الكوادر والقيادات وأعضاء التيار على مبدأين أساسيين هما:

الأول: حرية التفكير والإختلاف وإدارة الحوار الفكرى مع ضرورة الإلتزام بالقرارات التى أتخذت بالأغلبيةداخل كل مستوى.

الثانى: عدم جواز العضوية المزدوجة لأعضاء التيار والأحزاب الأخرى.

٩- يتم بناء شبكة إتصالات متعددة المستويات (مباشرة - هاتفية - إليكترونية) تتولاها وتشرف عليها للجنة المركزية داخل كل مستوى، وخصوصا على المستوى المركزى.

١٠ - تنظم فورا دورات تثقيف وبناء فكرى لضمان التماسك الفكرى والسياسى بين أعضاء التيار، يشارك فيها كل قيادات التيار والرموز الفكرية والثقافية من خارج التيار.

ثانيا: على المستوى السياسى وبناء التحالفات.

أن المرحلة الراهنة من أخطر المراحل التى مرت بتاريخ مصر الحديث، فمخاطر الصراعات الداخلية مرشحة للتصاعد والاستمرار، والمخاطر على الأمن القومى على حدودنا الشرقية والغربية، وربما الجنوبية تلوح فى الأفق، ومن ثم فأن بناء تحالف وطنى عام ضرورة حيوية لإنقاذ البلاد، وضرورات بناء التحالف الثورى، كقلب لهذا التحالف أصبحت مسألة حياة أو موت دون أدنى مبالغة أو تهوين.

وبالتالى فنحن فى حاجة إلى بناء مستويين للتحالف فى هذه المرحلة الحساسة فى تاريخ مصر، والمنطقة العربية هما:

الأول: تحالف القوى الثورية والتقدمية.

الثانى: تحالف القوى الوطنية عند برنامج الحد الأدنى المقبول.

وبناء هذه التحالفات ليست مسئولية القيادات المركزية وحدها، وإنما هى أسس عمل الكوادر الوسطى وأعضاء التيار الشعبى فى كل موقع وفى كل محافظة أو حى أو قرية.

والقوى المرشحة للتحالف الثورى والتقدمى هم:

(تنظيمات الشباب المستقلة غير المشبوهة - حزب التحالف الشعبى - الحزب الاشتراكى - حزب الكرامة - الحزب الناصرى الموحد - مجموعات اليسار الشيوعى - التيار الشعبى - الحزب الديموقراطى الاجتماعى - حزب الدستور).

أما القوى المرشحة للتحالف الوطنى فهى تضم:

(حزب المصريين الأحرار - حزب الوفد - بعض القوى التى ترشحها مواقفها السياسية لهذا التحالف).

ثالثا: على المستوى الفكرى

يحتاج الأمر صياغة وثيقة فكرية ونظرية، تحدد فيها هوية التيار الشعبى، وأهدافه، وبرامج عمله فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، والسياسة الخارجية ونظريته للأمن القومى، وغيرها من القضايا التى تهم المصريين جميعا، وتطمئنهم على المستقبل فى حضن هذا التيار الشعبى.

وقد بذل فى السنوات الأخيرة جهود كبيرة من جانب عدد كبير من المفكرين والخبراء المنضوين تحت راية التيار الشعبى حاليا، والمطلوب الأن تشكيل لجنة لتجميع وبلورة هذه الرؤية فى إطار شامل، وأظن أنها مهمة عاجلة تستحق ما يبذل فيها من جهد.

ملاحق وبيانات ووثائق سياسية
قبل الثورة

(وثيقة رقم ١)
إجتماع لجنة مستقبل مصر السياسى

أجتمع أعضاء لجنة مناقشة « مستقبل مصر السياسى» يوم الأربعاء الموافق ٤/ ٨/ ٢٠١٠ فى الساعة الرابعة عصرا بمقر الأخوان المسلمين بالمنيل، وكان الحضور:

- الدكتور عبد الجليل مصطفى (عن الجمعية الوطنية للتغيير).
- الأستاذ عبد الخالق فاروق (عن الجمعية الوطنية للتغيير).
- الدكتور صلاح عبد المتعال (مستقل)
- المهندس على عبد الفتاح (ممثل جماعة الأخوان المسلمين وعضو مكتبها السياسى).
- الدكتور مجدى قرقر (ممثل حزب العمل الاسلامى).
- الأستاذ جمال فهمى وكيل نقابة الصحفيين.

وبعد مناقشة مستفيضة بين الحاضرين أتفقوا على الأطار التالى المنظم لعمل اللجنة:

نطاق عمل اللجنة:

يتحدد أطار عمل اللجنة فى بحث مستقبل مصر على المدى القصير (من عام إلى عامين) ولن يغوص إلى أبعد من ذلك.

مفهوم المستقبل السياسى: يقصد هنا بحث أفق والسيناريوهات المتاحة أمام النظام السياسى الحاكم فى مصر خلال الشهور الخمسة عشر القادمة، وبالمقابل ملامح المستقبل السياسى لمصر الذى تطرحه المعارضة وتحديدا الحاضرون فى هذه

الاجتماعات والذى يتحدد على النحو التالى:

١- شكل نظام الحكم الأمثل فى المرحلة الانتقالية الذى يناسب درجة التوافق بين القوى الوطنية المشاركة فى هذا الاجتماع.

٢- البدائل السياسية المقدمة من القوى الوطنية فى بعض القضايا المحورية التى يطالب الرأى العام فى البلاد بموقف واضح ومحدد من جانب قوى المعارضة الوطنية كبديل لسياسات النظام القائم حاليا، سواء فى مجال التعليم أو الصحة أو السياسة الخارجية أو الأسكان أو الزراعة وتأمين الغذاء.. الخ.

آليات وإجراءات العمل:

سوف يقوم أعضاء اللجنة بعقد عدة جلسات للحوار والنقاش، وتقديم بعض أوراق العمل فى هذه القضايا، كما سوف تستعين اللجنة ببعض الخبراء والزملاء فى أستكمال مناقشة بعض هذه الموضوعات، وسوف تقدم نتائج أعمالها وأجتهاداتها إلى كافة العاملين فى الحقل الوطنى العام بعد الوصول لصياغات مشتركة بين أعضاء اللجنة.

وقد أتفق الحاضرون على معاودة الأجتماع يوم الأثنين الموافق ٩/ ٨/ ٢٠١٠ فى الساعة الرابعة عصرا وبنفس المكان.

(وثيقة رقم ٢)

محضر اجتماع مستقبل الحكم فى مصر

يوم الأربعاء الموافـق ٢٠١٠/٩/٢٢م

اجتمعت اللجنة بنصف قوامها تقريباً فى مقر الكتلة البرلمانية للإخوان يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٩/ ٢٠١٠، مساءاً وقد تغيب عدد من أعضاء اللجنة لدواعى السفر خارج مصر وكان الحاضرون هم:

١- الأستاذ عبد الغفار شكر. ٢- د. مصطفى كامل السيد.

٣- د. مجـدى قرقـر.

٤- المهندس على عبد الفتاح. (عضو المكتب السياسى بجماعة الأخوان المسلمين)

٥- الأستاذ عبد الخالـق فاروق (مقـرر اللجنـة).

وقد تغيب للسفر كل من (أ. جمال فهمى أ. احمد بهاء شعبان أ. أمين اسكندر).

نتائج الحوار والنقاش:

فى البداية قدم مقرر اللجنة فكرة عن جوهر ومضمون عمل هذه اللجنة، والوارد فى أوراق الجلسات السابقة، ثم بدأ حوار تمهيدى بهدف استكشاف الطريقة المنهجية المثلى لعمل اللجنة ومحاور موضوعاتها، وبعد تداول " حـر " للأفكار انتقل الحوار إلى مستوى التحديد المنهجى للأفكار والموضوعات وكانت على النحو التالى:

أولاً: استقر الحاضرون بعد نقاش إلى أن المهمة الملقاة على عاتق هذه اللجنة ذات المكونات الفكرية والسياسية والعقائدية المختلفة، هى فى حدود الأجل القصير أى مواجهة الموقف الراهن الممتد من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١١، حيث الاستحقاقات (الإنتخابية) والرئاسية، والاحتمالات المفتوحة بسبب مأزق النظام والحكم والتدهور

المستمر فى صحة رئيس الجمهورية الحالى، وما يواجهه " مشروع توريث نجله " من مأزق على أكثر من مستوى سواء شعبياً أو داخل بعض مؤسسات وأجهزة الدولة.

ثانياً: وبالتالى فإننا لسنا معنيين بصياغة رؤى مشتركة على المدى الطويل لأسباب واضحة متعلقة بطبيعة تكوين اللجنة ومصارعة عنصر الزمن واحتمالاته ورهاناته.

ثالثاً: بعد نقاش طويل استقرت الأفكار على الصيغ والنقاط التالية فيما يتعلق " بمستقبل حكم مصر ":

١- أننا بصدد مرحلة انتقالية قد تستغرق عامين أو ثلاثة فى ظل أزمة سياسية وإجتماعية شاملة تعيشها مصر سواء على مستوى الإدارة السياسية الحالية للدولة أوالإدارة السياسية البديلة، فالمدخل للوضع الجديد هو المرحلة الإنتقالية المتفق عليها بين مكونات الحركة الوطنية المصرية فى اللحظة الراهنة.

٢- يتم الإعلان عن الآن أو فى لحظة إنفجار الأزمة عن الدعوة لتشكيل ما يسمى " المؤتمر التشاورى " المكون من التيارات السياسية والفكرية الأساسية فى المجتمع المصرى وهى:

- التيارات اليسارية (بكافة مجموعاتها).
- التيارات الإسلامية (بكافة فصائلها).
- التيارات القومية (بكافة مكوناتها).
- التيار الليبرالى.

٣- يكون هذا المؤتمر التشاورى بمثابة " جهاز الدولة التشريعى والرقابى " على السلطة التنفيذية ومنه سوف تتشكل وتعلن ما يسمى " الحكومة الائتلافية " أو " حكومة الوحدة الوطنية ".

٤- وهنا دار حوار طويل ومعمق حول عدة نقاط:

الأولى: ما هو النسب الصحيحة للتمثيل داخل هذا " المؤتمر التشاورى "؟

الثانية: ما هى صلاحيات هذا المؤتمر ومركزه فى النظام السياسى فى المرحلة الإنتقالية؟.

وانتهى النقاش بين الأعضاء الحضور للجنة إلى التمثيل المتساوى درء للحساسيات وتجنباً للصراعات فى هذه الفترة الحرجة فى تاريخ البلاد.

٥- تتشكل الحكومة الإئتلافية (الإدارة التنفيذية للدولة) خلال الفترة الإنتقالية وتكون من مهامها:

- إطلاق الحريات العامة بما فيها " حرية العمل السياسى " و " حرية التعبير " و " حرية التنظيمات السياسية والنقابية ".

- إعداد القوانين ذات العلاقة وعرضها على " المؤتمر التشاورى " والتصديق عليها من رئيس الدولة.

٦- من شأن إطلاق " الحريات العامة " و " حرية العمل السياسى " طوال الفترة الإنتقالية أن يمنح كل تيار سياسى وفكرى وزنه الحقيقى فى الشارع، وبالتالى فى نهاية هذه الفترة الإنتقالية يجرى التوافق بين " المؤتمر التشاورى " ذو الاختصاص التشريعى والرقابى مع " الحكومة الائتلافية " على إعلان فتح باب الترشيح والإنتخاب " للهيئة التأسيسية " لإعداد " دستور جديد للبلاد" من واقع الإنتخاب الشعبى المباشر ووفقاً لمعايير عمرية وتأهيلية قانونية وفكرية متفق عليها، وعلى أن يكون التمثيل وفقاً للمحافظات مماثلاً لذلك القائم فى نظام مجلس الشيوخ الأمريكى (واحد أو أثنين لكل محافظة).

وهكذا سوف تأتى هذه " الهيئة التأسيسية " تعبيراً عن (الأوزان النسبية السياسية والشعبية للقوى والتيارات السياسية).

٧- تتولى هذه " الهيئة التأسيسية " عملها فى إعداد مشروع " الدستور الجديد "

وعرضه فى استفتاء شعبى خلال ثلاثة شهور من بداية عملها.

رابعاً: موضع واختصاصات رئيس الدولة:

٨- بالنسبة " لرئاسة الدولة " استقر المجتمعون بعد نقاش طويل حول الطبيعة الرمزية لهذا الموقع السياسى بحيث يكون رمزاً لسيادة الدولة وهنا طرحت صيغتان:

- إما أن يكون الرئيس من بين مجلس أمناء للرئاسة.

- أو يكون رئيس الدولة منفرداً يتولى التصديق على القوانين واستقبال واعتماد السفراء الأجانب.. الخ.

وقد توقف الاجتماع عند هذا الحد على أن يستكمل يوم السبت بعد القادم الموافق ٢/ ١٠/ ٢٠١٠م (السادسة مساءاً) فى مقر الكتلة البرلمانية للإخوان، وبعد حضور بقية الزملاء أعضاء اللجنة ووفقاً لأجندة النقاش المعروضة...

مقر اللجنة

" عبد الخالق فاروق "

القاهرة ٢٣/ ٩/ ٢٠١٠م

*** بمراجعة هذه الوثيقة التى أعدت قبل إندلاع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ بعدة أسابيع قليلة، سوف نكتشف أن التحالف الوطنى لإسقاط نظام حسنى مبارك كان مدركا لخصائص اللحظة التاريخية، وإمكانيات أنهيار النظام، ولكن سوف يكتشف القارىء أيضا أن الأخوان المسلمين الذين تعاهدوا على هذه الإجراءات فور نجاح الثورة قد خانوا بقية فصائل العمل الوطنى بمجرد توافقهم مع المجلس العسكرى الأول (طنطاوى - عنان).**

(وثيقة رقم ٣)
مشروع مدونة سلوك الجمعية الوطنية للتغيير

نعرض فيما يلي مشروع مقترح لمدونة السلوك الهدف منه إيجاد اطار ينظم أداء الجمعية ويحكم العلاقات بين أعضائها وهيئاتها الداخلية، وقد راعينا فيه أن يكون مرنا بحيث لايحبس النشاط في إطار ضيق ولا يستبدل السيولة بالبيروقراطية

المشروع يتضمن صياغات مقترحة قابلة للحذف و الإضافة والتعديل،نأمل أن تؤدي المناقشات إلي تطويره و الوصول إلي صياغة نهائية تساعد علي دفع حركة الجمعية إلي الأمام.

عبدالغفار شكر

مدونة سلوك للجمعية الوطنية للتغيير

نظراً لتعدد الأطراف المكونة للجمعية الوطنية للتغيير، وإختلاف مناهجها فى التفكير وأساليبها فى العمل ما أدى أحياناً الى مواقف لم يتفق عليها، ومبادرات خارج السياق، الأمر الذى يضعف العمل المشترك ويؤثر على فاعلية النشاط ووحدته، فإن الحاجة ماسة الى مدونة سلوك يلتزم بها أعضاء الجمعية، تحكم مواقف الجميع وتعزز نضالهم المشترك من أجل التغيير. و تقوم بدور اللائحة الداخلية في نفس الوقت.

مدونة السلوك المقترحة هنا، هي نسق من المفاهيم وقواعد السلوك التى يلتزم بها كل الأطراف فى علاقتهم ببعضهم داخل الجمعية، وفى نشاطهم المشترك، وفى أى نشاط خاص لكل طرف له علاقة بنشاط الجمعية.

أولاً: أحكام عامة

١: الجمعية الوطنية للتغيير: هى إطار جبهوى ينظم النشاط المشترك لكل الأطراف المنضمة للجمعية والتى يجمعها سعيها المشترك للتغيير الديمقراطى فى مصر.

٢: المقصود بالتغيير الديمقراطى هو العمل بوسائل سلمية من أجل إحلال نظام سياسى ديمقراطى محل النظام السلطوى القائم، وما يتطلبه ذلك من إصدار دستور جديد للبلاد، وتعديل القوانين المكملة للدستور المنظمة لكيفية تشكيل وإنتخاب السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والأحزاب السياسية، والجمعيات والنقابات... الخ.

٣: تتشكل الجمعية الوطنية للتغيير من أحزاب وجماعات سياسية، وهيئات ولجان شعبية، وأشخاص طبيعية، وهم جميعاً متساوون فى الحقوق والواجبات داخل الجمعية، لا تمييز بينهم بصرف النظر عن إختلاف الحجم أو المكانة.

٤- يساهم كل الأطراف فى توسيع تحالفات الجمعية، وإمتداد نشاطها الى قطاعات جغرافية وبشرية جديدة، وبنائها ككيان شعبى له تواجد فعال فى قلب الحركة الجماهيرية ومنظماتها السياسية وحركاتها الإجتماعية والإحتجاجية.

٥ - تصدر قرارات الجمعية بالتوافق قدر الإمكان، وسواء صدرت القرارات بالتوافق أو بالأغلبية فإنها ملزمة للجميع بما فى ذلك الذين صوتوا ضدها.

٦ - تلتزم كل الأطراف بالمشاركة فى تنفيذ قرارات الجمعية والمشاركة فى أى نشاط سياسى وجماهيرى يتطلبه ذلك، وتقدم بإخلاص كل إمكانياتها البشرية والمادية لإنجاز الهدف من القرار.

٧ - يمتنع علي كل الأطراف القيام بمبادرات منفرده في مجال النشاط المشترك

للجمعيه، وعلى الجميع طرح أفكارهم حول ما يتطلبه تحقيق التغيير من مبادرات على الجمعية أولاً ضماناً لوحدة النضال المشترك حول قضايا التغيير.

ثانياً: البناء العام للجمعية الوطنية للتغيير.

٨- تتشكل الجمعية الوطنية للتغيير من الهيئات الآتية:

الأمانة العامة: تضم ممثلين للمنظمات والحركات المنضمة للجمعية والشخصيات العامة، ولا يجوز إضافة أعضاء جدد أو شطب أعضاء توقفوا عن النشاط إلا بقرار من الأمانة العامة

وتتولى الأمانة العامة:

• إدارة نشاط الجمعية، وتحديد أولويات عملها، والتنسيق مع القوى الأخرى،

• وتتابع أداء الأعضاء والهيئات الأخرى داخل الجمعية وتتخذ ما تراه لازماً من قرارات للقيام بهذه المسئوليات، والمحاسبة على الآداء.

▪ تنتخب الأمانة العامة المنسق العام للجمعية والمتحدث الرسمى.

هيئة المكتب

تتكون من المنسق العام والمتحدث الرسمى ومنسقى لجان النشاط وعدد من الأعضاء تحدده الأمانة العامة.

تتولى هيئة المكتب الأعمال الآتية:

- تنفيذ قرارات الأمانة العامة.

- متابعة أداء لجان النشاط وعرض نتائج عملها على الأمانة العامة.

- إقتراح جدول أعمال الأمانة العامة من واقع أعمال لجان النشاط وإقتراحات أعضاء الأمانة العامة.

لجان النشاط:

يحدد كل عضو فى الأمانة العامة النشاط الذى يفضله وينتظم فى هذا النشاط من خلال إحدى اللجان الآتية:

- لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- لجنة العمل الجماهيري والمحافظات.
- لجنة الاعلام.
- لجنة المصريين بالخارج.
- لجنة المساعدة القانونية.
- اللجنة التشريعية.
- لجنة الشباب.
- اللجنة المالية والإدارية.

ويمكن إنشاء لجان أخرى بقرار من الأمانة العامة حسب متطلبات النشاط، وتنتخب كل لجنة منسقا لها، وتحدد نظام عملها ومواعيد إجتماعاتها طبقاً لطبيعة نشاطها، وتعرض نتائج عملها على هيئة المكتب التى تتولى تنظيم مناقشتها فى إجتماعات الأمانة العامة.

٩. المنسق العام للجمعية: يتم إختياره بالإنتخاب من الأمانة العامة لمدة سنة يجوز تجديدها سنة أخرى، ويقوم المنسق العام بتمثيل الجمعية لدى الأطراف الأخرى، وإدارة نشاط الجمعية، ودعوة الأمانة العامة وهيئة المكتب للإجتماع ورئاسة إجتماعاتها، وله الحديث بإسم الجمعية.

١٠ . المتحدث الرسمى: يتم إختياره بالإنتخاب من الأمانة العامة لمدة سنة يجوز تجديدها سنة أخرى، ويتولى الحديث بإسم الجمعية وإصدار البيانات الضرورية حول نشاطها وموقفها من التطورات السياسية، وينسق فى ذلك مع المنسق العام للجمعية.

١١ . الأمانات الإقليمية بالمحافظات:

تتشكل فى كل محافظة أمانة إقليمية للجمعية تضم ممثلين عن الأحزاب والمنظمات السياسية واللجان الشعبية والحركات الإجتماعية والإحتجاجية المنضمه للجمعية. وتنتخب الأمانة الأمانة الإقليمية منسقاً لها على مستوى المحافظة يمثلها لدى الغير لمدة سنة يجوز تجديدها سنة أخرى، ويدير نشاطها ويتحدث بإسمها وينسق مع المنسق العام للجمعية الأنشطة المشتركة على المستوى القومى وبين المحافظات.

١٢ . المؤتمر العام للجمعية:

يتشكل المؤتمر العام للجمعية من أعضاء الأمانة العامة والأمانات الإقليمية للمحافظات، ويتولى إصدار الوثائق الأساسية للجمعية، وتحديد مجالات نشاطها.

ثالثاً: الإجتماعات.

تحدد الأمانة العامة المواعيد الدورية المناسبة لإجتماعاتها، ويساهم الجميع فى إنتظام هذه الإجتماعات وفق القواعد الآتية:

- منح الوقت الكافى لمناقشة القضايا المطروحة، وإتاحة الفرصة كاملة لكل الأطراف لعرض وجهات نظرها بحرية كاملة، بحيث تساهم هذه المناقشات فى الوصول الى القرار بعد إستيضاح كل الآراء.

- التركيز على الموضوع المطروح للنقاش وتجنب إقحام موضوعات أخرى توفيراً للوقت والجهد.

- أن يكون الحديث حسب ترتيب طلب الكلمة، وعدم مقاطعة المتحدث، وعدم التكرار، وتنمية المناقشة بتحديد نقاط الإتفاق أولاً بأول لحصر النقاش فى القضايا الخلافية، وحسم المناقشة بالتوافق أو بالتصويت على القضايا موضع الإتفاق.

- الإلتزام بالموضوعية والحرص على مناقشة الآراء دون المساس بأصحابها، والمساهمة فى توفير المناخ الصحى لعلاقات الإحترام المتبادل أثناء النقاش.

- يتم تسجيل محضر لكل إجتماع يتضمن موعد الإجتماع ومكان الإجتماع وجدول الأعمال والقرارات الصادرة عن الإجتماع.

رابعاً: مالية الجمعية.

يتم الإتفاق على أنشطة الجمعية من إشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وتبرعات المواطنين، ولا تقبل أى تبرعات من أجانب أو المصريين المقيمين بالخارج، وينشر بيان مالى عن كل نشاط تقوم به الجمعية موضحاً به المصروفات ومصادر تغطيتها من الإشتراكات أو التبرعات

وتتولى اللجنة المالية تسجيل الإشتراكات والتبرعات وإصدار البيانات المالية حول الأنشطة التى تقوم بها الجمعية.

د.عبدالجليل مصطفي

١/ ١/ ٢٠١١ المنسق العام

(وثيقة رقم ٤)
التغيير بالناس و للناس
وجهة نظر شعبية حول التغيير*

الكل يتحدث عن ضرورة التغيير فى مصر الآن، لكن البعض ينسى أن يطرح على نفسه سؤالين هامين، بدونهما يصبح التغيير ضرباً من القفز الى المجهول.

السؤال الأول: ما هو مضمون التغيير المطلوب؟

والسؤال الثانى: ماهى قوة التغيير الحقيقية فى المجتمع؟

مضمون التغيير و قوته الحقيقية تتلخص فى عبارة واحدة ■ التغيير بالناس و لصالح الناس».

قوة التغيير ليست محصورة فى النخبة فقط، بل هى الملايين من الطبقات الشعبية التى طحنها الاستبداد و الظلم الاجتماعى و الفقر. تلك الجماهير الشعبية، هى الضمانة لحدوث التغيير الجذرى و الحقيقى دون حدوث انتكاسة تعيد الوضع الى ما كان عليه من سوء. فى الفترة الأخيرة ظهرت جماعات و شخصيات شريفة عبرت عن ضمير الشعب، لكن حركتها لن تكون مؤثرة الا بانضمام ملايين الناس و التفافهم حولها.

■ تحريرا فى مارس 2010 كل التفانى للوطن

كل الديمقراطية للشعب

أعد هذا البيان كل من عبد الخالق فاروق والدكتور إيمان يحيى وأحمد بهاء شعبان والمهندس ممدوح حبشى فى مارس 2010 فى سياق تجميع قوى اليسار المصرى للإنضمام الجماعى للجمعية الوطنية للتغيير.

التغيير لا يقتصر فقط على الاصلاح فى مجال الحريات و الانتخابات العامة، و لكنه يتضمن سياسات بديلة فى الاقتصاد و السياسة الخارجية و قَضايا المرأة و الأقباط و المواطنة، وقضايا العمال و الفلاحين و كافة المنتجين، و فى مجالات التعليم و الصحة و الإسكان. التغيير لايعنى فقط رحيل نظام مبارك، ولا يعنى اسقاط خطة التوريث و حسب، بل هو يعنى طرح سياسات بديلة لما هو قائم.

التغيير الذى ننشده هو تحرير مصر من الاستبداد و الديكتاتورية. هو الغاء حالة الطوارئ و اقرار الحريات العامة و اصلاح النظام الانتخابى و السياسى بإدخال تعديلات دستورية تسمح للمواطنين بالترشح لرئاسة الجمهورية سواء كانوا حزبيين أو مستقلين. لا انتخابات نزيهة دون اشراف قضائى و دولى. سيظل تزييف إرادة الناس قائماً لو لم نقر ضمانات لكبح جماح «الرأسمال السياسى» الذى يشترى أصوات الناخبين و يصرف عشرات الملايين فى حملات انتخابية مسمومة. قوانين الانتخاب تحتاج الى تعديلات جذرية تسمح لملايين المصريين العاملين بالخارج بالتصويت، و فى نفس الوقت تمنع أصوات الموتى و محترفى التزوير من تقرير مصيرنا. التغيير الديموقراطى يعنى اطلاق حق تكوين الأحزاب بالاخطار و ليس الترخيص من لجنة سلطوية،مهمتها هى حظر الاحزاب الشعبية الحقيقية. التغيير يبدأ بحق الناس فى تكوين نقاباتهم المستقلة و فى حقهم فى الاجتماع و فى حرية إصدار الصحف و النشر. استقلال القضاء الحقيقى هو حصن الشعب الذى يحمى حقوقه و حرياته من المستبدين و الفاسدين.

التغيير الديمقراطى الذى نسعى إليه، لن يحدث دون وقف برنامج بيع الأصول و الممتلكات العامة فورا و البدء بمراجعة ماحدث من نهب للقطاع العام، و تقديم المسؤولين عنه للمحاكمة. التغيير يعنى أولاً محاربة الفساد بكسر شوكة الاحتكار عبر

قوانين حازمة لمحاربة الاحتكار و باعادة التوازن بين القطاعين العام و الخاص و استعادة سيطرة الشعب على الموارد الأساسية و صناعات الاستخراج و الصناعات الاستراتيجية و الموارد الطبيعية، بيع الغاز المصرى و تصديره لأى دولة هو جريمة فى حق الوطن و حق الأجيال المقبلة، فما بالك اذا كانت تلك الدولة اسرائيل التى تغتصبه بأبخس الأثمان. التغيير الحقيقى يبدأ باستثمار الغاز المصرى فى احداث تنمية حقيقية لصالح الفقراء.

التغيير لا رجاء فيه، إذا أتى دون إعادة توزيع عادلة للدخل و الثروة عبر مراجعة سياسات و قوانين الضرائب و رفع الحد الأدنى للأجور بما يضمن حياة مناسبة للجميع. التغيير الذى نصبوا إليه يعيد هيكلة الجهاز المصرفى وسياسات الائتمان نحو تخصيص الجزء الأكبر من القروض لدعم القطاعات الحيوية و الانتاجية مثل الصناعة و الكهرباء و الزراعة. التغيير يعنى وقف سياسات نهب الأراضى الزراعية و المستصلحة و منح الأرض لمن يزرعها من صغار الفلاحين و شباب الخريجين، و أيضا فتح مجتمعات عمرانية جديدة.

التغييرلن يحدث دون سياسة تعليمية جديدة قائمة على كفالة مجانية التعليم فى كافة مراحله على زيادة الانفاق الحكومى عليه. تلك السياسة التعليمية الرشيدة سوف تعيد الى المنظومة التعليمية تناسقها و تجانسها كضمانة للأمن القومى، و ستغلق الأبواب الخلفية للشهادات الأجنبية المضروبة، وتعيد للنظام التعليمى المصرى قدرته على الفرز العادل للكفاءات و القدرات لأبناء الوطن. السياسة التعليمية التى ننشدها ستعيد للجامعات المصرية ألقها و ستوقف فتح الجامعات الأجنبية و الخاصة التى لا يتعد مستواها التعليمى مستوى المعاهد المتوسطة.

التغيير يجب أن يحس به المواطن الذى تركه نظام الفساد نهباً للأمراض و السرطان دون رعاية صحية مكفولة. التغيير سيزيح من طريقه المشاريع المشبوهة لخصخصة

الصحة و التأمين الصحى فى مصر، و سيكفل منظومة تأمينية صحية شاملة تدخل تحت مظلتها كافة أشكال الخدمة الصحية فى مصر. التغيير يعنى وقف مهزلة بيع قرارات العلاج على نفقة الدولة، و التى تعد بمثابة شهادات للفقر، تحول أصحاب الحق فى العلاج الى متسولين يشحذونه.

التغيير الذى تحتاجه مصر بشدة قبل أن تتفكك و تنهار فيها الدولة، هو الذى يكفل المساواة و عدم التمييز بين الجميع من المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو النوع. من هنا يبدو احترام حقوق الانسان كما نصت عليها المواثيق الدولية واجباً، و يصبح التجريم القانونى للتمييز على أساس الدين و العرق و الجنس ضرورة لحماية المجتمع و الوطن. من حق أى مواطن أن يشغل منصباً أو وظيفة بالتعيين أو بالانتخاب دون النظر الى ديانته أو عرقه أو جنسه.

التغيير يجب أن يعيد لمصر و المصريين كرامتها. لا يمكن أن تظل مصر بحجمها و ثقلها مقزمة و تابعة. ستستعيد مصرها دورها الاقليمى و الدولى عبر مخاض عسير، يمر بتحريرها من قيود «كامب ديفيد» و ذلك يتطلب تعديل الاتفاقية المصرية الاسرائيلية بما يسمح ببسط السيادة المصرية غير المنقوصة على سيناء. أصبح تواجد القوات المصرية بأعداد و تجهيزات كافية على أرض سيناء ضرورة ملحة لحفظ الاستقرار على حدودنا الشرقية. الطريق الى استعادة دور مصر يمر عبر التخلص تدريجياً من حالة التبعية التى فرضها نظام الحكم البليد على مصر. لابد أن تستعيد مصر قوتها فى المحافل التفاوضية الدولية عبر التنسيق مع دول الجنوب و التى تقود بعضها(البرازيل و الهند و الصين و ماليزيا و جنوب أفريقيا) للدعوة لإستعادة التوازن للمؤسسات الاقتصادية الدولية.

التغيير لصالح مصر و المصريين يعنى الوقوف فى خندق العداء للاستعمار و

الصهيونية، يعنى مقاومة التطبيع مع اسرائيل ودعم مقاومة الشعب الفلسطينى بكافة أشكالها. يعنى أيضاً مساعدة العراق فى استعادة عافيته و فى التخلص من الاحتلال الأمريكى لأراضيه.

التغيير لن يكون إلى الأمام وإلى الأفضل إلا بإشاعة ثقافة المساواة والحرية و الإخاء فى الإنسانية. التغيير يتطلب تغيير طريقة التفكير التى شاعت فى مجتمعنا و التى جعلت الظلامية و الوهابية تضلل عقول البسطاء. لا يمكن لمجتمع ينشد التقدم أن يصادر حقوق النساء و يفرض علي عقولهن قبل أجسادهن النقاب. التغيير الذى نريده يدافع عن حق المرأة فى العمل فى كافة المجالات و يدعمها فى الترشح حتى منصب رئاسة الجمهورية. التغيير هو أيضاً ثورة ثقافية ضد الجمود و الرجعية و التخلف، ثورة زادها الفنون و الأداب و الثقافة الطليعية. معركة التغيير المجتمعى ستدور على خشبات المسارح و فى دور السينما و على صفحات الكتب الى جانب الشوارع و المصانع و الجامعات و ساحات السياسة.

قوى التغيير الحقيقية هى «الناس»، و بقدر مايعبر برنامج التغيير عن مصالح الناس، وبقدرما يلتف حول راية التغيير، بقدر مايكون ممكناً و متحققاً.

هذا هو التغيير الذى نريده، و هذه هى قوة التغيير الحقيقية التى نراهن عليها و التى سنبذل كل جهدنا كى تلتف حول راية التغيير.

بهذا المعنى و من خلال وجهة النظر التى سردناها، ندعو نحن الموقعين على هذا البيان لإقامة أوسع جبهة شعبية للتغيير، ونبدى استعدادنا للانضمام لأى ائتلاف وطنى يتوافق على تلك المطالب السياسية و الاجتماعية.

(وثيقة رقم ٥)
لا للإستقواء بالخارج

منذ أطلق السادات مقولته الشهيرة أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة الأمريكية لم يتوقف مفعولها على الحزب الحاكم مصر بل امتد تأثيرها إلى بعض ممن يحسبون أنفسهم على قوى المعارضة.

وفي نفس الوقت الذي تشهد فيه مصر حراكا سياسيا واجتماعيا مطالبا بالتغيير الجذري وإزاحة النظام الحاكم المستبد الفاسد الذي تسببت سياساته في أزمة شاملة على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والوطنية والقومية على يد قوى وطنية تؤمن بالنضال من فوق أرض مصر من أجل التغيير بيد المصريين ولصالح المصريين ووطنهم وترفض الإستقواء بالخارج لأنها تعلم أن صاحب القوة المستقوى به يأتي بالتغيير الذي يخدم مصالحه ويتناسب وأهدافه الاستعمارية كما حدث في الثورات الملونة ذلك النوع من التغيير الذي لا بد وأن يكون ضد مصالح الشعب المصري.

وتعرف القوى الوطنية الحقيقية أن الاستقواء بالأمريكان هراء في هراء، وأن أمريكا التي دمرت العراق وتساعد الصهاينة على إبادة الشعب الفلسطيني، وذبح الجنوب اللبناني وكذلك تدعم النظام الحاكم في مصر لسحق الشعب المصري، وحصار غزة، وغيرها من الجرائم المعروفة للكافة لا يمكن الارتكان إلى دعمها والإستقواء بالخارج.

وفي هذه الآونة خرجت جماعة تدعو للتغيير استبشر بها البعض خيرا وارتضت لنفسها المطالبة بتعديل مواد في الدستور بديلا عن التغيير الجذري وهذا يعني تكريس شرعية النظام القائم «المطلوب إزاحته وإزالته»، وتغاضت عن علاقة مصر بالعروبة

وعن تهويد الأراضي الفلسطينية ومحاولات هدم المسجد الأقصى، واعتبرنا أن هذا التغاضي غير مقصود باعتبار أن الأولوية للشأن الداخلي إلا أننا فوجئنا بالهجوم على فترة تاريخية كانت ذات أثر تقدمي في مصر والعالم العربي، تلاه سفر بعض ممن يحسبون أنفسهم على المعارضة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والنضال الفضائي عبرها.

نحن الموقعون أدناه جزء من الشعب المصري نعلن رفضنا لكل من يدعي النضال للتغيير من خارج مصر لأن المعركة الحقيقية فوق أرض مصر وليست في النزهة إلى أمريكا، والذين ذهبوا إلى أمريكا لحضور مؤتمرات عن مستقبل الديمقراطية فى مصر لا يمثلون إلا أنفسهم.

الموقعون:

أ/ إبراهيم بدراوي	أ/ إبراهيم موسى إبراهيم
السفير/ إبراهيم يسري	أ/ أبو المعالي فائق
أ/ أحمد الخميسي	أ/ أحمد عبدالحميد شرف
أ/ أحمد لبيب	أ/ جمال أسعد عبدالملاك
أ/ ساهر جاد	د. صلاح صادق
أ/ ضياء الصاوي	م. محمد الأشقر
أ/ محمد عبدالحكم دياب	م. محمد عبدالعزيز
أ/ محمد واكد	أ/ محمد يوسف
أ/ مجدي أحمد حسين	د. مجدي قرقر
أ/ نجلاء القليوبي	أ/ ندى القصاص
أ/ وليد خيري	د. يحي القزاز

وثيقة رقم (٦)

هذه الثورة الظالم أهلها..!!

محاولة لتفكيك وتحليل ما يسمى العقل الثورى*

بقلم / عبد الخالق فاروق

الخبير فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية

منذ اللحظة الأولى لإندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، ومع تكرار موجاتها (إبريل ثم نوفمبر ٢٠١١) حتى موجاتها الثالثة العاصفة فى الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣، وهناك منطق متكرر ومنظومة أفكار ضارة، وشعارات رفعت، أضرت بالثورة المصرية، وأوقعت بها فى مأزق تلو الأخر، وعثرة بعد الأخرى، فتأخرت فى تحقيق أهدافها، وتاهت فى دهاليز ومسارب أصحاب الغرض والمرض.

ونظرا للمخاطر المتعددة التى تحيط بالموجه الثورية الراهنة، والتى قد تؤدى بها – لا قدر الله – إلى الفشل، فقد آن الآوان إلى عرضه على الرأى العام والشعب صاحب المصلحة الحقيقية فى نجاحها، وهذا المنطق وهذه المقولات المتكررة كنغمة نشاذ هى:

المقولة الأولى: الأتيان بحكومة تكنوقراط أو خبراء..!!

من أولى الخطايا التى أرتكبها شباب الثورة فى موجتها الأولى فى الخامس والعشرين من يناير، هو ترديد مقولة « نريد حكومة تكنوقراط » تحت وهم ساذج بأن هذه الحكومة ستبتعد بالبلاد عن المحاصصة الحزبية من ناحية، وستكون قادرة

* نشرت بجريدة الوطن بتاريخ 2013/ 8/ 23

على الإنجاز بحكم تخصصات أصحابها من ناحية أخرى، وفى ضوء هذه المقولة الخبيثة، جاء المجلس العسكرى بالدكتور عصام شرف الذى أضاع بحكومته على الثورة حوالى ثمانية عشرة شهرا من أهم الفترات الحرجة فى تاريخ الثورة المصرية، بل وكل ثورة فى العالم، وجوهر الخلل فى هذه المقولة الأسباب الأربعة التالية:

١ - أن التجارب الثورية فى العالم أجمع تثبت أن أخطر من يضر بالثورة وأهدافها هم هؤلاء الذين يسمون التكنوقراط أو الخبراء غير السياسيين، لأنهم عادة ما يأتون من المنطقة الرمادية فى السياسة، فلم يعرف عن الكثيرين منهم أنهم عارضوا سياسة قائمة، أو قدموا تصورا أ ورؤية مناقضة لسياسات النظام القائم قبل الثورة، بل المصيبة أن منهم من كانوا أعضاء فى حكوماته ولجان سياساته.

٢- أن هؤلاء التكنوقراط أو الخبراء - غير المنتمين سياسيا وحزبيا فرضا - لا ينسجموا بالطبيعة مع مطالب الثوار، بقدر ما يسعون إلى منافقة الثورة والثوار، ومسايرة شعاراتهم، حفاظا على مصالحهم ورغبة فى ركوب جوادها لكبح جماح أندفاعها وإعادة ضبط أيقاعها.

٣- أن هؤلاء عادة ما يكونوا جزء من منظومة القيم السياسية السائدة قبل الثورة، ومن ثم فأن مدركاتهم السياسية، ونمط تحيزاتهم الاجتماعية، لا يختلف إطلاقا عن مدركات وتحيزات رجال النظام الذى ثار عليه الشعب.

٤ - بالإضافة إلى ذلك فأن هذه المقولة الفاسدة والمدلسة تضع تناقضا مصطنعا بين رجال الثورة وكوادرها، والخبرة السياسية والمهارة الإدارية التى تمكنهم من إدارة شئون الدولة وأجهزتها التنفيذية والإدارية، ولذلك ليس غريبا أن نكتشف أن أول من أطلق هذه المقولة ورددها وسط الشباب هم مجموعة من المثقفين والكتاب الذين طالموا تندروا على الداعين للثورة فى مصر، وزعموا أن عصر الثورات الشعبية قد أنتهى، بل المصيبة

أنه حينما أندلعت الثورة فى تونس خرجوا علينا بمقولة أن مصر ليس تونس..!!

المقولة الثانية: ضرورة سابقة الخبرة فى إدارة مؤسسات الدولة ووزارتها!!

من أندر وأفدح المقولات التى سمعناها تتردد وسط شباب الموجه الثالثة للثورة، وبعض نواب مجلس الشعب ما قبل الثورة، مقولة الأستعانة بمن شغلوا مواقع تنفيذية فى حكومات ما قبل الثورة، لكى يديروا المرحلة الثورية..!!

وجوهر الفساد فى هذه المقولة ثلاثة هى:

١- أن الثوار يطالبون اليوم بالإستعانة بنقيضهم الاجتماعى والسياسى، بل وغالبا سيستعينون برجال لجنة السياسات والحزب الوطنى السابق، ودون تمحيص فى مدى كفاءتهم فى إدارة هذه المؤسسات نفسها، ولن أذكر أسماء كثيرة معروضة الأن فى سوق المزاد الحكومى، ومن يرغب فلدى من المعلومات الكثير.

٢- وكأن الشرفاء والمخلصين الذين رفضوا تولى المناصب التى عرضت عليهم من رجالات النظام السابق، ورفضوا الإلتحاق بلجنة السياسات، وتولى مناصب وزارية أو تنفيذية، عليهم أن يدفعوا الثمن مرتين، مرة قبل الثورة بالرفض، ومرة أخرى بعد الثورة ممن يدعون بأنهم ثوار..!!

٣- أن أصحاب هذه المقولة - وللأسف من بينهم كبار السن ورجال محسوبون على اليسار والثورة - لم يكلفوا أنفسهم عناء بذل مجهود لقراءة عدد كبير من المؤلفات والدراسات التى تربوا على أربعين كتابا، ومئات اللقاءات التليفزيونية التى قدمت رؤية متكاملة لكيفية إعادة هيكلة السياسات العامة والسياسات الاقتصادية خصوصا، فسمعنا مقولات ساذجة ومضحكة مثل " نريد من يستطيع أن يدير السيارة بمجرد وضع المفتاح " ولم يسأل هؤلاء أنفسهم ماذا كانت نتائج مفاتيح

وسيارات هؤلاء على مصر وإقتصادها طوال أربعين عاما ماضية.

هذه نماذج من فساد العقل والمنطق السائد حاليا، وخداع للبصر وعمى للبصيرة لمن يتصدون للمشهد الراهن ومزادات التعيينات الوزارية، وهم فى عماهم لم يختلفوا كثيرا عن سلطة الإخوان، وأخشى أنهم بسلوكهم هذا يدفعون الناس إلى الكفر بالثورة والثوار، طالما أن درب الفشل معبد من اللحظة الأولى بالأشواك.

السيرة الذاتية وقائمة
مؤلفات / عبد الخالق فاروق

- ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧.

- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - عام ١٩٧٩.

- حصل على ليسانس الحقوق - جامعة القاهرة - عام ١٩٩٢.

- حصل على دبلوم فى القانون العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ١٩٩٧.

-حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩.

- عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ١٩٨٠-٢٠٠٢ فترات متقطعة.

- وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.(د. فؤاد محيى الدين) عام ١٩٨٢.

- وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

- وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

- يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.

- يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.

- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه « النفط والأموال العربية فى الخارج ».

- وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١١ ، عن كتابه « كم ينفق المصريون على التعليم ».

- وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب « النفط والأموال العربية فى الخارج ».

- عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١.

- عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢.

- مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣.

- عضو المجلس الأعلى للثقافة (لجنة علوم الإدارة) دورة عام ٢٠١٣-٢٠١٥.

مؤلفاته :

١ – اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ – « مصر وعصر المعلومات » – طبعة أولى – صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١.

٣ – « اختراق الأمن الوطنى المصرى »، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣.

٤ – « أوهام السلام » – طبعة أولى – صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤.

٥ – « التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر »، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤.

٦ – « النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٩٥ »، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ – « أزمة الانتماء فى مصر » (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨.

٨ – « أزمة النشر والتعبير فى مصر »، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠.

٩ – « أوهام السلام » – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠.

١٠ – « مصر وعصر المعلومات » – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠.

١١ – « أبو زعبل ١٩٨٩ » صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢.

١٢ – « اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر » صادر عن

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢.

١٣ - « الموازنة العامة للدولة.. وحقوق الإنسان » صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢.

١٤ - « النفط والأموال العربية فى الخارج » - صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢.

١٥ - « اقتصاديات الإدارة الحكومية » صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣.

١٦ - « الاقتصاد المصرى.. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة » صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٧ - « البطالة.. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة » صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٨ - « المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى » صادر عن دار سطور ٢٠٠٤.

١٩ - مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر» صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤.

٢٠- « هموم مثقف فى وطن مرتبك » صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥.

٢١- «الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك» صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد، ٢٠٠٥.

٢٢- « عشرون كتابا فى كتاب » صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥

٢٣- « اقتصاد المعرفة العربى.. مشكلاته ووافق تطوره »، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد، ٢٠٠٥.

٢٤-» الفساد فى مصر.. دراسة اقتصادية تحليلية «، دار العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٢٥- « احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط »، دار العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٢٦- « انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر »، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦.

٢٧- « مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر »، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧.

٢٨- « عريضة اتهام ضد الرئيس »، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨.

٢٩- كم ينفق المصريون على التعليم »، صادر عن دار العين، ٢٠٠٨.

٣٠- « جذور الفساد الإدارى فى مصر.. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٢ » صادر عن دار الشروق ٢٠٠٩.

٣١- كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى.. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى، القاهرة، دار العين، ٢٠١٠.

٣٢- اقتصاديات الفساد فى مصر.. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ »، القاهرة، دار الشروق الدولية، ٢٠١١

٣٣- الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك »، القاهرة، المركز العربى الدولى للإعلام، ٢٠١١ .

٣٤- اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر.. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور »، القاهرة، دار الشروق الدولية. ٢٠١٢

٣٥- اقتصاديات الحج والعمرة.. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة. ٢٠١٢

٣٦- عريضة إتهام ضد الرئيس، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة، صادر عن مركز

النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة ٢٠١٢.

٣٧- كيف نعيد بناء جهاز الأمن فى مصر (مع أخرين)، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة. ٢٠١٢.

٣٨- « القوانين الاقتصادية المفسدة » - مع أخرين - صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

٣٩- الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر » - مع أخرين - صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

٤٠- كيف نعيد بناء مصر » صادر عن مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢.

٤١- الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر.. كم ينفق المصريون على الرعاية الطبية» صادر عن مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٣

٤٢- مأزق الاقتصاد المصرى.. وكيفية الخروج منها » صادر عن دار الثقافة الجديدة، ٢٠١٣.

٤٣- « أكذوبة الدعم » ورقة سياسات عامة، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣

٤٤- « القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان » صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق، القاهرة ٢٠١٤.

٤٥- اقتصاديات جماعة الاخوان المسلمين فى مصر والعالم القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

٤٦ - الدعم وأزمة الإقتصاد المصرى، القاهرة، دار الإستقلال للدراسة والاستشارات، ٢٠١٥.

له تحت الطبع

٤٧ - تجربتى بين ثورتين.. أسرار وحقائق، القاهرة، جزيرة الورد ٢٠١٥.

٤٨ - « اختيارات صعبة.. سيرة ذاتية وموضوعية (ثلاثة أجزاء).

٤٩ - مال الحكومة السايب.. محاولة لتقدير قيمة الأصول الحكومية، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣.

٥٠ - الثروات والقدرات المهدرة فى الاقتصاد المصرى.. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية.

هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية.

الفهـــرس

إهداء.. ..... ٣

تقديم ضرورى.. ..... ٥

الفصل الأول: كتابات مهدت للثورة المصرية فى يناير عام ٢٠١١ ..... ١٣

هل أهدر الرئيس مبارك أمن مصر القومى؟ ١٥

(٢) مناط الأكاذيب.. فى إنجازات حزب التخريب ٣٧

(٣) جدل الداخل والخارج فى النضال الديموقراطى فى مصر ٤٨

(٤) دعوة احتفال فى رئاسة الجمهورية!! ٥٧

الفصل الثانى: كيف فكرنا فى ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١؟ وكيف قدرنا الموقف؟ ٦٣

(١) خطة ومحاور عمل الجمعية الوطنية من أجل التغيير خلال الخمسة عشرة شهراً القادمة ٦٥

(٢) السيناريوهات المحتملة للوضع السياسى والإجتماعى فى مصر خلال الشهور القليلة القادمة وكيف نواجهها؟ ٧٧

(٣) مستقبل الجمعية الوطنية للتغيير إجابات على تساؤلات مشروعة ٩١

الفصل الثالث: مقدمات الغضب والثورة ٩٧

(١) نداء إلى الشعب المصرى لم يعـــد الصمت ممـكناً ٩٩

(٢) الحركة الشعبية من أجل التغيير فلننهض بواجباتنا الوطنية ١٠٣

الفصل الرابع: إرتباك المشهد بعد إزاحة مبارك وتمهيد الطريق لحكم جماعة الاخوان المسلمين ١١١

(١) حلقة نقاشية عن الوضع السياسي الراهن ومستقبل الثورة المصرية ١١٤
الفصل الخامس: ما الذى جرى فى " فرمونت "؟ ١٢١
الفصل السادس: كيف فكرنا فى مواجهة سلطة الأخوان المسلمين
قبل ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ..... ١٣٥
(١) تقدير مركز النيل للموقف فى ظل حكم الرئيس الأخوانى د. محمد مرسى ١٣٨
(٢) التيار الشعبى يضع تقديره لموقف سلطة الاخوان المسلمين الإخوان المسلمين
(سلطة وجماعة) ١٥٣
(٣) الخطوط العريضة لبناء إستراتيجية فعالة لتطوير عمل التيار الشعبى فى
مرحلة ما بعد ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ..... ١٦٧
ملاحق وبيانات ووثائق سياسية قبل الثورة ١٧٥
(وثيقة رقم ١) إجتماع لجنة مستقبل مصر السياسى ١٧٧
(وثيقة رقم ٢) محضر اجتماع مستقبل الحكم فى مصر ١٧٩
(وثيقة رقم ٣) مشروع مدونة سلوك الجمعية الوطنية للتغيير ١٨٣
(وثيقة رقم ٤) التغيير بالناس و للناس ١٨٩
وجهة نظر شعبية حول التغيير ١٨٩
(وثيقة رقم ٥) لا للإستقواء بالخارج ١٩٤
وثيقة رقم (٦) هذه الثورة الظالم أهلها..!! ١٩٦
السيرة الذاتية ٢٠٠
مؤلفات / عبد الخالق فاروق ٢٠٠
الفهرس ٢٠٧